الموصل

في القرن التاسع عشر

«دراسة سياسية»

١٨٣٤-١٩٠٩

الأب سهيل قاشا





مكتبة السائح



الموصـل
في القرن التاسع عشر

الأب سهيل قاشا

الموصل

في القرن التاسع عشر

«دراسة سياسية»

١٨٣٤ـ١٩٠٩





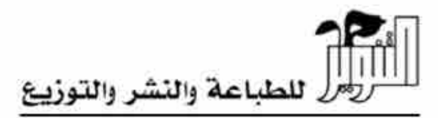
مكتبة السائح

الكتاب: الموصل في القرن التاسع عشر / دراسة سياسية
المؤلف: الأب سهيل قاشا

الطبعة الأولى / ٢٠١٠



الناشر:



بيروت – لبنان
هاتف: ٠٠٩٦١١٤٧١٣٥٧ فاكس: ٠٠٩٦١١٤٧٥٩٠٥
Email:dar_altanweer@hotmail.com
Email:dar_altanweer@yahoo.com



مكتبة السائح

طرابلس – لبنان – شارع الراهبات
هاتف: ٠٠٩٦١٦٤٣١٥٤٩ / فاكس: ٠٠٩٦١٦٤٤٨١٨٩
www.saehlib.com

التنفيذ الطباعي: ديمو برس للطباعة والتجارة بيروت / لبنان

المقدمة

يُعتبر تاريخ العراق في العصور الحديثة من المجالات الواسعة التي لم تأخذ ما تستحقه من اهتمام الباحثين، فلا زالت أغلب الدراسات التاريخية المتخصصة. تقتصر على تناول أوضاع العراق في عصوره الزاهية في القرون الوسطى. ولذا كان اختياري للفترة التي تولت فيها ولاية الموصل حكام أو ولاة مركزيون يُعينهم الباب العالي أو السلطان مباشرة ما بين ١٨٣٤- ١٩٠٩ قائماً على عدة اعتبارات موضوعيه أهمها:

١- أن الموصل تميزت في هذه الفترة بحكم مركزي بعد أن كانت تتمتع بحكم شبه ذاتي وبشخصية محلية واضحة المعالم، تجلت في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية والعمرانية، تولت فيها الأسرة الجليلية مقالد الحكم في ولاية الموصل لأكثر من قرن ما بين سنتي ١٧٢٦-١٨٣٤.

٢- كانت الموصل بحكم موقعها الجغرافي – أكثر مدن العراق اتصالاً ببلاد الشام، وأكثرها استقبالاً أو تعرضاً للتيارات الحضارية الهابة من منطقة البحر المتوسط والقادمة من أوربا في هذه الفترة، فنشط إليها قدوم الرحالين والسواح ونشطت حركة. الارساليات التبشيرية فيها على نطاق واسع.

٣- لقد استمرت الموصل في محاولاتها للحفاظ على مآثرها الحضارية التي ورثتها عن فترة الحكم المحلي – الجليلي – ولذا كانت آخر ولاية عراقية تدخل في فلك بغداد، حتى يمكن القول بأن تاريخ

الموصل خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لم يكن – في أحد جوانبه – إلاّ تاريخاً للصراع والتفاعل بين إرادها المحلية وإرادة بغداد المركزية.

٤- خَلْع السلطان عبد الحميد الثاني وأثره في ولاية الموصل التي كانت تكن له أحاسيس خاصة تختلف وأحاسيس العراقيين ككل، وهذا ما توضح لدى ورود نبأ خلعه إلى الموصل.

وكان سبيلي في البحث عن طبيعة هذه المرحلة التاريخية. الهامة وما رافقها من أحداث سياسية، تمثل في حقيقتها نسجا معقداً متشابكاً من مختلف النشاطات البشرية والتيارات الفكرية بحيث لا يمكن الخروج بفكرة واضحة عن الجوانب السياسية المتضاربة، دون استيعاب أثر الجوانب الأخرى منه وفيه.

لذا فقد قسمت هذا البحث – المتواضع – إلى تمهيد يتضمن عرضاً تاريخياً موجزاً، وفصلين وخاتمة. وخصصت التمهيد والفصل الأول لبيان فترة انتقال الموصل من الحكم المحلي الذاتي، ودخولها تحت الحكم المركزي العثماني المباشر.

أما الفصل الثاني فقد تناولت فيه ولاية الموصل منذ نهاية الحكم الجليلي بعزل آخر والي جليلي وهو يحى باشا عام ١٨٣٤وحتى خَلْع السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٩ م وما رافق هذه الفترة من أحداث سياسية بين تمرد وعصيان وثورة.

وأخيراً اختتمتُ البحث بخاتمة تعرضت فيها لما وصلتُ إليه من نتائج في هذه الدراسة البسيطة. وكل ما أرجوه أن تكون قد ألقت بعض الضوء

على جوانب خفية من تاريخ الطرق الحديث الذي هو جزء من تـــاريخ أمتنا العربية المجيدة.

ثم ألحقت البحث بملحق مستخرج من مذكرات الرحالين الأجانب خلال هذه الفترة سياسياً، واجتماعياً، ودينياً وتراثياً ليكـــون كـــصورة واضحة المعالم ضمن إطار البحث السياسي المحض.

وفي نهاية هذه الكلمة لا يسعني إلاّ أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الدكتور طالب محمد وهيم وهيب، أستاذ التـــاريخ الحـــديث المساعد بكلية التربية بقبول الإشراف على هذا البحث ولما تكلفه سيادته من جهد الاشراف ومتابعته، وما أسداه لي من نصح وتوجيه لولاها مـــا ظهر البحث على هذه الصورة التي يبدو عليها الآن. فلا يـــسعني إلاّ أن أكرر لسيادته خالص الشكر والثناء[1].

---

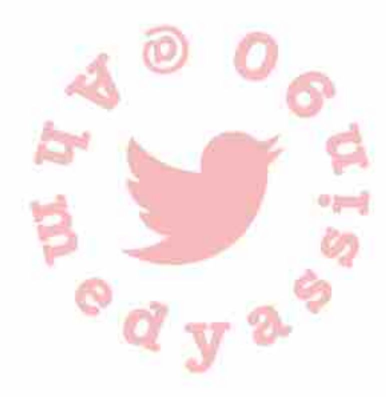
1 - أسطر هنا الكلمة التي كتبها لي الأستاذ المشرف الدكتور طالب محمد وهيم وهيب بحقي وحق البحث، جاء فيها:

الأخ الكريم الأستاذ سهيل،

لعله من الواجب حقاً أن يسجل الإنسان مشاعره نحو من يستحقها، وقد جاء الكلام في ذكر السمات الطيبة والعلمية التي تحليتم بها على امتداد السنوات الأربع، وذلك ما يعزي النفس ونحن ندوّن هذه السطور بينما تشارف هذه المرحلة من الانتهاء. ودون شك إنها نهاية لفترة زمنية وحسب، وستظل القيم والجهود الخيّرة والأخلاق الفاضلة خيطاً قوياً يربطنا إلى ما شاء الله... وسيبقى طلابنا وأخوتنا الأوفياء في ذاكرتنا، وأمثلة نشير لها كلما اقتضى الأمر ذلك. لقد كنت طالباً مثابراً، ورجل علم، كل هذا وذاك وليس هناك أسمى من جهود العلماء والساعين للعلم.

وفقك الله لما فيه خير الجميع، ويقيناً أننا سنتابع الكثير من نتاجاتك العلمية القيّمة.

وكل أملي أن أكون قد وقفت في عملي هذا، وما التوفيق إلاّ من عنده تعالى.



وعذراً أنني أسجل هذه السطور في حالة من المشاغل والارتباطات التي قد تحول دون إيضاح ما يجول من ودّ وتقدير لشخصكم الكريم.

وعليه منحتك درجة تسعة ونصف من عشرة.

د. طالب محمد ١٩٨٧/٦/١٠

تمهيد

استطاعت أسرة آل عبد الجليل العربية المعروفة بـالنفوذ والثـراء الواسع السيطرة على مقدرات المدينة، بعد أن قدّمت للعثمانيين خدمات جلى إبان حروبهم المتعددة مع الإيرانيين. وقد تميزت ولاية الموصل خلال فترة حكم الجليليين الممتدة من ١٧٢٦ م إلى ١٨٣٤م بشخـصية محليـة واضحة المعالم ثقافياً واجتماعياً وعمرانياً وسياسياً واقتصادياً. وبرز مـن حكامها ولاة عديدون لعل من أبرزهم الحاج حـسين باشـا الجليلـي (١٧٣٠-١٧٥٧) الذي قاد حركة المقاومة الباسلة إبان تعرض الموصـل لحصار نادر شاه (١٧٣٦-١٧٤٧) لها سنة ١٧٤٣. وكان لنجاح الحكم الجليلي في دفع الخطر الإيراني والحيلولة دون امتداده نحو الشام والأناضول أثر كبير في تقوية مركز الأسرة الجليلية لدى الباب العـالي مـن جهـة والتفاف الموصليين حولها من جهة أخرى.

واجهت الأسرة الجليلية ظروف الانقسام والتنافس بين أفرادها بعد وفاة الحاج حسين باشا الجليلي. وقد أدى الانقسام في بعض الأحيان إلى أن تشهد شوارع الموصل أزيز الرصاص ودوي القنابل. ومع ذلك فقـد حافظت الأسرة الجليلية على سُمعتها في استانبول نتيجة لاسـتمرارها في الوفاء بالتزاماتها المالية للباب العالي من جهة، واستعدادها للمـساهمة في الحملات العثمانية الموجهة لإخماد انتفاضات العشائر العربية والكردية من جهة أخرى.

لقد حاول بعض الولاة المماليك في بغداد التدخل في شؤون الموصل وفرض سيطرتهم عليها، وأبعاد الجليليين عنها إلاّ أنهم فشلوا في ذلك وفي الوقت نفسه، فقد تعاون الجليليون مع حكام السليمانية من آل بابان ضد محاولات ولادة بغداد التدخل في شؤونهما خلال السنوات الممتدة من ١٨١٠ م وحتى ١٨١٣ م وعندما تولى داود باشا حكم المماليك في بغداد سنة ١٨١٧م، أصبح لمماليك بغداد نفوذ قوي في الموصل بعد الثورة الشعبية التي نشبت ضد الجليليين في سنة ١٨٢٦م. وقادها العمريون بسبب احتكار الوالي يحيى باشا للحنطة وخزنها وبيعها بأسعار باهضة للناس، الأمر الذي جعل المدينة تعاني من ضيق اقتصادي شديد، وقد نجح الثوار في طرد يحيى باشا الجليلي، إلاّ أن ذلك لم يدم طويلاً إذ عاد يحيى باشا الجليلي إلى حكم الموصل بقوة سلاح داود باشا ولم يرضَ الموصليون عن ذلك، إذ ثاروا ثانية عام ١٨٢٨ م وتزعم قاسم العمري الثورة ضد الجليليين وقد كتب الثوار إلى الباب العالي على ذلك وصدر الفرمان السلطاني بتوجيه ولاية الموصل إليه ولكن داود باشا لم يكن مقتنعاً بهذا التعيين بيد أنه اضطر إلى القبول بالأمر الواقع. ولا شك أن تولية قاسم العمري العصبيات والأسر الحاكمة والعمل على تطبيق النظام المركزي المباشر. وحين قرر السلطان القضاء على الحكم المملوكي، استعان بقاسم باشا ولمساعدة القائد علي رضا باشا في خلع داود باشا. وخلال عملية اقتحام المدينة، لقي قاسم العمري مصرعه.

حاول يحيى باشا الجليلي وكان منفياً في حلب منذ سنة ١٨٢٨م العودة إلى حكم الموصل بعد أن سمع بمصرع قاسم العمري، فتحالف مع

صفوك شيخ عشائر شمر الجربا وألف قوة عشائرية قوامها أربعـة آلاف مقاتل واحتل بهم الموصل سنة ١٨٣٢م. وقيل أنه استولى عليها بأمر مـن إبراهيم باشا بن محمد علي باشا والي مصر الذي كان يعمل على ضـم العراق والشام لمصر وتكوين دولة عربية موحدة. إلاّ أن علي رضا باشا، تحرك سريعاً وكلف القائد العثماني محمد اينجه بيرقـدار بمهمـة إعـادة السيطرة العثمانية المباشرة على الموصل والقضاء نهائياً على الأسرة الجليلية والشيخ صفوك. وبسهولة كبيرة استطاع محمد اينجه بيرقدار من دخـول الموصل والقبض على يحيى باشا الجليلي وإرساله إلى استانبول. ومما ساعد بيرقدار على تحقيق مهمته، أن أسرة آل عبد الجليل فقـدت شـعبيتها في المدنية ولم يعد الأهالي يرغبون في استمرارها في الحكم. كما أن الجـيش المصري في الشام لم يكن متفرغاً لجبهة العراق آنذاك وإنما مشغولاً بالتقدم نحو الأناضول.

أسندت ولاية الموصل إلى رجل موصلي، هو محمد سعيد آل ياسين ويبدو أن آل علي رضا باشا أدرك أن إسناد الحكم إلى باشا تركي قـد يثيرها هناك متاعب عديدة إذ اعتاد الأهالي منذ زمن طويل على أن يكون حاكمهم من بينهم.هذا بالإضافة إلى أن اختيار حاكم من أسرة آل ياسين يحول دون الصدام بين الأسرتين الجليلية والعمرية اللتين تنافستا، كما سبق أن قدمنا، على الحكم. ولكن محمد سعيد كان حاكماً ضعيفاً. وتجلـى ضعفه في عدم قدرته على وقف توسع محمد بك ميركور حاكم راوندوز. على الموصل وكلف كذلك بمهمة إعادة الحكم العثماني المباشر إلى المنطقة الكردية على الإمارات المستقلة فيها.

ويعد محمد اينجه أول من عمل على تطبيق نظام التجنيد الإلزامـي في الموصل طبقاً لسياسة السلطان محمود الثاني. وكان قضاؤه على جيش

الانكشارية وإحلال الجيش النظامي محله فاتحة عمله. ثم حاول توطيد الأمن وشرع بإدخال الإصلاحات الحديثة، كما اشتهر بأعماله العمرانية فعمَّر دور الحكومة وشيد الثكنة العسكرية والمستشفى العسكرية واهتم ببناء معمل لصنع المدافع والقنابل والبارود.

لقد عاشت الموصل في ظل الحكم العثماني المباشر حتى أواسط القرن التاسع عشر في حالة من الفوضى واضطراب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. فقد فشلت الحكومة العثمانية في توطيد الأمن واقتصرت جهودها على إرسال الحملات التأديبية للعشائر... إلاّ أنها اتخذت بعد ذلك سلسلة من التدابير الإصلاحية تمثلت بمجهودات مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢) الذي عين والياً على بغداد وزود بصلاحيات واسعة لتنفيذ إصلاحاته في الولايات الثلاث: بغداد والموصل والبصرة.

كما بدأ مدحت باشا بتحديث الإدارة مستنداً إلى قانون الولايات العثماني الذي صدر سنة ١٨٦٤ والذي لم ينفذ إلاّ في عهده.

وفي عام ١٨٧٩ فُصِلَت الموصل لتصبح ولاية مستقلة عن بغداد وتعاقب عليها الولاة، وقد كانت تعاني من اضطراب جرّاء الأوضاع الاقتصادية المتهورة. خاصة بعد تعرض المزروعات للجراد والبَرَد... إذ أصابها الغلاء الذي عرف «بغلاء الليرة»، عام ١٨٧٨.

ومن ثم توالت الأحداث على ولاية الموصل إبان حكم السلطان عبد العزيز الذي امتد بين سنتي ١٨٦١-١٨٧٦ وعهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) وقد تعرفنا عليها بصورة شاملة ومفصله في بعض الأحيان في متن هذا البحث، كما سنرى.

الفصل الأول

الموصل في أواخر الحكم الجليلي

❖ **علاقة ولاية الموصل بولاية بغداد.**

- عزل سليمان باشا الصغير والي بغداد.
- موقف الموصل والسليمانية من ولاية بغداد.
- علاقة داود باشا والي بغداد بولاة الموصل الجليليين.

❖ **نهاية حكم آل الجليلي.**

- الأسر الموصلية والجليليون.
- اغتيال أحمد باشا الجليلي.

❖ **هروب محمد أمين باشا الجليلي إلى بغداد.**

- حصار الموصل عام ١٨٣١.
- عود يحيى باشا الجليلي إلى حكم الموصل.
- عزل يحيى باشا ونهاية الحكم الجليلي في الموصل.




@Ahmedyassin90

الموصل في أواخر الحكم الجليلي

سجل عام ١٧٧١م/١١٩١ هـ بداية جديدة في تاريخ الموصل السياسي، فقد وافق الباب العالي، ولأول مرة منذ استلام الجليليون[١] السلطة فيها عام ١٧٢٦م/١١٣٩ هـ على إلحاق ولاية الموصل بولاية بغداد. إذ تولاها في ذلك العام حسن باشا أحد المماليك (؟) ووالي شهرزور[٢] الجديد، وبتعينه والياً على بغداد عام ١٧٧٨م/١١٩٢ هـ- ولأول مرة أيضاً خلال العهد المذكور – تابعة – لولاية بغداد. وعلى الرغم من أن هذه التبعية كانت خارجية فقط، إذ بقيت الإدارة الداخلية. بيد متسلمين[٣] جليليين، فإن إلحاق الموصل بحكم حسن باشا. كان يحمل في جوهره أمراً جديداً فعلاً، وهو أن خطة «تعديل بلاد المشرق والعراق»

---

1 - آل الجليلي (الجليليون)، قدم جدها الأعلى ملكو (عبد الملك) من حضن كيفا بتركيا، إلى الموصل، في حدود سنة ١٠٠٩هـ/١٦٠٠م وكان مسيحياً نسطورياً، دفن في كنيسة شمعون الصفا، وكانت وفاته في حدود سنة ١٠٥٠هـ/١٦٤٠م. اعتنق ولده جلو (عبد الجليل) الإسلام في شبابه، وتوفي سنة ١٦٨١م/ ١٠٩٢هـ عن سبعة أولاد منهم إسماعيل باشا الذي تولى منصب ولاية الموصل في أوائل سنة ١١٣٩هـ/ ١٧٢٦م. واستمر أولاده واحفاده في حكم الموصل إلى سنة ١٨٣٤م. حيث عزل يحيى باشا الجليلي عن منصب الولاية وكان أخر الولاة من هذه الأسرة. ومن أبرز الولاة الجليليين للموصل الحاج حسين باشا الجليلي (تولى الموصل ثمان مرات) الذي اشتهر بردّه حملة نادر شاه (طهماسب) عن الموصل وبلاد الشام والذي شنّه عام ١٧٤٣م.

2 - شهرزور: موضع في كردستان وهو سهل جميل خصب غربي جبال أورامان. يعتقد سكانه أن الدينونة الأخيرة سوف تتم فيه.

3 - المتسلم: هو نائب الوالي، وأقرب الناس إليه وولي عهده بقوم بتسليم مهام إدارة الولاية عند مغادرة وإليها لأي سبب من الأسباب.

أوكل تنفيذها إلى المماليك أنفسهم، بدلاً من أن تكون خطة للقضاء عليهم[1].

وكانت إعادة سليمان باشا الجليلي إلى ولاية. الموصل في نفس السنة، ثم عزل حسن باشا عن بغداد في العام التالي، اعترافاً حقيقياً بفشل سياسة ضم الولايات هذه، وعودة الباب العالي إلى سياسته التقليدية في تعيين الجليليين ولاة على الموصل. وقد دام حكم سليمان باشا سبع سنوات متواصلة، تلاه بعدها واليان غريبان دام حكم كل منهما سنة واحدة.

ومنذ نهاية القرن الثامن عشر وحتى نهاية عهد الجليليين في الثلث الأول من القرن التالي كان حكم ولاة هذه الأسرة قد أخذ بالاستقرار التام، فأصبحت موافقة الباب العالي على تعيين أفراد جليليين في الحكم أمراً مألوفاً ذا طابع شكلي. وإذا استثنينا فترة ولاية أحمد باشا بن بكر أفندي[2] القصيرة، وتأييد الباب العالي لموقف والي بغداد في التشبث بتعيينه عام ١٨٠٨م ١٢٢٣هـ فإن الموصل لم تشهد طيلة نصف قرن كامل أية محاولة خارجية تتحدى أرادتها المحلية في تعيين ولاتها. بل يمكن القول بأن مساندة الباب العالي لأحمد باشا بن بكر أفندي الموصلي،

1 – د. عماد عبد السلام رؤوف، الموصل في العهد العثماني، فترة الحكم المحلي، النجف الأشرف، ١٩٧٥، ص ١٢١.

2 – كان يشغل منصب كتحد الولاة الجليليين، ورئيس ديوان إنشائهم. قاد عام ١٨٠٩ أول حركة – أهلية استهدفت القضاء على حكم الجليليين.

كانت في حقيقتها اعترافاً ضمنياً بأنه لا سبيل إلى ضرب قوى محليه موصلية، إلاّ بقوى محلية أخرى، لا بتعيين ولاة غرباء بدلاً منهم.

علاقة ولاية الموصل بولاية بغداد

منذ القرن السابع عشر بدأ دوران الموصل في فلك بغداد يتخذ شكله المنتظم، إلاّ أنه كان بعيداً – بعض الشيء – فبقيت الموصل محافظة على مكانتها كأيالة على الرغم من أن توسع بغداد قد أدّى إلى اختزال أجزاء كبيرة من سناجقها، وبقي ولاتها يستمدون حكمهم من القسطنطينية مباشرة على الرغم من تلبيتهم الدائمة لكل دعوة من والي بغداد للمشاركة في الحملات العسكرية التي كان الأخير يقودها[1].

وجاءت الحروب الإيرانية – العثمانية. في عهد حسن باشا (١٧٠٤-١٧٢٣) (١١١٦-١١٣٦هـ) والي بغداد، ومؤسس حكم نظام المماليك، بمضاعفات جديدة في هذا الصدد. فقد دفعت حاجة، الباب العالي إلى وجود قوة واحدة في العراق لتستطيع مواجهة الخطر الإيراني، إلى الاعتراف بسلطة حسن باشا غير الاعتيادية[2] فامتد نفوذ ولاية، بغداد منذ ذلك الحين إلى ما وراء ولاية الموصل ذاتها، إذ ضُمّت إليها مدينتي ماردين ونصيبين، وهما مفتاح طريق الموصل – حلب

---

1 - عبد السلام، المصدر نفسه، ص ١٢٣-١٢٤.

2 - جب وبويون، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم، الجزء الأول، ص ٢١٧، القاهرة، ١٩٧١.

التاريخي، فكان ذلك بداية، جدية لأضعاف روابط الموصل بامتدادها الغربي في بلاد الجزيرة والشام، وجذبها إلى محور بغداد[1].

لقد كان قيام حكم المماليك في العراق، ضرورة ماسة لملء فراغ الناشئ من ضعف الإدارة المركزية، وهي نفس الضرورة التي دعت إلى تأسيس حكم آل الجليلي الوراثي في الموصل. فكان طبيعياً أن يؤدي تمتع كلتا الولايتين بنظام سياسي محلي مستقل في إدارة شؤونه الداخلية، مشابهاً في ظروف قيامه لظروف الأخر إلى استقرار نسبي في علاقة الموصل السياسية ببغداد بغض النظر عن التذبذب المستمر الذي تسببه عادة أمور إقليمية أو شخصية بحتة.

ورغم أن هذا الاستقرار فك ارتباط الموصل السياسي بامتدادها الطبيعي في الجزيرة وبلاد الشام، إلاّ أن الموصل حافظت من الناحية الحضارية على علاقتها التاريخية المتينة بتلك المناطق خالقة من تفاعل العلاقتين: السياسية والحضارية مكونات شخصيتها المحلية المتميزة.

بيد أن استقرار ارتباط الموصل بمحور بغداد، كان من شأنه إفساح المجال لمحاولات ولاة بغداد المتعاقبين ضمها إلى إدارتهم مباشرة، وبالتالي القضاء على إدارتهم المحلية. لذا فقد وجد ولاة الموصل من تأييد الباب العالي لخدمتهم في الدفاع عن الإمبراطورية العثمانية وسيلة أساسية لحفظ كيان ولايتهم تجاه نمو سيادة بغداد المستمرة، ومحاولاتهم ضم العراق بأجمعه إليها، وكان هذا مدعاة لزيادة أهمية الموصل لدى الباب العالي

---

1 – عبد العزيز سليمان نوار، داود باشا والي بغداد، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٤٣.

باعتبارها المفتاح الاستراتيجي الوحيد لإقليم العراق، ومركزاً لمراقبة الولاة المماليك في العراق خشية توسعهم واستقلالهم.

وسجلت ولاية سليمان باشا الكبير (١٧٨٠-١٨٠٨/١١٩٤-١٢١٧هـ) تحسناً ملحوظاً في علاقات المماليك بولاة الموصل الجليليين. ولا شك أن لمحمد باشا الجليلي معاصره (١٧٨٩-١٨٠٦/١٢٠٤-١٢٢١هـ) دوراً كبيراً في تحسن تلك العلاقات، بما عرف عنه من مهارة دبلوماسية فائقة وميل إلى السلم والاستقرار[1].

ففي عام ١٧٩٤م/١٢٠٩هـ لم يأنف من إرسال عدة رؤوس بشرية إلى بغداد، كان قد قتل أصحابها أثناء إحدى الغارات على جبل سنجار، إظهاراً لتودده واحترامه[2].

وسافر بنفسه في العام التالي (١٧٩٥/١٢١٠هـ) إلى بغداد حاملاً معه (هدية سنية) فقابله واليها بالإكرام وعاد[3]. وفضلاً عن ذلك لم يتردد في المساهمة في تجهيز حملات والي بغداد العسكرية بالمؤن والذخائر. فعندما طلب منه الأخير الذخائر والأسلحة، أرسل إليه محمد باشا. ثلاثمائة

1 - عبد السلام، المصدر السابق، ص ١٢٦.

2 - ياسين العمري، غرائب الأثر في حوادث ربع القرن الثالث عشر، نشره. د. محمد صديق الجليلي، الموصل، ١٩٤٠، ص ٣٥.

3 - ياسين العمري، غاية المرام في تاريخ محاسن بغداد دار السلام، نشرته دار البصري ببغداد، ١٩٦٧، ص ١٩٣.

طغار بغدادي[1] حنطة ودقيقاً[2]، وكثيراً ما ساعده في فرض سلطة بغداد على المناطق القاصية. كماردين ونصيبين[3] مما دفع المـؤرخ البغـدادي سليمان فائق إلى الاعتقاد بأن سليمان باشا الكبير ضم إليه الموصل ومـا يليها، وقال «وكان الولاة في الموصل تحت إدارتـه وإشـرافه»[4]. وفي الحقيقة، مكنت تناولات سياسية كهذه محمد باشا الجليلي من الحـصول على مكاسب اقتصادية، لا تقل أهمية، فقد أدى استتباب الـسلم بـين الولايتين الى انخفاض كبير في قطع الطرق وأدى ذلك بالتالي الى نـشاط سريع للحركة – التجارية، في ولاية الموصل وزيادة كبيرة في ثرواتها[5].

واستمرت تلك العلاقات الطيبة في عهد والي بغدد الجديد علي باشا (١٨٠٢-١٨٠٧/١٢١٧-١٢٢٢هـ). فقد نجح محمد باشا في كـسب ثقته تماماً، محققاً من وراء ذلك مكاسب هامة، منها أنه استطاع إقنـاع علي باشا بأن صحته لا تمكنه من المـشاركة. في الحـروب الوهابيـة، ونجحت «شفاعته» لديه بتجنيب ٤٠٠٠ موصلي ويلات المساهمة في تلك الحروب. مغرياً إياه بالمال بدل الجنود. ولم تكن مساهته العسكرية أخيراً

---

1 – الطغار (التغار) البغدادي، اسم لثقل لا يزال مستعملاً في العراق حتى اليوم ويزن نحو ألفي كيلوغرام، إلاّ أنه كان في السابق أقلّ وزناً مما هو عليه الآن، فقد غير ثقله كثيراً، ككثير من الأوزان الأخرى.

2 – العمري، غرائب الأثر، ص ٢٤.

3 – العمري، غرائب الأثر، ص ٢٤.

4 – سليمان فائق، مرآة الزوراء في تاريخ الوزراء، ترجمة موسى كاظم نورس، ونشره بعنوان «تاريخ بغداد» بغداد، ١٩٦٢، ص ٢٩.

5 – العمري، غرائب الأثر، ص ٦٨.

إلاّ بأقل من ربع عدد الجند المطلوبين[1]، كما تمكن أيضاً من قطع المساعدة التي تقدمها الموصل لبغداد على شكل كميات ضخمة من الحنطة والشعير، لقاء إرضاء والي بغداد بالمال بدلاً عنها[2]. ولم يمتنع الوالي الجيلي من المشاركة – في حملات علي باشا قصيرة الأمد، فلبى عام ١٨٠٥م/١٢٢٠هـ طلباً تقدم به الأخير للمساهمة في تأديب عبد الرحمن باشا الباباني[3]، وأرسل له أكثر من ألف مقاتل من ينكجرية وزعماء وقبائل ودالاتيه[4]. وفي العام التالي (١٨٠٦) كانت مساهمة الموصل بزهاء نصف ذلك العدد[5]. لذا فقد كان من المتوقع أن يؤيد والي بغداد – من جهته – مطالب الموصليين السياسة، لدى الباب العالي، فعندما توفي محمد باشا الجليلي عام ١٢٢١/١٨٠٦هـ سارع علي باشا بتأييد اختيار ولده محمود بك من قبل «أعيان الموصل» ليكون متسلماً للولاية بعد أبيه[6].

بيد أن مصرع علي باشا عام ١٨٠٧ أنهى حالة الهدوء والتفاهم التي سادت علاقات الولايتين أكثر من ثلث قرن. فقد انتهز الوالي الجديد سليمان باشا الصغير فرصة اعتزال والي الموصل نعمان باشا الجليلي عام

---

1 - العمري، المصدر السابق، ص ٦٨.

2 - العمري، المصدر نفسه، ص ٦٩.

3 - العمري، المصدر نفسه، ص ٦٩.

4 - العمري، المصدر نفسه، ص ٧١.

5 - العمري، المصدر نفسه، ص ٧٢.

6 - العمري، المصدر نفسه، ص ٧٢.

١٨٠٨م/١٢٢٣هـ فتدخل في تنحية ابنه يحيى بك عن تسلّم الحكم، «وجاء الأمر من بغداد أن يتسلم البلد أخو الوالي الحاج عثمان بك»[١]. ولم يكن هذا التدخل – في الواقع – إلاّ بداية تدخل أقوى وأعمق، ومحاولة جديدة من قبل مماليك بغداد للسيطرة على ولاية الموصل. ففي عام ١٨٠٩م/١٢٢٤ هـ سعى والي بغداد سليمان باشا الصغير لإسناد الحكم لأول والٍ موصلي غير جليلي، هو أحمد باشا بن بكر أفندي كتخدا ولاة الموصل ورئيس ديوان إنشائها، وذلك «لبغضه وحسده لآل عبد الجليل»[٢]. وكان والي بغداد – على حد تعبير ياسين العمري – «يعاديهم طمعاً في ملك الموصل لنفسه»[٣] بمعنى أن تأييده لأحمد باشا لم يكن إلاّ تمهيداً لضم الموصل نهائياً إلى بغداد.

وفي الوقت الذي كان فيه وفد جليلي[٤] يحاول ثني سليمان الصغير عن عزمه، كان أحمد باشا في بغداد «قد جمع له أتباعاً وأعواناً اضداداً»[٥].

وفي آذار ١٨٠٩م/ محرم ١٢٢٤هـ وصل أحمد باشا إلى الموصل فشرع في التنكيل بوجوه الجليليين في المدينة. «واستولى على بعض ما لهم

---

1 – العمري، المصدر نفسه، ص ٨٣.

2 – العمري، المصدر نفسه، ص ٨٤.

3 – العمري، المصدر نفسه، ص ٨٤.

4 – كان الوفد يتكون من: سعدالله بك بن الحاج حسين باشا الجليلي، حسن بك أخوه، محمود بن محمد باشا الجليلي.

5 – العمري، غرائب الأثر، ص ٨٦.

من الأملاك، ثم شرع يهدم من الدكاكين في الأسواق»[1] وفي الأيام القليلة التالية «شرع والي بغداد في تنفيذ الجزء الآخر من خطته، وهو الالتفاف بقوات ضخمة من وراء الموصل، والسيطرة على منطقة حوض نهر دجلة لمساندة موقف أحمد باشا الدقيق مساهمة فعالة في إنهاء سلطة الجليليين في ولاية الموصل».

وبناءً على أوامر صادرة من بغداد، تجمعت في ماردين قوات كثيفة من كوي وأربل ومندلي وزهاو وكركوك وتكريت مع قبائل عربية قوية ثم تبعهم سليمان الصغير نفسه «بعساكر تسد الفضاء»[2] وفي معيته بعض الجليليين الذين كانوا آنذاك ببغداد. ولما لم يكن ثمة هدف معلن لهذه الحشود الضخمة، فقد انتشر الجميع في المناطق المجاورة للموصل من جهة الغرب، حيث دمرت كثير من القرى والحقول. وفي نفس الوقت وصل والي الموصل الجديد أحمد باشا بقوات جمعها من ينكجرية المدينة وسباهيتها[3]، بينهم كثير من الجليليين الذين أكرهوا على الخروج، فاشترك مع قوات بغداد في عمليات نهب واسعة النطاق امتدت حتى أطراف ديار بكر وباتفاق تام بين الواليين، عاد أحمد باشا إلى الموصل في حين مكث سليمان الصغير خارج أسوار المدينة لمساندته بقواته[4].

---

1 – العمري، المصدر نفسه، ص ٨٦.

2– العمري، غرائب الأثر، ص ٨٧.

3– السباهية، هم الفرسان الاقطاعيون.

4 – عبد السلام، الموصل في العهد العثماني، ص ١٤٩.

على أن تطور الموقف الدقيق لم يكن في صالح الاثنين، فقد اضطر سليمان باشا إلى الابتعاد على مسرح الأحداث أثر نشوب الثورة في الموصل بزعامة الجليليين وتأييد أغلب أورطات الينكجرية لهم، فبات موقف أحمد باشا أكثر دقة وحراجة، إذ تفرق أعوانه وحاصر الثوار قصره، ولم يجد أمامه أخيراً سوى إنقاذ حياته باللجوء إلى معسكر والي بغداد. وبتشجيع من الأخير، أو بأمر منه، صمم أحمد باشا على خوض جولته الثانية، فعسكر في قلعة «كشاف» عند الحدود الجنوبية لولاية الموصل، وجمع حوله قوات مختلفة من قبائل العرب والأكراد، ومن حامية أربيل ثم التحقت به حامية العمادية، فاتجه بهذه القوات نحو الموصل، عابراً نهر الزاب، وحاصر المدينة، واعتدى على القرى المجاورة لها[1].

وفي آخر ذلك العام الحافل، اصطدمت قلّة. من الخيالة الموصليين بقيادة الحاج عثمان بك الجليلي وأولاد عمه بجيش أحمد باشا[2]، والي الموصل الأسمي، فلم تكن نتيجة المعركة في صالحهم أول الأمر، إذ أسر عثمان بد نفسه، إلاّ أن مصرع أحمد باشا المفاجئ أنهى المعركة على نحو

---

1 - لا يذكر المؤرخ الموصلي ياسين العمري (غرائب الأثر، ص ٩٢) شيئاً من حصار أحمد باشا الموصل أو تخريبه قراها، وإنما يكتفي بالقول بأنه «عزم على نهب قرى الموصل» في حين تذهب الرواية البغدادية إلى أن أحمد باشا حاصر بجيش كثيف الموصل «وشدد حصارها» (دوحة الوزراء ص ٢٤٧).

2 - يشير صاحب غرائب الأثر إلى أن قوات الموصل لم تكن تتجاوز ٣٠٠ فارس، ولا يشير عن عدد اتباع أحمد باشا، في حين ينوه صاحب «دوحة الوزراء» بضخامة جيش أحمد باشا، وتشكيله من مختلف أصناف الجند والحاميات، بلغ عدد جنود العمادية، منهم فقد زهاء ٣٠٠ مقاتل فرساناً ومشاة.

غير متوقع فأسدل الستار بذلك على أعنف الفصول في تاريخ العلاقـات بين الولايتين المجاورتين[1].

ولم يخل العام التالي (١٨٠٩م) من محاولات قام بها والي بغـداد للتحرش بأراضي ولاية الموصل، فعلى أثر توارد أنباء قتل أحمـد باشـا ومصادرة أمواله، إلى بغداد أرسل سليمان باشا الصغير أخاه أحمد بـك المعروف بسوت قره داشي (أي أخوه من الرضاعة) على رأس فرقة مـن العسكر، فعبر الزاب وجمع حوله بعض القبائل المحلية «ونزل قرى الموصل، وملك نحو عشر قرى للزعماء ولآل عبد الجليل، وادّعى أنها تابعة لبغداد، وقيل لأربيل، ثم جعل يصادر زعامة قرى الموصل، ويأخذ منهم النقـود والذخائر»[2]. ولم ينه هذه القصة سوى اتفاق الجليليين مع والي بغـداد على إعطائه مبلغاً كبيراً من المال يبلغ ٢٠٠ كيس، على أن تتبع بمثلـها حال توجيه الحكم إلى متسلم الموصل أسعد بك الجليلي وبهذا فقـط تمّ التوصل إلى حدّ أدنى من السلم والاستقرار[3].

---

1 - عبد السلام، الموصل في المصدر السابق، ص٥٠.. لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر خياط، بغداد، ١٩٦٢، ص ٢٢٥.

2 - العمري، غرائب الأثر، ص ٩٥. ويذكر المؤرخ البغدادي رسول حاوي الكركوكلي أن حركة سليمان باشا هذه كانت بأمر من الدولة العثمانية. ولا شك أن في هذه الأحداث التالي ما ينفي صحة هذه الراوية (دوحة الوزراء، ص ٢٤٧).

3 - العمري، المصدر السابق، ص ٩٥.

عزل سليمان باشا الصغير والي بغداد

وجاء في السنة التالي (١٨١٠م/ ١٢٢٥هـ) دور الموصل في تغيير ميزان القوى لصالحها. فقد ارتفعت عرائض الاحتجاج من ديار بكر وأورفا وماردين تطلب أنصاف أهلها من أعمال سليمان باشا التعسفية. وزاد الأمر سوءاً مماطلة الأخير في تسديد ما بقي في ذمته من مخلفات الوالي السابق. ولم يلبث أن جاء اقتراح سليمان باشا بتعيين أسعد باشا الجليلي والياً على الموصل بعد مقتل أحمد باشا، سبباً في إعادة الباب العالي دراسة موقفه من والي بغداد العنيد، والتحقيق في أسباب ثورة الموصل، فأقرّ أولاً مبدأ تعيين الولاة من آل الجليلي، باعتبارهم الأقدر على تصريف أمورها، واستعرض أسماء رجال الأسرة، فكان عددهم آنذاك ثمانية وعشرون رجلاً، أبرزهم ثلاثة:

سعيد بك، وحسن بك، ومحمود بم. وبعد دراسة أوضاع كل منهم، تقرر تعيين محمود بك والياً على الموصل باعتباره حائزاً على الصفتين الضرورتين: المال والشجاعة[1]. ثم تمّ استصدار أمر سري يقضي بعزل والي بغداد سليمان باشا، وكلّف رئيس الكتاب السابق محمد سعيد حالت أفندي[2]، بمعالجة الموقف في بغداد، بعد منحه صلاحية مطلقة بتعيين من يقع عليه اختياره لشغل منصب الولاية فيها.

---

1 - راجع محمد عطاشاني زاده، تاريخ شاني زاده، استانبول، ١٢٩١هـ، ج١ ص ٣٤٢-٣٤٤ عن عبد السلام، المصدر السابق، ص ١٥٤.

2 - من موظفي السلطان محمود الثاني الذين لعبوا دوراً هاماً في تاريخ العراق الحديث. فقد ساهم، إضافة إلى مساهمته في حوادث عزل سليمان باشا هذه بمهمات ذات طابع سياسي

وفي الموصل، شرع المندوب العثماني في دراسة الأوضاع العامة، وقدم له شهود عيان أدلّة متعددة ضد سليمان باشا الصغير، ثم رحل إلى بغداد ذاتها لتقصي الحقائق عن كثب، فمكث فيها تسعة أيام يتسمّع الأخبار، واجتمع بواليها فعاد إلى الموصل ليظهر للملأ أمر السلطان بعزل والي بغداد ومصادرة أمواله.

وكان تعاون حالت أفندي ووالي الموصل في الخطوات التالية تاماً ووثيقاً. فقد جمع محمود باشا الجليلي، الأعيان، والقاضي، والمفتي، والنقيب، وزعماء وأمراء ينكجرية، ورؤوس الأصناف، والعشائر، والقبائل وأعلمهم بنبأ عزل والي بغداد واضطلع بكتابة الرسائل إلى حكام الولايات والإمارات المجاورة يطلب مساهمتهم في الحملة التي ستخرج لتنفيذ أمر العزل بالقوة[1].

ثم شرع حالت أفندي باستمالة أعيان بغداد ذاتها إلى صفه، فأنعم إليه فريق منهم، وشعر والي بغداد بما يدبّر ضده، فاستدعى بعض القوات القبلية الموالية، له في ماردين. ولم تكد هذه القوات تصل بغداد حتى كان خبر العزل قد انتشر في الموصل وأطرافها. وبتوجيه من حالت أفندي

منها أنه اشترك في عزل والي بغداد سعيد باشا عام ١٨١٦، وقد أعدم في قونية عام ١٨٢٢م. (أنظر محمد ثريا، سجل عثماني، ج٢، استانبول ١٣٠٨هـ، ص ١٠٢. وشمس الدين سامي، قاموس الإعلام، استانبول ١٣٠٦-١٣١٦، ج٣، ص ١٩١٦. وأحمد جودت، تاريخ جودت، ج١٠، استانبول ١٣٠٢هـ ص ١٢٨. وسليمان فائق، تاريخ المماليك الكولة مند في بغداد، ترجمة محمد نجيب ارمنازي، بغداد، ١٩٦١، ص ٣٩).

1 - العمري، المصدر السابق، ص ١٠٧.

خرجت من الموصل في شهر آب ١٨١٠ (رجب ١٢٢٥هـ) قوة كبيرة من الينكجرية والقوات القبلية سرعان ما التحقت بها قوات أمير قبيلة طي، ووالي السليمانية عبد الرحمن باشا الباباني، وأمير زهاو وقبيلة الجاف الكردية.

وبينما كانت القوات في طريقها نحو بغداد، كان على سليمان باشا الصغير، أن يتحرك بسرعة لتلافي الموقف المتوقع، فأخرج كتخداه فيض الله على راس قوة عسكرية مزودة بالمدفعية ومعززة بمساندة قبيلتي بني خالد والجبور في محاولة لصدّ القوات الزاحفة.

وفي منطقة نهر ديالي شرق بغداد، دارت بين الطرفين سلسلة من المعارك والمناوشات دامت بضعة أيام. وزاد من حراجة الموقف أن عصياناً مفاجئاً نشب بين ينكجرية بغداد ذاتها ضد واليها سليمان باشا. بيد أن سليمان استطاع الإمساك بزمام الموقف، فقضى على العصاة، وأخرج جميع الموصليين من المدينة واضطهد بعضهم[1]، وتمكن من حشد أكثر من ثلاثة آلاف جندي من اللاوند والتفنكجية والبراطلية[2]، للدفاع عن

1 - وقد بقي في بغداد بعض الموصليين الذين كانوا قد ربطوا مصيرهم بمصير واليها سليمان الصغير. والظاهر أن أسباباً قوية كانت تدعو هؤلاء إلى استغلال وجودهم في سراي باشا، للعمل ضد حكومة الموصل، وكان أهل سليمان بك الفخري، الذي تولاه قيادة أحدى الفكر والفرق تحت تولي قيادة إحدى الفرق البغدادية تحت أسرة سليمان الصغير. (العمري، غاية المرام، ص٣٦٠).

2 - أسماء لفرق عسكرية محلية كان يترك أمر إعدادها لحكام الولايات. ويعد اللاوند من المتطوعة، وهم من عساكر الدرجة الثانية، أما التفنكجية فهم حملة البنادق وهم العسكر المسلح البراطلية فهم طائفة من العسكر لهم امتيازات خاصة بهم.

بغداد، ولجأ المهاجمون إلى قطع الطريق (الميرة) بين بغداد وقواتها التي تحت قيادة فيض الله، فاضطر الأخير ترك موقعه والاتجاه إلى الأسوار[١].

ويذكر ياسين العمري أن والي بغداد كان حتى هذا الحين يعتقد بأن: هذه الحادثة هي بغير علم السلطان، وقال هذه عداوة وقعت في الموصل مع أهلها وملوكها... وفرط معاداته لآل عبد الجليل[٢]، والظاهر أن حليفه أمير بهدينان في العمادية كان يشاطره هذا الاعتقاد[٣]، وعلى أي حال، فسرعان ما كشفت الأحداث خطا رأيه، عندما رفض حالت أفندي طلباً تقدم به وفد بغدادي للصلح مع محمود باشا الجليلي والي الموصل، وأسقط بيد سليمان باشا الصغير هذه المرة فقرر أن يخوض معركته بنفسه خارج بغداد، وحشّد جميع ما أمكنه من القواد والمدفعية. في منطقة الأعظمية شمالي المدينة، فقدم بذلك للمهاجمين فرصتهم للهجوم[٤].

ودارت المعارك التالية في صالح الموصليين وحلفائهم، وأسر بعض قواد والي بغداد، من ضمنهم سليمان بك آل الفخري. وفي المساء كان

1 - العمري، غرائب الأثر، ص ١١١.

2 - العمري، المصدر نفسه، ص ١١٤.

3 - العمري، المصدر نفسه، ص ١٠٧.

4 - - رسول حاوي الكركوكلي، دوحة الوزراء في تاريخ بغداد الزوراء، ترجمة موسى كاظم نورس، بيروت، بلا تاريخ، ص ٢٥٠. وعباس العزاوي، العراق بين احتلالين، ج٦ بغداد ١٩٥٤، ص ١٩٩-٢٠٠. أحمد علي الصوفي، المماليك في العراق، الموصل، ١٩٥٢، ص١٢٠. ريشتارد كوك، بغداد دار السلام، ترجمة فؤاد جميل والدكتور مصطفى جواد، ج٢ بغداد، ١٩٦١ ص ١١٠.

جيش بغداد قد أخذ يميل تدريجياً إلى جانب المهاجمين، واعتصم أغلب القواد داخل السور تاركين واليهم سليمان باشا الصغير وحده في الميدان، فاضطر الأخير إلى الهرب مع قلة من أتباعه إلى أطراف نهر ديالى، حيث قتلته هناك قبيلة الدفافعة[1]، وقدمت رأسه إلى حالت أفندي الذي أمر بسلخها فوراً وأرسلها إلى الباب العالي، وبقتل فيض الله الكتخدا وأعوانه، تم التخلص تماماً من قيادة سليمان باشا الصغير واستولى المهاجمون على سراي وبيوت اتباعه[2].

وشاء القدر أن يقضي محمود باشا الجليلي نحبه في هذه الأثناء، وكان قد أصيب بمرض شديد نفذ مدة، فدفن في قبر كان قد أعدّه سليمان باشا الكبير لنفسه في إحدى مدارس بغداد الشهيرة[3]، على دجلة.

1 – ويشير العمري في غرائب الأثر، ص ١١٦، إلى أن الذي قتله هو أمير الدفافعة الذي عزله سليمان باشا من قبل عن إمارة قبيلته.

2 – العمري، غرائب الثر، ص ١١٦. دوحة الوزراء، ص ٢٥٠. مرآة الزوراء، ص ١٤٠ لسليمان فائق، ترجمة موسى كاظم نورس، ونشره بعنوان «تاريخ بغداد» .

3 – هي المدرسة العليا التي كان قد أنشأها والي بغداد علي باشا عام ١٧٦٠م ودفن فيها في العام التالي، وكان قبر محمود باشا الجليلي مجاوراً لقبره، وقد تحولت هذه المدرسة في عهد مدحت باشا عام ١٨٦٩م لتصبح مدرسة للصنائع ثم لتصبح داراً للملك فيصل الأول، ثم مجلساً للأمة، ثم مقراً للمحكمة العسكرية، ثم متحفاً للأسلحة القديمة. ولا تزال. وقد لبث قبر محمود باشا الجليلي مرئياً في هذا المبنى حتى السنين الأخيرة. (انظر، عبد السلام، الموصل المصدر السابق، ص ٥٢ حاشية ٤).

بداية جديدة:

رفض أحمد بك بن سليمان باشا الجليلي عرض حالت أفندي المغري، بتعيينه والياً على بغداد، أن هو استطاع القضاء على عبد الرحمن باشا البابائي، وكان الأخير قد تمكن من بسط نفوذه في بغداد عقب مقتل واليها السابق[1]. وكان سبب ذلك الرفض – على ما يذكر العمري – خشية أحمد بك من أن يتعرض جيشه الموصلي إلى القتل[2]، وهو سبب غير مفهوم، لأن الوضع ببغداد لم يكن بمثل هذه الخطورة بأي حال. ويبدو أن الباعث الحقيقي وراء كل ذلك، هو وجود نوع من التحالف المسبق بين آل الجليلي، وآل بابان في السليمانية هدفه الحد من سلطة المماليك ببغداد[3]، لذا فقد كان اضطلاع أحمد بك الجليلي بمهمة القضاء علي عبد الرحمن باشا البابائي، يعد – دون شك – تخلياً كاملاً عن سياسة التحالف هذه، وهو تحالف ستثبت الأيام الأحداث التالية متانته. وهكذا عاد أحمد بك والي الموصل، تاركاً لحالت أفندي المجال لتعيين آغا الينكجرية عبد الرحمن الأورفه لي[4]. لتنفيذ تلك المهمة. وكان موقفه هذا

1 – العمري، غرائب الأثر، ص ١٢٠. لونكريك، أربعة قرون، ص ٢٢٠.

2 – العمري، المصدر السابق، ص ١٢٠.

3 – نوار، داود باشا والي بغداد، ص ١٤٤.

4 – من أجداد الأسرة الأورفة لي الشهيرة إلى اليوم ببغداد، وقد ذكر إبراهيم فصيح الحيدري أه أصبح دفترداراً (عنوان في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد، ص ٩٩).

السبب الأول في عدم إسناد منصب ولاية الموصل إليه، وإسناده إلى سعد الله باشا بن الحاج حسين باشا الجليلي[1].

على أن سياسة التحالف مع البابانيين لم تكن – في هذه المرحلة – من وحي فرد واحد، حتى يمكن كالت أفندي القضاء عليها بمثل هذه السهولة، وإنما كانت سياسة موصلية، تولى الجليليون تنفيذها بحرص كوسيلة للحفاظ على كيان ولايتهم من أن يذوب نهائياً ضمن كيان سلطة بغداد المركزية المتعاظمة.

ففي عام ١٨١٢م/١٢٢٧هـ قرر والي بغداد الجديد عبد الله باشا عزل عبد الرحمن باشا الباباني عن ألوية كوي وحرير، بعد أن كان قد حرمه – في العام السابق – من منصب لواء بابان نفسه. وعندما زحف والي بغداد بجيشه إلى كركوك، وجد بأن جميع رؤساء المدينة وأطرافها وعشائرها يتعاونون سراً مع عبد الرحمن باشا. كما أنه لاحظ بأن والي الموصل سعد الله باشا الجليلي لم يأبه للفرمان الذي يلزمه بتقديم المساعدة العسكرية المطلوبة؛ ثم تحقق لديه أن هناك اتفاقاً تاماً بين الطرفين[2]. فعزم على إنهاء الوضع الغريب هذا، بالقضاء على طرف الاتفاق في الموصل، غلاّ وهو سعد الله باشا، قبل قضائه على خصمه بالباني نفسه، على أن دهاء والي الموصل الجليلي وسعة حيله مكّنه من شراء رضى والي بغداد

1 - الكركوكلي، دوحة الوزراء، ص ٢٥٢. العمري، غرائب الأثر، ص ١٢٢.

2 - الكركوكلي، ص ٢٥٧. ويذكر العزاوي في «العراق بين احتلالين» ج٦ ص ٢١٣، أن عبد الله باشا تحقق من وجود مراسلات سرية بين الطرفين

بشيء من الدبلوماسية المعززة بتقديم الهدايا[1]، ولم تنته المشكلة إلاّ بعد وفاة عبد الرحمن باشا البابان نفسه[2].

علاقة داود باشا والي بغداد بولاة الموصل الجليليين

وشغلت حكومة بغداد عن محاولة التدخل في شؤون الموصل على عهد الوالي الضعيف سعيد باشا (١٨١٣-١٨١٦/١٢٢٨-١٢٣٢هـ) إلاّ أن هذه المحاولات عادت إلى أشدها عند تولي داود باشا حكومة بغداد عام ١٨١٦م وعلى الرغم من عدم انقطاع تبادل الهدايا بين الولايتين الجارتين[3] فإن داود باشا كان عازماً على إنهاء استقلال الموصل المحلي، تمهيداً لوضع العراق بأجمعه تحت إرادته المركزية[4]، وكان طبيعياً أن يصطدم داود باشا بوالي الموصل آنذاك أحمد باشا الجليلي (١٨١٢-١٨١٧م/١٢٢٧-١٢٣٣هـ) الذي وصف بعدم اكتراثه بوالي بغداد الجديد[5]. فعمد داود باشا إلى الاستفادة من نفوذه القوي لدى الباب

---

1 - الكركوكلي، ص ٢٥٧.

2 - الكركوكلي، ص ٢٦١.

3 - عبد السلام، المصدر السابق، ص ٥٤.

4 - نوار، داود باشا، ص ١٤٥.

5 - الكركوكلي، دوحة الوزراء، ص ٢٨٢. ولا تشير المصادر إلى أي نموذج لتصرفات أحمد باشا مع داود، كما لا تقدم لنا يوميات مؤلف «القوانين السلفية» سوى أخبار مجاملات المتبادلة بين الطرفين، وقد تعاون مندوبا الواليين في ماردين أكثر من مرة عامي ١٨١٥ و ١٨١٦ «لبعض خصوص وأمور مبهمة». كما أن علاقات الموصل مع إمارة بهدنيان (حليفة بغداد) في هذه الأثناء حسنة. (راجع: عبد السلام، المصدر السابق، ص٥٤).

العالي، تطلب إقصاء خصمه الجليلي عن الحكم ونفيه إلى حلب[١]. وكانت استجابة استانبول إليه تامة وسريعة. فقد تمّ استصدار فرمان يقضي بتعيين حسن باشا بن حسين باشا الجليلي والياً على الموصل[٢]، وأرسل الفرمانين بواسطة والي بغداد نفسه.

وبدلاً من أن يذهب أحمد باشا إلى حلب، ولّى شطر بغداد، محاولاً كسب داود باشا إلى صفه، ونجح فعلاً في مهمته هذه إلى ابعد الحدود وكأن الأقدار كانت تسهل تحقيق مطامحه من حيث لا يتوقع أحد. فقد توفي والي الموصل الجديد حسن باشا ولم يمضِ على توليه الحكم سوى مدة قصيرة[٣]. وهكذا انفسح المجال لداود باشا التدخل مرة ثانية في ولاية الموصل. وكان تدخله هذه المرة لإلغاء أمر عزل ضيفه أحمد باشا وإعادته إلى منصب الولاية، وفعلاً عاد الأخير إلى الموصل ليمارس فيها حكمه زهاء الأربع سنوات[٤]، تميزت علاقاته – خلالها – بداود باشا بالصداقة والمجاملة المتبادلة، وكانت وفود بغداد تلقى ترحيباً زائداً في سراي الموصل، وتراعي خلال قدومها كافة مراسيم الاستقبال المخصصة لوفود السلطان. أما الهدايا، وهي ثمينة دائماً، فلم تكن تنقطع بين الطرفين،

---

1 – دوحة الوزراء، ص ٢٨٢. عباس العزاوي، العراق بين احتلالين، ج٦، ص٢٥٠. أحمد الصوفي، المماليك في العراق، ص ١٦٤.

2 – دوحة الوزراء، ص ٢٨٢، ويذكر الصوفي، تاريخ المماليك، ص ١٦٥: أن الباب العالي ترك لداود حق اختيار والٍ للموصل. فاختار هذا حسن باشا الجليلي.

3 – دوحة الوزراء، ص ٢٨٢، تاريخ شاني زاده، ج٢، ص ٣٩٦.

4 – محمد ثريا، سجل عثماني، ج١ ص ٢٨٧.

وامتدت المجاملات إلى أسرتي الواليين الصديقين، فتبادلت زوجاتهما الهدايا أثناء المناسبات[١].

وكان لتحسن العلاقات السياسية بين الموصل وبغداد دوراً أساسياً في موقف داود باشا الصلب تجاه تغلغل النفوذ البريطاني في العراق، وتقوية مركزه إزاء محاولات القنصل البريطاني في العراق، وتقويــة مركــزه إزاء محاولات القنصل البريطاني في بغداد كلوديوس جيمس ريتش الراميــة إلى إثارة السليمانية والموصل ضده. فعلى أثر احتدام النــزاع بــين الــوالي والقنصل عام ١٨٢٠م/١٢٣٦هـ[٢]، قرر ريتش مغادرة بغداد والتجول في المناطق الشمالية من العراق، أي في أراضي الإمارة البابانية، وولايــة الموصل. ورغم إعلانه عن أن هدف رحلته لا يزيد على طلــب الراحــة والاستجمام[٣]، فإنه كان واضحاً أن الأمر لم يكن بهذه البراءة، وأن نوايا خطيرة كان يبيتها ريتش ضد خصمه، ففي السليمانية أجــرى القنــصل البريطاني محادثات متعددة مع محمود باشا البابابي لم تكن تخلو من طــابع سياسي، محاولاً من ورائها بث روح المقاومة ضد سيادة بغداد[٤].

وفي الموصل، حاول ريتش الاستفادة من صداقته القديمة لأحمد باشا الجليلي[٥]، الذي استقبله بكرم زائد، فتبادل الرجلان المجاملات المعتادة[١]،

---

1 - القوانين السلفية ص ٤٠-٤٢و٥٣ عن عبد السلام، المصدر السابق، ص ١٥٢.

2 - عبد السلام، المصدر نفسه، ص ١٥٣.

3 - راجع رحلة ريج (ريتش) ص ١.

4 - أنظر رحلة ريج، ص ٢٢٩- ٢٣٠.

5 - كانت هذه الزيارة هي الرابعة التي يقوم بها ريتش الى الموصل.

كما سهّل أحمد باشا زيارة ماردين[٢]، إلاّ أنه يبدو أن ريتش لم يلقَ ما كان يتوقعه من تعاون واتفاق ضد والي بغداد. حقيقة أنه شغل لفترة من الوقت في زيارة واستقبال رؤساء المدينة وأطرافها[٣]، إلاّ أن من الملاحظ أن اتصالاته الرسمية بالسراي كانت محدودة[٤]، فقد زاد من صعوبة موقفه السياسي في المدينة ما توارد عن غضب داود باشا عليه بسبب ذهابه إلى الموصل، وإرساله إلى الموصل الكتب الشديدة اللهجة بشأنه، ثم يمنعه عن العودة إلى بغداد، فاضطر ريتش أن يقطع اتصالاته في الموصل، والمكوث في دير الأباء الدومنيكان[٥] أربعة أشهر، ركز جهوده خلالها في التنقيب عن أسوار مدينة نينوى القديمة، والقيام بمسح الخرائب والأراضي المحيطة

---

1 – تذكر مدونه سيرة ريتش، أن والي الموصل لم يرسل لاستقبال القنصل البريطاني أحداً حتى وصوله شاطئ دجلة، وأنه أرسل من يعتذر عن ذلك لأنه لم يكن يعلم تاريخ الوصول. (عبد السلام، المصدر السابق ص١٥٣).

2 – عبد السلام ، المصدر السابق، ص ١٥٣.

3 – عبد السلام، المصدر نفسه، ص ١٥٤.

4 – من الغريب أن ريتش، الذي لم يترك شيئاً إلاّ ووصفه وسجله بغاية الدقة في رحلته نجده يسكت عن الإشارة إلى أي أمر يتعلق ببقائه في الموصل، وقد اعتذرت ناشرة رحلته عن هذا النقص الواضح في مجريات الرحلة بقولها أنه من المحتمل أن يكون ريتش قد تخلص من ذكرياته، أو أنه احتاج إلى دقة متناهية بحيث ترك تاريخ اتصالاته الشخصية مع الناس ليقصّها في المستقبل.

5 – قدموا إلى الموصل عام ١٧٥٠ وأسسوا فيها ديرهم ومنه انطلقوا بنشر الكثلكة في ولاية الموصل بين أبناء الطائفة النسطورية واليعاقبة من السريان الشرقيين والغربيين. فتحوا بالموصل معهداً كهنوتياً ومدارس للبنين والبنات مع مطبعة حديثة.

بها[1]، وهكذا فشل ريتش، رغم نفوذه الواسـع، في تحقيـق أغراضـه السياسية في الوقيعة بين الموصل وبغداد، فكان في ذلك الفشل، ما شجع داود باشا على التضييق عليه، ومن ثم طرده من بغداد في نفـس العـام (١٨٢٠م/١٢٣٦هـ)[2].

وفي أثنـاء الحـروب الإيرانيـة- العثمانيـة عـامي ١٨٢٠-١٨٢١م/١٢٣٦-١٢٣٧هـ وتقدم قوات الشاهزاده محمد علي حـاكم كرمنشاه نحو الحدود العراقية في دلي عباس، عيّن داود باشا قائداً عامـاً للجبهة العراقية[3]، وأوعز الباب العالي إلى والي الموصل الجليلي للالتحاق بداود على رأس قواته[4]، ولكن ليست ثمة معلومات كافية تـدل علـى مساهمة الموصل الفعلي في هذه الحرب.

ويحيط الإبهام بموقف داود باشا من حكم يحيى باشا الجليلي، الذي أعقب ولاية عبد الرحمن باشا بن عبد الله بك القصيرة[5]. فقد تولى يحيى باشا الحكم عام ١٨٢٢م/١٢٣٨هـ دون أن يبدو على داود باشـا أي موقف محدد تجاهه سلباً أو إيجاباً، وطيلة السنوات الأربع التالية التي حكم خلالها يحيى باشا، لم يكن هناك – على ما يبدو – أي مكـدّر لـصفو العلاقات بين الولايتين. وعندما قاد بعض زعماء الينكجرية في الموصـل

---

1 – عبد السلام، المصدر نفسه، ص ١٥٥.

2 – رحلة المنشئ البغدادي، ص ٢٠، نوار، المصدر السابق، ص ٢١٠-٢١٣.

3 – الكركوكلي، المصدر السابق، ص ٣٠٠-٣٠١.

4 – الكركوكلي، دوحة الوزراء، ص ٣٠١. العزاوي، العراق بين احتلالين، ج٦، ص ٢٨٢.

5 – انظر قائمة الولاة في الملحق بهذا الكتاب.

ضد يحيى باشا عام ١٨٢٦م/١٢٤٢هـ[1]، لم يكن ثمة دليل واضح على أن لداود باشا ضلعاً في هذه الثورة، بل أن في انتقال يحيى باشا إلى بغداد وبقائه فيها ثلاثة أشهر ونصف الشهر، حتى عودته إلى الموصل، ما يوحي ببراءة ساحة داود باشا. وعلى أية حال فإن داود باشا لم يكن يميل إلى تغيير الأوضاع السريع في الموصل، والظاهر أن أسباباً خاصة كانت تدفعه إلى عدم الوثوق بقيادة الثورة الجديدة.

فقد توسط لدى الباب العالي لإعادة تثبيت يحيى باشا في الحكم، وأمده بقوة عسكرية استطاع بها أن يشق طريقه عنوة إلى الموصل[2].

بيد أن عودة يحيى باشا إلى ممارسة مهام منصبه، لم تقضِ على آثار الوضع الجديد، فإن ريح التغيير التي بدأت تهب على حكم الجليليين في الموصل أخذت تشمل في نفس الوقت حكم داود باشا نفسه في بغداد، فكان الفصل التالي من تاريخ العلاقات السياسية بين الولايتين هو الفصل الأخير في الوقت عينه. فقد لعبت عوامل مشتركة – دورها في إنهاء حكم الجليليين في الموصل، وفي إنهاء حكم المماليك في بغداد، مثلما كانت عوامل أخرى قد لعبت دوراً مشابهاً في قيام كلا الحكمين من قبل.



---

1 – راجع تفاصيل هذه الثورة في الفصل الثاني من كتاب عبد السلام، الموصل في العهد العثماني.

2 – نوار، داود باشا، ص ١٤٨.

نهاية حكم آل الجليلي

تلاءمت الظروف واجتمعت كلها لوضع حد قاطع في حكم الأسرة الجليلية لولاية الموصل تنفيذاً لسياسة دار السلطنة العثمانية وتخطيطات الباب العالي الجديدة بنهج سياسة جديدة في إدارة شؤون الولايات العثمانية وشدّها إلى العاصمة بعد أن كاد وينفرط خيط عقدها بإعلان الاستقلال أو الحكم الذاتي في أضعف الإيمان للعديد من الولايات العثمانية.

ومع ذلك كان لوضع نهاية للحكم الجليلي أسباب عدة مباشرة وغير مباشرة منها:

١- *الأسر الموصلية والجليليون*

لم يطل استقرار يحيى باشا الجليلي في حكم الموصل بعد ثورة عام ١٨٢٧م ففي تموز (ذي الحجة) من هذا العام صدر أمر نقله من ولاية، الموصل إلى ولاية ديار بكر المجاورة[١]، دون أن تسجل لنا المصادر شيئاً عن موقف بغداد في هذا التغيير، وعلى أية حال، فإن التغيير لم يكن حاداً، إذ أن شخصاً آخر من آل الجليلي تولى حكم الموصل بعد يحيى باشا، هو عبد الرحمن باشا بن محمود باشا. وتعتبر فترة حكم هذا الوالي (المبتدئة من ٢٠ تموز ١٨٢٧ إلى ١٥ نيسان ٢٤/١٨٢٧ ذي الحجة ١٢٤٢- ٩ شوال ١٢٤٤)[٢] أخطر مرحلة في تاريخ الموصل، طيلة حكم الأسرة

1- علي ميري، تذكرة شعراء آمد، ج١، ص ٢٦٠.

2 - أنظر قائمة ولاة الموصل في الملحق.

الجليلية، وهي مرحلة دقيقة كانت — في الواقع- البداية الحقيقية للتداعي السياسي الذي شهدته الولاية، والذي انتهى في منتصف القرن بانتهاء عهد الولاة الجليليين وزوال الحكم المحلي للموصل.

ويمكن القول بأن تحولاً جذرياً كانت تمر به الموصل من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، وهي تحوّل تحدد- منذ مستهل القرن التاسع عشر- مصير السلطة السياسية في الولاية. فقد أدّى التوسع الحرفي الكبير ونمو الصناعات المحلية، وما جرّ إليه ذلك من تعاظم القوة العاملة، في المدينة، إلى خلق فئات جديدة من العامة لم تكن معروفة من قبل؛ وعندما اتجه بعض أصحاب المعامل اليدوية القديمة، إلى العمل على زيادة الانتاج معاملهم باستيراد الآلات الأجنبية، وتوفير السلع بإنتاج أغزر وبأسعار أرخص كثيراً[1]، فقد أدّى ذلك إلى كثيرة الأيدي العاطلة وانخفاض مستوى الحياة المعاشية للقوة العاملة، وهو أمر من شأنه أن يهز أسس النظام الاقتصادي في الولاية هزّاً خطيراً.

وقد زاد من سرعة تبلور تلك الأوضاع الاقتصادية، وظهور آثارها، تلك النكبات الطبيعية المتلاحقة التي شهدتها الموصل في السنين الأخيرة لعهد آل الجليلي. فمنذ عام ١٨٢٤م/١٢٤٠هـ كانت البلاد في قحط مستمر، وانعدم حاصل الحنطة عدة مواسم متتالية بسبب توارد الجراد وشدة الجفاف. وما كادت الأزمة تنتهي عام ١٨٢٨م/١٢٤٣هـ حتى داهم البلاد وباء الطاعون. الذي انتقل إليها من بعض القوافل التجارية

---

1 - الناظرة، ص ٧٤.

القادمة من حلب[1]. فأجهز على عدد كبير من أبناء الولاية خلال فترة لا تتجاوز تسعة اشهر. وقدر عدد المـصابين بالطـاعون بـين ١٨٠٠٠ و٢٠٠٠٠ شخص في الموصل وحدها[2].

ومع تكرر حدوث النكبات الاقتصادية، ونمو طبقة جديـدة مـن الحرفيين الذين لم يجدوا لهم المكان المناسب في التغيير الاقتصادي الجديـد والذين كانوا أكثر الطبقات تضرراً من تلك النكبات كانت هناك فئـات من الطبقة العليا في المجتمع الموصلي تحاول أن تـستغل التغـيير الجديـد لصالحها[3].

فقد أخذت الأسر الموصلية الكبيرة، التي طالمـا قنعـت بمناصـب الدرجة الثانية والثالثة في سلم البناء السياسي للولاية تحسّ الآن بأهميتـها الاجتماعية في الموصل، وربما شعرت بشيء من الغبن السياسي الـذي لا يتفق مع ما وصلت إليه من الأهمية والقوة، فكان طبيعياً إذن أن تـستغل هذه الأُسَر تلك النكبات الطبيعية الشاملة، وما جرت إليه مـن تململ اجتماعي (كانت بذوره نامية في هذه الفترة) لتقود حركة. إقـصاء آل الجليلي من قمة الهرم السياسي، ولتحاول أن تأخذ هي هذه المرة- محلها فكانت أولى بوادر الحركة – محاولة أحمد باشا بن بكر أفندي الفاشلة عام ١٨٠٩م/١٢٢٤هـ. على أنه إذا كانت هذه المحاولة قد فشلت بـسبب عدم تأييد القوى الشعبية لها، فإن أسراً بارزة مثل آل العمري، وآل ياسين

1 – بج النيل ودجلة، ج٢، ص ٣٨،٣٩.

2 – بادجر، النساطرة، ج ص ٧٤.

3 – عبد السلام، المصدر السابق، ص ١٨٣.

المفتي، وآل شويخ، لم تعدم في القرن التاسع عشر أنصاراً ذوي فعالية في الطبقات المتبرمة اقتصادياً. وبهذه انضمت فئات من الموصليين المنخرطين في سلك الينكجرية إلى صفوف الحركة الجديدة.

اغتيال أحمد باشا الجليلي

وفي ١٥ نيسان ١٨٢٨م/٩ شوال ١٢٤٤هـ شهدت الموصل أول حادث اغتيال سياسي لوالٍ من ولاتها خلال تاريخها السياسي الحديث. فقد كمن الثائرون على سطح إحدى الدور المطلة على الطريق المؤدية إلى سراي الولاية، وأخذوا يرقبون قدوم الوالي من المزاغل[١]، وما إن اقترب موكبه من السراي – الواقع بالقرب من المحكمة الشرعية- حتى أطلق الثوار عليه النار من بنادقهم، فهوى من على ظهر جواده، ثم ضربوه بالخناجر والسيوف حتى قضوا عليه، وهرعوا إلى سراي الحكومة واحتلوه مع من انضم إليهم، وصعدوا إلى دار الكتخدائية وألقوا القبض على محمد الجليلي شقيق الوالي وكتخداه وقتلوه بالسيوف، ثم حمل الجثمانان ليدفنا في جامع جدهما «محمد باشا» المعروف بجامع الحامد والمحمود[٢].

وبذلك تمّ للثوار الاستيلاء على زمام السلطة في الموصل، ولم يكن قد برز بينهم أحد كقائد للحركة، الجديدة، هذا في حين تكتل أنصار الوالي القتيل ومؤيدوه من العلماء والأعيان وأمراء الجيش لانتخاب خلف

---

1 – المزاغل كوى صغيره تجعل في جدران السطوح الواطئة للمراقبة.

2 – الصوفي، المماليك في العراق، ص ١٨٧. العزاوي، العراق بين احتلالين، ص ٦ ص ٣٠٠.

له، فأجمعوا على ترشيح محمد أمين باشا بن الحاج عثمان بك الحيائي الجليلي لمنصب الولاية وبعث كل من الفريقين إلى داود باشا والي بغداد ينبئه بما حدث من وجهة نظره[١]. فكان موقف داود باشا إلى جانب زعامة الجليليين، ولا شك أن لعلاقة داود باشا الوثيقة بالوالي القتيل دور أساسي في اتخاذ هذا الموقف[٢]. فقد صادق على طلب أمين باشا وأرسل المحضر إلى استانبول، فوافقت السلطات العثمانية على الطلب، ووصل الفرمان الخاص بذلك في أوائل تموز سنة ١٨٢٩/ أوائل محرم ١٢٤٥هـ[٣].

وبينما كان الثائرون يتدارسون موقفهم الحرج إزاء تعيين الوالي الجليلي الجديد، الذي كان متوقعاً أن ينكل بقتلة ابن عمه عبد الرحمن باشا جاء أمر محمد أمين باشا الجليلي بعقاب الثائرين خفيفاً هيناً إلى حد غير متوقع. فقد اكتفى بنفي بعض زعماء الحركة إلى بلدة تلعفر القريبة[٤]، فمنح لهم بذلك الفرصة لأن يعيدوا تنظيم قواهم، وإن يجمعوا شملهم بحرية، ودون أي رقيب. وفعلاً، لم يمكث المنفيون في منفاهم إلا شهراً واحداً استطاعوا خلاله تجريد حملة عسكرية من سكان تلعفر

---

1 - د. محمد صديق الجليلي، محمد الفهمي، ص ٦. أحمد الصوفي، المماليك في العراق، ص١٨٨.

2 - ويؤكد هذا الموقف، إن داود باشا لبى طلب عبد الرحمن باشا عام ١٢٤٣هـ فأمر بإلقاء القبض على الشاعر عبد الغفار الأخرس عندما هرب من الموصل إلى بغداد. (أنظر: محمد صديق الجليلي، محمد فهمي الموصلي، ص ٦).

3 - محمد صديق الجليلي، محمد فهمي، ص ٦ . العراق بين احتلالين، ج٦ ص ٢٩٩.

4 - بلدة تلعفر تبعد عن شمال غربي الموصل. بحوالي ٦٨ كيلومتر.

نفسها، قدر عدد أفرادها بـــ (١٤٠٠رحل) من بينهم (٤٠٠ فارس) من عربان عشيرة (البو حمد)[1].

هروب محمد أمين باشا الجليلي إلى بغداد

وفي تشرين الثاني ١٨٢٩م/جمادى الأولى ١٢٤٥هــ وصلت الحملة إلى أبواب الموصل، فانقسمت أورطات الينكجرية على نفسها، وانضمت بعض الأورطات إلى القوات القادمة (المتمردة) بينما واصلت بقية الأورطات تأييدها للوالي الجليلي، فنشب قتال عنيف في شوارع الموصل بين الفريقين دام ٢١ يوماً وقتل خلالها عثمان بك الجليلي أبو الوالي وكان عمره إذ ذاك ثمانين عاماً، كما قتل صالح أفندي السعدي رئيس ديوان الإنشاء، وأحمد بك آلابكي، حسين بك بن أحمد باشا الجليلي، ومحمد بك وسالم بك من بيت عبد الفتاح باشا الجليلي[2].

أما الوالي محمد أمين باشا نفسه، فقد تمكن من الاختفاء والنجاة بنفسه من المجزرة، واضطر إلى تغيير مخبأة عدة مرات، حتى غادر المدينة نهائياً إلى بغداد[3].

---

1 - الصوفي، المماليك في العراق، ص ١٨٨. العزاوي، العراق بين احتلالين، ج٦، ص٣٠٠.

2 - الشهرابابي، تذكرة الشعراء ص ٣٢، عن عبد السلام، المصدر نفسه، ص ١٨٧.

3 - المماليك في العراق، ص ١٩٠ ومصدر في هذه الحوادث أوراق خطية في مكتبة الدكتور محمد صديق الجليلي. ومن الجدير بالذكر أن كلاً من المطران سليمان صائغ في كتابه تاريخ الموصل، ج١، ص ٣٠٤. وأحمد الصوفي، المماليك في العراق، ص ١٨٩. العزاوي، العراق بين احتلالين، ج٦، ص ٣٠١ يقفون في تاريخهم عن آل الجليلي عند هذه الحادثة ناسين

وعلى هذا النحو نجح الثائرون[1]، في تصفية رجال الحكومة السابقة، واستطاعوا أن يمسكوا بمقاليد الحكم بيد من حديد. وبرزت إلى مسرح السياسة شخصيات الانقلاب المهمة، فكان على راس الجناح المدني: قاسم أفندي بن حسن أفندي العمري، ومحمد سعيد أفندي آل ياسين أفندي المفتي، في حين تراس وسعيد آغا ولدا ملا عبد الله السعرتي من قواد الجيش.

وتولى الجناح المدني الحكم في الولاية، فنصب قاسم أفندي العمري متسلماً للولاية، ومحمد سعيد أفندي آل ياسين كتخدا له، إلا أن الخلاف سرعان ما دبّ بين قادة الانقلاب، وسحبت بعض العناصر تأييدها لزعامة قاسم العمري[2].

موقف السلطان العثماني من زعامة الجليليين

وبينما كانت التناقضات قد بدأت تظهر على سطح الحياة السياسة في الموصل، كانت هناك تناقضات مماثلة تلعب دورها بين الموصل وبغداد. فإن داود باشا الذي آثر السكوت مضطراً أول الأمر، إزاء إبعاد حليفه محمد أمين باشا الجليلي عن حكم الموصل، لم يخف استياءه من تعيين قاسم العمري حاكماً للولاية، وامتنع عن تأييد حكمه لدى السلطات

صراحة على أن أمين باشا ليس آخر الولاة الجليليين إنما يحيى باشا الجليلي حكم الموصل مرة أخرى عام ١٢٤٨ – ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣- ١٨٣٤م.

1 - يصف صاحب تذكرة الأمراء، هؤلاء الثوار بأنهم: «...بأساه من البلد» ويقصد بذلك سفهاء البلد (أنظر ص ٣٣ منه).

2 - الصائغ، تاريخ الموصل، ج١، ص ٣٠٥. الصوفي، المماليك في العراق، ص١٩٠.

العثمانية المركزية، ثم سرعان ما نشب الخلاف بينه وبين قاسم علناً، فحاول داود باشا مفاوضة الباب العالي على إصدار قرار بعزل خصمه وقتله[١]. وتذهب الروايات المحلية إلى أن أوامر صدرت إلى داود باشا تقضي بقتل قاسم وأعوانه، وإعادة الوالي محمد أمين الجليلي إلى منصبه، وأن الباب العالي أرسل الأوراق الخاصة بالأمر مع ساعي البريد (آغا التاتار). وعند وصول الساعي إلى الموصل، وقعت في نفس قاسم ريبة من مجيئه، وشعر بأن لخصمه داود ضلعاً في الأمر، فاحتال إلى أن فتح حقيبة الهول – أثناء نومه – وسرق منها الأوراق المطلوبة. وفي الصباح واصل آغا التاتار سفره إلى بغداد وهو لا يعلم بما جرى لحقيبته، ولكن الأمر سرعان ما اكتشف في حضرة داود نفسه، وبهذا فقد أنقذ نفسه وبقي في منصبه[٢].

والرواية بهذا الشكل تثير لشك في صحتها، وهي إن صحت، فالظاهر أنها لم تكن إلاّ وسيلة لتضليل داود باشا، ذلك أن الباب العالي لو كان جاداً في عزل قاسم لأصدر فرماناً آخر، ولكن أمراً كهذا لم يحدث؛[٣] وفي الحقيقة كانت نية السلطات العثمانية على عكس ما تناقلته الروايات المحلية، فبدلاً من أن يخوّل لداود حقّ عزل خصمه وقتله، كانت

---

1 - الصائغ، تاريخ الموصل، ج١، ص ٣٠٥؛ والصوفي، المماليك في العراق، ص ١٩٠؛ ومحمد صديق الجليلي، محمد الفهمي، ص ٧.

2 - عبد العزيز نوار، داود باشا، ص ١٤٩.

3 - عبد السلام، المصدر السابق، ص ١٩٠.

الخطة قد بيتت للقضاء على داود نفسه، بالاستفادة من خصومه الأقوياء في المنطقة، والذين كان العمري من بين أقطابهم.

ففي عام ١٨٣٠ تجمع لدى الباب العالي من الأسباب ما جعله يقدم على خطوة طالما راودته فكرة تحقيقها، وهي التخلص من حكم المماليك في العراق، كبداية لتصفية الحكومات المحلية شبه المستقلة في الدولة العثمانية، وكان السلطان محمود الثاني ينتهج إذ ذاك خطة إصلاحية عامة استهدفت ضم أجزاء بلاده ضمن نظام مركزي موحد، خاصة وأن حكومات أخرى غدت تشكل خطراً شديداً ينذر بتمزق الإمبراطورية، مثل حكومة محمد علي باشا في مصر، وأسرة القرمانلي في ليبيا.

وحاول السلطان القضاء على داود بالحسنى، فأرسل مبعوثه صادق أفندي إلى بغداد ليتولى هذه المهمة الشاقة. وفي بغداد اصطدم المبعوث العثماني بالوالي العنيد، وظهرت للمماليك نوايا صادق أفندي ضدهم وتصميمه على تصفيتهم، فلم يجدوا أمامهم من سبيل للتخلص منه سوى اغتياله وإنقاذ من خططه ونواياه. وزاد حادث اغتيال هذا المبعوث من تصميم الباب العالي على تصفية النظام المتمرد، فاتخذ إجراءات مشددة ضد داود باشا، وكلف والي حلب على رضا باشا اللاظ بقيادة الجيوش للقضاء على والي بغداد، مسنداً إليه ولايات بغداد والموصل وديار بكر إضافة إلى ولاية حلب[1].

---

1 - سليمان فائق، تاريخ المماليك في بغداد، ص ٦٠. نوار، داود باشا والي بغداد، ص ٢٥٣.

وفي أوائل عام ١٨٣١م/١٢٤٧هـ تحرك علي رضا بقوات نظامية حلب تتألف من ثمانمائة مقاتل مع قوات عشائرية ضخمة برئاسة صفوق (صفوك) شيخ شمر الجربا، وسليمان الغنّام من شيوخ العقيل. وبوصول علي رضا مدينة الموصل – وكانت إذ ذاك دون والٍ شرعي – أعلن اعترافه بحكم قاسم العمري المعادي لداود باشا وذلك بتعيينه بمنصب قائمقام له[١]. فكان هذا أول قرار رسمي لحكم العمري منذ توليه السلطة فعلياً عقب حوادث عام ١٨٢٩/١٢٤٥هـ[٢].

ويبدو أن الاعتراف بقاسم العمري لم يكن سوى وسيلة للاستفادة منه في الصدام المتوقع مع بغداد، إذ سرعان ما أمر علي رضا قاسماً بالتوجه إلى بغداد على رأس حملة قوية تعززها قوات الشيخ صفوق المكونة من الشمريين وقوات سليمان الغنّام من العقيل، ولم يجد قاسم العمري صعوبة حقيقية في دخول بغداد، فقد كان الطاعون والفيضان قد فتكا بأهلها وصيراها دون قوة دفاعية كافية إلاّ أن أعمال العمري العنيفة وإصراره على الفتك بقادة المماليك وتخوف البغداديين من القوات العشائرية

---

1 – يذكر سليمان فائق أن علي رضا قاسماً متصرفاً للموصل (تاريخ المماليك، ص ٦١) كما يذكر جروفران قاسماً كان والياً على الموصل. وفي الحقيقة أن قاسماً لم يتول سوى منصب قائمقامية (متسلمة) الموصل، لأن فرمان علي رضا كان ينص صراحة على حكم بغداد وحلب وديار بكر والموصل.

2 – سالنامة الموصل لسنة ١٩٠٨ م ص ٨٦. العزاوي، العراق بين احتلالين، ج٦، ص ٣١٩.

المتخفرة لدخول مدينتهم[1]، أدت إلى إقدام اتباع داود على اغتيال القائد الموصلي وطرد قواته من بغداد[2].

وفي نفس الوقت، كان علي رضا باشا قد غادر الموصل ليتولى إدارة العمليات العسكرية بنفسه، تاركاً في الموصل متسلماً لتصريف شؤون الولاية من بعده، وهو محمد سعيد آل ياسين المفتي[3]، كتخدا المتسلم السابق قاسم العمري، وأحد زعماء الجناح المدني الذي قاد انقلاب عام ١٨٢٩، فكان هذا التعيين يمثل تأكيداً واضحاً للاتجاه المعادي لزعامة الجليليين.

واستطاع علي رضا باشا دخول بغداد على الرغم من المقاومة العنيفة التي استجمعت فيها المدينة آخر ما تبقى من قوتها، فأخرج داود باشا من بغداد أولاً[4]، ثم قام بمذبحة مروعة قضى فيها على المماليك قضاء مبرماً[5] ليتولى سلطاته الكاملة في العراق برمته.

حصار الموصل عام ١٨٣١

وفي هذه الأثناء، كانت الموصل التي توارت عن مسرح الأحداث فجأة بعد اغتيال عبد الرحمن باشا الجيليلي، ومصرع قاسم باشا العمري

---

1 - العزاوي، المصدر السابق، ج٦، ص ٣١٩.
2 - فائق، تاريخ المماليك (الكوله مَنْد)، ص ٦١.
3 - وكان تعيينه في تموز ١٨٣١/ صفر ١٢٤٧هـ.
4 - نوار، داود باشا، ص ٢٧٦-١٧٩. لونكريك، أربعة قرون، ص ٢٨٠.
5 - عبد المحسن السهروردي، نبذة من تاريخ حوادث ولاة بغداد (مجلة المرشد، بغداد، ١٩٢٩، ص ٥٤٥، العزاوي، العراق بين احتلالين، ج٧، ص ٢١).

في بغداد قد فقدت استقلالها تماماً باعتبارها ولاية قائمة بذاتها، وأصبحت تابعة لسيادة بغداد رسمياً، وكان محمد سعيد آل سعيد المفتي يتولى حكومتها بصفته متسلماً فقد منذ تموز عام ١٨٣١م/صفر ١٢٤٧هـ. وليس ثمة معلومات كافية توضح لنا طبيعة الحياة السياسية داخل الموصل في هذه الفترة العصبية من تاريخ العراق، وعن دور القوى المؤيدة لزعامة الجليليين فيها، وعلاقة هذه القوى بحكومة محمد سعيد آل ياسين التابعة لبغداد، إلاّ أن الأحداث التالية كشفت بوضوح عن ضعف هذه الحكومة وعجزها عن اتخاذ أي دور إيجابي في الأحداث الدائرة حولها. خاصة عندما تعرضت المدينة إلى خطر التوسع الرواندوزي في عام ١٨٣٢م. ففي تلك الفترة المليئة بالثورات، استغل أمير رواندوز الكردي محمد باشا ميركور ضعف السلطة المركزية في بغداد وانشغال القوات العثمانية في محاولة صد التقدم المصري، وملاحقة الموالين لمصر في العراق[1]، فشرع يجهز الجيوش ويوسع إمارته[2]. فاستولى على أربيل، وكانت إذ ذاك تابعة

1 - بعد أن انتهى إبراهيم باشا بن محمد علي الكبير من فتح بلاد الشام، صارت مفاتيح العراق الشمالية بيد القوات المصرية خاصة بعد أن مال إلى جانبه الشيخ صفوق والشيخ محمد الجدعان أحد شيوخ العقيل وشيخ عشيرة زبيد وكتبوا إلى إبراهيم باشا رسائل يعلمونه فيها تأييدهم للقيادة المصرية ويرجون منه إرسال قوة رمزية ليعلنوا انضمامهم رسمياً إلى مصر (انظر، عبد السلام، الموصل في العهد العثماني، ص ١٩٤).

2 - تعرف بإمارة الصوران، نشأت في منطقة راوندوز في القرن الثاني عشر. وفي عهد سليمان القانوني الحقت بولاية شهرزور. وأخذت الإمارة في التوسع والانكماش حتى عام ١٨١٠ حين تولى الحكم فيها الأمير مصطفى بك. فشرع بتثبيت حكمه وتوسيع إمارته، وفي عهد

لإمارة بابان المجاورة فاضطر علي رضا إلى إقرار هذا الوضع إزاء عجزه عن تغييره، واستفاد ميركور من الظروف السائدة إلى أقصى حدود الاستفادة فاستولى على بلدة «التون كوبري» على طريق أربيل — بغداد، واخضع إلى نفوذه مدنا ومناطق هامة من شمالي العراق.

وفي عام ١٨٣١ إبتدأ ميركور في احتلال أراضي إمارة بهدينان المجاورة[1]. لولاية الموصل، فاستولى على العمادية، ثم على طريق عقرة، وهي من أهم مدن الإمارة، ومنها انطلق نحو مدينة الموصل ذاتها[2].

واستعدت الموصل للحصار، فعبّأ متسلمها القلاع والحصون والأبراج في «سد أبواب القلعة على نفسه وتحصّن فيها»[3] وأزيل الجسر الذي يصل بين مدينة الموصل وبين الشاطئ الشرقي لدجلة استعداداً للطوارئ. و لم يشأ ميركور أن يضيع وقته أمام أسوار الموصل، فسرعان ما تجاوزها بجيشه ليعيث في ريفها تخريباً، فاستولى على قراها، ونهب

ابنه ميركور استطاع أن يحقق انتصارات سريعة ضد البابانيين بتشجيع من داود باشا. (أنظر، عبد السلام، المصدر السابق، ص ١٩٨).

1- للتفصيل عن إمارة بهدينان وعلاقاتها بالموصل، راجع:

د. عماد عبد السلام، الموصل في العهد العثماني، ص ١٩٧-٢٠١.

صديق الدملوجي، إمارة بهدينان،

محفوظ العباسي، إمارة بهدينان العباسية،

2 - عبد السلام، المصدر السابق، ص ١٩٧.

الدملوجي، المصدر السابق، ص ٤٠.

3 - عبد السلام، المصدر السابق، ص ١٩٩.

ضواحيها، ثم ترك بعضاً من جنوده لمحاصرة المدينة[1]. وينفرد المؤرخ الكردي حسين مزني المكرياني بالقول بأن ميركور حاصر الموصل بقوة ووجه إليها المدافع ثم أخذ يهاجمها مما أوقع المدينة في ارتباك وهلع فظيعين، وأن سعيد آل ياسين اضطر إلى أن يضع نفسه تحت رحمة الأمير الراوندوزي «فكاتبه... وقدم إليه الهدايا، وعقد معه الصلح خاضعاً خانعاً، فكتب له الأمير بولاية الموصل، وأنعم عليه وأعاده إلى مقره»[2].

وانطلق ميركور في توسعه، فضم إلى إمارته النامية دهوك وزاخو، ثم أعاد فتح العمادية. ولم يكتف بذلك فحسب بل شرع في مهاجمة نصيبين وماردين[3].

عودة يحيى باشا الجليلي إلى حكم الموصل

وبينما كانت الأوضاع السياسية في العراق في ذروة تأزمها واضطرابها، والبلاد تعمّها الثورات المتوالية والتيارات القوية المتعددة كان يحيى باشا الجليلي الذي عزل عن ولاية ديار بكر يعيش مقيماً في مدينة حلب[4]، يرقب الأحداث الدائرة في الساحة السورية – حيث كانت

---

1 – عبد السلام، المصدر نفسه، ص ١٩٩.

2 – عبد السلام، المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

3 – د. عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، القاهرة، ص ١٠٣.

4 – يشير الدكتور محمد صديق الجليلي في بحثه عن الشاعر محمد الفهمي، ص ٨ إلى أن الباب العالي نقل يحيى باشا من ولاية ديار بكر إلى ولاية أماسيا، مع أن الأحداث التالية تشير إلى أنه مكث في حلب ولم يذهب إلى غيرها من الولايات.

القوات المصرية تحرز فيها الانتصارات الباهرة – من جهة، ويتحين الفرص للعودة إلى ولايته من جهة أخرى.

وتشير التقارير المرفوعة إلى القيادة المصرية، إلى أن يحيى باشا غادر حلب قبل وصول القوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا إليها في منتصف تموز عام ١٨٣٢م/منتصف صفر ١٢٤٨هـ[١] ورغم أن هذه التقارير لا تسير إلى ما يفيد اتصال يحيى باشا بالقائد المصري، فإن الأحداث التالية دلت بوضوح على أن يحيى – الذي رأى خسائر العثمانيين وهزيمتهم في حلب – بات عاقد العزم على نفض يديه من التبعية لسلطات الباب العالي، وشعر بأن السيادة على المنطقة في المستقبل ليست للباشوات العثمانيين - على أية حال - فتوجه إلى الموصل وهو مصمم هذه المرة على استرجاع سلطاته كاملة فيها[٢].

وفي الطريق إلى الموصل، استطاع يحيى باشا أن يعقد اتفاقاً مع الشيخ صفوق الفارس حليف المصريين، وشيخ عشائر شمر الجربا، وكان الأخير قد فصم اتفاقه مع علي رضا والي بغداد، وقصد إلى منطقة سنجار في غرب الموصل ليجمع قواتاً تكفي للتوجه بها إلى بغداد[٣]. وهكذا اتفقت

1 – عبد السلام، المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

2 – عبد السلام، المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

3 – عبد المحسن السهروردي، نبذة من تاريخ حوادث ولاة بغداد، مجلة المرشد البغدادية لسنة ١٩٢٩، ص ٤٥٤.

أهداف الطرفين: يحيى وصفوق، وتمّ جمع نحو أربعة آلاف رجل من العرب، وقصد الجميع نحو الموصل[1].

وتشير بعض الوثائق إلى أن يحيى باشا الجليلي «قد استولى على الموصل بمساعدة بعض سكانها»[2]. بينما تذكر وثائق أخرى بأن استيلائه عليها جرى «بمساعدة الشيخ صفوق شيخ العشائر الجربا»[3]. ويبدو أن القوة العثمانية المرابطة في الموصل وأنصار محمد سعيد آل ياسين المفتي أبدوا بعض المقاومة قبل أن يسيطر يحيى باشا على المدينة تماماً «ولما لم يبقَ في يد المتسلم المنصوب من قبل علي رضا باشا إلاّ حيّ واحد فقط، وهو قريب من السقوط... احتج المتسلّم... على يحيى، فأعلمه بأنه استولى على الموصل بأمر من دولة إبراهيم باشا»[4].

حقيقة أن يحيى باشا لم يلتق بإبراهيم باشا المصري، وأنه لا دليل على أنه دخل الموصل بأمر منه، إلاّ أن تعاونه الوثيق مع صفوق، وكان هذا قد وضع كل ثقله إلى جانب مصر، يعطي انطباعاً على أن دخول يحيى باشا الجليلي الموصل كان متفقاً مع رغبة إبراهيم باشا وأهدافه كل الاتفاق. وكان في الموصل ذاتها – على ما ذكر الوكيل السياسي البريطاني في بغداد الكولونيل تايلر – حزب قد أخذ جانب مصر،[5] وثبت أن

1- عبد السلام، المصدر السابق، ص ٢٠٣.

2 – المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

3 – المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

4 – المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

5- المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

مراسلات جرت بين أعيان الموصل وعلمائها وبين القيادة المصرية في الشام،[1] فكان من المنطق إذن أن يعتمد يحيى باشا الجليلي على مثل هذه القوى في حكمه الجديد[2].

واستمر تحالف يحيى – صفوق قائماً حتى بعد تولي الأول مقاليد الحكم في الموصل، وكان هدف التحرك الجديد المشترك – هذه المرة – هو تخليص العراق من الوجود العثماني كله والقضاء على سلطة علي رضا باشا في بغداد ذاتها. ولم يكن والي بغداد العثماني في موقف يساعده على توجيه حمله سريعة ضد يحيى باشا، طالما كان هذا الوالي متمتعاً بحماية عشائر شمر الجربا وبتأييد جانب فعّال من سكان ولايته، هذا علاوة على أن خسائر العثمانيين المتوالية أمام القوات المصرية في حوض الفرات، وسيطرة القيادة المصرية التامة على طريق حلب – الموصل الاستراتيجي الهام، لم تكن تسمح بالقيام بأي تصرف من شأنه إرباك الوضع العثماني العام، وفتح جبهة جديدة أمام القيادة العثمانية. لذا فقد فضّل علي رضا باشا الإبقاء على الوضع الراهن في شمال العراق مؤقتاً ريثما يتسنى له

---

1 – المصدر نفسه، ص ٢٠٥

2 – ومما يوضح موقف هذه القوى أنها ثارت مرة أخرى سنة ١٨٣٩م/١٢٥٥هـ ضد علي رضا «فحصل بينه – أي علي رضا – وبين أهل الموصل وقعة فقتل من أعيانهم اثنان وسبعون شخصا وسيّر من العلماء سبعة إلى نواحي البصرة من دون ذنب غير أنهم كاتبوا سعادة أفندينا إبراهيم باشا» (عماد عبد السلام، المصدر نفسه، ص ٢٠٥)

تغييره، واضطر في العام نفسه (١٢٤٨/١٨٣٢هـ) إلى الاعتراف بحكومة يحيى باشا الجليلي، وترتيبه وتوجيه منصب الولاية إليه رسمياً[١].

ولم يغيّروا اعتراف علي رضا بسلطة يحيى باشا شيئاً من موقف الأخير أو من موقف صفوق المناوئ للحكم العثماني في العراق، فقد شرع شيخ الجربا بعملياته العسكرية ضد علي رضا، وكان واضحاً منذ البداية. إن هذا التحرك جرى بتشجيع يحيى باشا الجليلي[٢]، ومطابقاً لرغبة القيادة المصرية في الشام في إشغال العثمانيين، وحرمانهم من فرصة تحويل العراق إلى قاعدة لضرب التحركات العسكرية المصرية، وهو ما أدّى بالوكيل السياسي البريطاني في بغداد – تايلر – إلى القول بأن مهاجمة صفوق لبغداد كانت بإيعاز من محمد علي والي مصر[٣]. وفي الواقع كان هناك ما يوحي بوجود اتفاق بين صفوق وسلطات القاهرة، فإن رسلاً من طرفه كانوا يفدون إلى القيادة المصرية في الشام حاملين كتباً موجهة إلى محمد علي في القاهرة[٤] كما أن إشاعات ترددت عن وجود مصريين في معسكر صفوق يحرضونه على العمل ضد القوات العثمانية في بغداد[٥]. وليس من المستبعد أن يكون المصريون قد أعانوا صفوق في ثورته بأن

1 - سالنامة الموصل لسنة ١٩٠٨، ص ٨٧.

2 - العزاوي، العراق بين احتلالين، ج٧، ص ٢٧.

3 - نوار، تاريخ العراق الحديث، ص ١٩٤.

4 - عبد السلام، المصدر السابق، ص ٢٠٥.

5 - نوار، تاريخ العراق الحديث، ص ٢٠٦

أرسلوا إليه مستشارين عسكريين خاصة وأن صفوق سبق وأن طلب قوة عسكرية مصرية، وأن القيادة المصرية وعدته بإرسال مثل هذه القوة[١].

1 - عبد السلام، المصدر السبق، ص ٢٠٦.

عزل يحيى باشا ونهاية الحكم الجليلي في الموصل

وفي الوقت الذي كان فيه صفوق يحاصر بغداد ويهدد علي رضا باشا، كان والي بغداد يحاول التخفيض من وطأة القوات الشمرية بالاستفادة من عشائر عِنِزَة القوية، التي وفدت إلى العراق في هذه الأثناء مشجعاً إياها على الوقوف في وجه صفوق، وبهذا اشتبكت العشائر مع بعضها في نزاع عنيف حوالي بغداد[١]. مما منح لعلي رضا الفرصة لإصدار أمره بعزل يحيى باشا عن ولاية الموصل وتوجيه بعض القوات العثمانية ضده[٢]، ولما استنجد يحيى بحليفه صفوق، كان هذا في موقف حرج للغاية، يواجه القوات العثمانية وقوات عِنِزَة في آن واحد، فاضطر أخيراً إلى الانسحاب وفك حصاره عن بغداد، وبهذا انتهت خطة فتح بغداد التي خطط لها كل من يحيى وصفوق، وأصبح موقف الحليفين نفسه في خطر داهم، فقد عزل علي رضا، يحيى باشا، ثم اعقبه بعزل صفوق ذاته من مشيخة شمر، وذلك بتأييد أحد المرشحين الآخرين في الوصول إلى المشيخة[٣].

وبعزل يحيى باشا الجليلي عن ولاية الموصل[٤]، انتهى حكم آل الجليلي للولاية نهائياً، وأعيد المتسلم السابق محمد سعيد آل ياسين ليمارس

1 - عبد السلام، المصدر نفسه، ص ٢٠٦.

2 - نوار، تاريخ العراق الحديث، ص ١٦٥.

3 - د. عماد عبد السلام، المصدر السابق، ص ٢٠٧.

4 - في كانون الثاني ١٨٣٤م (رمضان ١٢٤٩هـ)

سلطاته فيها بصفته مرؤوساً من والي بغداد[1]. أما يحيى باشا فقد أرسل إلى بلدة «تكفورطاغ» على بحر مرمرة، ثم استدعي إلى القسطنطينية، وعين عضواً في مجلس شورى الدولة «شوراي دولت»، ومنح لقب كبير الوزراء[2]، فكان ذلك بمثابة إبعاد له عن مسرح السياسة والأحداث[3].

وتظهر الحوادث التالية أن عزل يحيى باشا لم يكن إلاّ امتداداً لسياسة السلطان محمود الثاني (١٨٠٨- ١٨٣٩م) التي استهدفت القضاء على الحكومات المحلية في الإمبراطورية وإحلال سيادة الدولة المركزية بدلها، وهي السياسة التي قضت من قبل على والي بغداد داود باشا واصطدمت بمشاريع والي مصر محمد علي الرامية إلى تأسيس دولة عربية موحدة تضم معظم البلاد العربية في آسيا وأفريقيا[4].

---

1 - سالنامة الموصل لسنة ١٩٠٨، ص٨٦.

2 - عبد السلام، السابق، ص ٢٠٧.

3 - وقد استمرت إقامة يحيى باشا في استانبول حتى وفاته عام ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م. ودفن عند مسجد أبي أيوب الانصاري فيها. وهذا ما رواه لي المرحوم الدكتور محمد صديق الجليلي في أيلول ١٩٦٧م.

4 - كتب بروكس أوستن إلى الكونت مترنيخ في ١٦ تموز ١٨٣٣ يقول «أن أسباباً عديدة تثبت أن فكرة تأليف الإمبراطورية العربية لا تزال موجودة.... أضف إلى هذا كله يقظة الروح العربية بعد سباتها فمحمد علي يتمتع بحسن السمعة والصيت الحسن في جميع الأقطار العربية» وكتب بالمرستون إلى كامبل قنصل انكلترا في الاسكندرية يقول «كان قصده – أي محمد علي – تأليف مملكة عربية لجميع بلاد العرب والمشروع جليل الشأن بذاته لولا أن يقضي بتقسيم تركيا....(محمود بركات: البطل الفاتح إبراهيم ص ٩٤-٩٥) وقال البارون دي بوالكمت في تقريره عن مصر وسوريا (١٨٣٣) إن إبراهيم قد أعلن إليه في صراحة ووضوح أنه يبغي إحياء القومية العربية وأن يجعل من العرب شعباً ناهضاً له

وكان القضاء على آل الجليلي، وفي هذا الظرف العصيب، الــذي كانت تمر به الدولة العثمانية، يُعد – دون شك – قضاءً علــى إحــدى القوى العراقية التي كان من المتوقع أن تؤيد مشاريع محمد علي، ومقدمة للقضاء على تسرّب النفوذ المصري إلى العراق برمته.

ففي عام ١٨٣٤م/١٢٥٠هــ تمّ للعثمانيين القبض على صــفوق. ونجحوا في كسبه ضد العمليات العسكرية المصرية في الشام، وفي نفــس العام أيضاً أصدر علي رضا أمره بعزل محمد سعيد آل ياسين المفتي بعدما تبيّن ضعفه وعجزه عن أن يكون حائلاً دون عودة الجليليين أو أن يكون قوة كافية ضد تحركات أمير راوندوز القريبة[1]. وعين بدله محمد باشــا اينجه بيرقدار، الذي اشتهر بمقاومته للتوســع المــصري في الأناضــول، وبأعماله التي استهدفت إثارة أهل الشام ضد القيادة المصرية. وبتسلم هذا القائد العثماني مقاليد الحكم في الموصل، بدأت بجد سياسة تصفية آثــار الحكم السابق في الولاية، فتمّ القضاء أولاً على أورطــات الينكجريــة، وفرض نظام التجنيد الاجباري، وابتُدِئ في تطبيق الأنظمة الإدارية الحديثة فكان ذلك بداية حقيقية لتغيير سياسي واجتماعي شامل، وبإدارة لمرحلة حضارية جديدة[2].

كيانه الخاص» (د. السيد رجب حراز: المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، ص٢٣٤-٢٣٥).

1 – نوار، المصدر السابق، ص ١٠٥و١٦٤.

2 – عبد السلام، المصدر السابق، ص ٢٠٩.


@Ahmedyassin90

الفصل الثاني

الموصل والحكم العثماني المباشر

- فترة ما قبل السلطان عبد الحميد (١٨٣٤-١٨٧٦)
- الموصل في فترة السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩)
- الفريق عمر وهبي باشا في الموصل (١٨٩٢-١٩٨٣)
- ولاية الموصل في عهد الاتحاديين.
- نشوء جمعية الاتحاد والترقي واستيلاؤها علم الحكم
- الاتحاديون في الحكم
- الموصل والانقلاب العثماني ١٩٠٨
- النشاط الدعائي لجمعية الاتحاد والرقي في ولاية الموصل
- الموصل في العهد الدستوري
- انتخابات عام ١٩٠٨
- الروح القومية في الموصل
- دار المعلمين بالموصل والفكرة القومية
- ضحايا الأحداث السياسية في عهد الاتحاديين
- صدى الحادثة في كركوك والسليمانية
- الحادث الثاني
- خلع السلطان عبد الحميد والثورة المضادة

الموصل والحكم العثماني المباشر

أولاً: فترة ما قبل السلطان عبد الحميد (١٨٣٤-١٨٧٦م)

وقعت الموصل منذ إقصاء الأسرة الجليلية في سنة ١٨٣٤م، تحت السيطرة المباشرة للدولة العثمانية[١] وبَذلت تلك الدولة منذ ذلك الحين محاولات جدية بغية سيطرتها على العراق[٢]. واستغلت التحسن الذي طرأ على أوضاعها العسكرية والمالية في أعقاب حرب القرم — التي كانت قد شبت بين سنتي ١٨٥٤-١٨٥٦- لإمكان قبضتها على العراق[٣].

حكم إيالة[٤] الموصل، في هذه الفترة (١٨٣٥-١٨٧٦) خمسة وعشرون والياً، تراوحت مدة حكمهم بين السنة والثلاث سنوات[٥]. وقد دأبت الحكومة العثمانية خلال تلك الفترة على تعيين ولاة أكفاء[٦]، وبخاصة بعد إعلان مرسوم كلخانة في سنة ١٨٣١م[٧].

1- فائق، المصدر السابق، (الكوله مند)، ص ٨١.

2 - جاسم محمد حسن، العراق في العهد الحميدي، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة لكلية الآداب/ جامعة بغداد ١٩٧٥، ص ١٣.

3- حسن، المصدر نفسه، ص ١٣.

4 - الايالة، كلمة عربية، تعني أكبر وحدة إدارية في الإمبراطورية العثمانية، لونكريك، أربعة قرون من تاريخ الحديث، ترجمة جعفر خياط، ط٤، بغداد ١٩، ص ٤٢٣.

5 - انظر أسماء أولئك الولاة ومدة حكمهم في الملحق.

6 - فائق، المصدر السابق، ص ١٧٥.

7 - عبد الوهاب القيسي، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وتأثيرها في العراق (١٨٣٩-١٨٧٧) بغداد، مطبعة العاني، ١٩٦١،ص٧.

وقد شهدت الفترة التي نحن بصددها بعضاً من الأحداث السياسية، وكالوجه الآتي:

لما عزل سعيد باشا آل ياسين عن الموصل سنة ١٨٣٥م/١٢٥١هـ، فوضت ولايتها إلى محمد باشا البيرقداري[1]. فأقبل إلى الموصل بثلاث كتائب من الجند النظامي وثلاثمائة من الخيالة. وكانت الولاية يومئذ فاقدة للأمن تعجّ بالمشاغبات الداخلية وفتن أغوات الجبال وتمرداتهم. فأصدر محمد باشا أمراً بالنفير العام في الموصل ونواحيها، ولبى سكانها الأمر كرهاً. وقاد الجيش إلى اسماعيل باشا خلف رسول بك على إمارة العمادية، وقد أعلن العصيان على الحكومة واستقلّ بإدارتها مع ما يجاروها[2].

حاصر محمد باشا العمادية، ثم افتتحها، فهرب اسماعيل باشا بجنده إلى ناحية نيرو شمال شرقي العمادية، وكان قد عمّر قلعتها، فتحصّن فيها[3]. ودخل محمد باشا العمادية، وبعدما أصلح أحوالها أناب عنه أحد أخصائه فيها ثم عاد، وفي طريقة نزل على قرية «كرمحمد عرب» وأرسل فأحضر إليه أمراء وأغوات الشيخان وقتلهم عن آخرهم.ثم رحل بجنده إلى

---

1 - كان محمد باشا تركي الأصل من مدينة بارطين في قسطموني. وكان قد خدم السلك العسكري في مصر وغيرها. رحل إلى الشام ومكث مدة طويلة وجمع حوله مريدين شخص بهم إلى ديار بكر ثم إلى الموصل ونزل بظاهرها قريباً من باب سنجار فخرج عليه الموصليون وطروده عن الحدود. ولما انتهى خبره إلى والي بغداد أرسل فاستقدمه إليه سنة ١٨٣٣ وولاة متصرفية كركوك حيث بقي سنتين (راجع الصائغ، تاريخ الموصل، ج١، ص ٣١٠)

2 - الصائغ، تاريخ الموصل، ج١، ص ٣١١.

3 - توفيق فكرت، ص ٢٩٨ عن تاريخ العمادية.

رواندوز لالقاء القبض على أميرها العاصي رشيد بك فحاربه وشتت شمل اتباعه إلاّ أنه لم يتمكن من القبض عليه، إذ تمكن من الهرب[1].

عاد محمد باشا إلى الموصل وما أن استقر حتى بلغه أن اسماعيل باشا قد جمع رجاله وأقبل نحو الموصل، وأرسل يبذل الطاعة له ويطلب أن يقلده ولاية العمادية كما كان قبلاً، فلم يجب باشا إلى طلبه، وإذ لم ينل مأربه تحوّل برجاله إلى جزيرة ابن عمر حيث أقام مدة يراسل وجهاء العمادية طالباً ودّهم وباذلاً لهم المواعيد حتى انقادوا له وسلموه القلعة سنة ١٨٤٢م/١٢٥٨هـ فدخلها واستقل بها. ولما بلغ خبره إلى محمد باشا جهّز جيشاً ووجهه نحو اسماعيل باشا ودار بينهما قتال شديد قريباً من قرية عينتوثا، خسر فيها اسماعيل باشا المعركة وهرب جنده إلى الجبال بعدما أضرموا النار في القرية المذكورة. أما جند الموصل فعادوا إليها منتصرين[2].

إلاّ أن اسماعيل باشا، جمع شتات رجاله وأقبل بهم عن طريق الجبل قاصداً الموصل، وفي طريقه إليها مرّ بقربه القوش فنهبها وقتل من أهلها عدداً كبيراً. وأرسل من رجاله إلى دير الربان هرمزد[3] فنهبوه، ثم

---

1 - الصائغ، المصدر الصابق، ج١، ص ٣١١.

2 - الصائغ، المصدر نفسه، ج١، ص ٣١٢. وقد استقى أخباره هذه عن كتاب خطي في اللغة العربية محفوظ عند أحد إشراف قرية زيروا من قرى العمادية. وقد نقل له ذلك صديقه الأستاذ صديق الدملوجي.

3 - يقع شمال الموصل بالقرب من بلدة القوش في موضع صعب المرتقى ويشرف على وادٍ عميق أنظر عنه بالتفصيل: كوركيس عواد، أثر قديم في شمال العراق مطبعة النجم، الموصل، ١٩٣٤.

أحضروا رهبانه وأوجعوهم ضرباً، وأذاقوهم الشيء الكثير من العذاب والاحتقار.

وصلت هذه الأخبار إلى محمد باشا، فأرسل فرقة من الجيش لمعاقبته، إلاّ أنه ما أن بلغه خبرها حتى هرب اسماعيل باشا برجاله ومعه رئيس الدير المذكور الأبا حنا ورهبانه، وأرسلهم مقيدين إلى العمادية، أما العساكر الموصلية فواصلت سيرها مقتفية أثره حتى أدركته بجوار الشيخان فقاتلوه وحاصروه، إلاّ أنه تمكن أن يتخلص منهم وقصد العمادية وتحصّن فيها[1].

كانت أخباره هذه الأحداث في ولاية الموصل تصل تباعاً إلى الباب العالي وخاصة تمرد ميركور الراوندوزي على الدولة العثمانية، ومن ثم سيطرته على أطراف الموصل. فأرسل الباب العالي الوزير الشهير مصطفى رشيد باشا الدبلوماسي لقطع دابر العصاة وحسم الفتن السارية في الموصل، فأقبل هذا السياسي على رأس جيش كبير إلى الموصل واصطحب معه محمد باشا والي الموصل وعلي باشا والي بغداد وسار بهم وغايته إلقاء القبض على ميركور. فخيّم في صحراء (دشت حرير) بين أربيل وراوندوز، وهناك أدركوا عجزهم عن إلقاء القبض على الأمير المتمرد لمناعة حصونه وكثرة جنوده، فعمد رشيد باشا إلى الحيلة ووجد

---

1 - الصائغ، المصدر نفسه، ج١، ص ٣١٢.

خير حجة للقبض عليه استئمانه بالحيلة، فراسله وأمّنه حتى نال ثقته فأقبل إليه ميركور (الأمير الأعور)[1].

ولما تمّ القبض على ميركور انقلبت العساكر العثمانية إلى العمادية وشددوا عليها الحصار وأقاموا عليها أياماً حتى افتتحوها وأمسكوا اسماعيل باشا وساقوه إلى الموصل مكبلاً بالأغلال، ومن هناك أرسل إلى بغداد. كما وأطلق سراح الرهبان وكان الأنباء حنا (الرئيس) قد توفي في السجن لشيخوخته[2].

ولقد سعى محمد باشا في بناء دور الحكومة بالتعاون مع تجار المدينة وأغنيائها حيث ألزمهم بالصرف، فشيّد الثكنه العسكرية والمستشفى وجامع سوق الحنطة. وجدد مزاد دانيال وأقام أبنية كثيرة في المراكز المرتبطة بولايته. ونظم أحوال الجند وأنشأ لهم الأفران العديدة واهتم ببناية معمل لصنع المدافع والبارود والقنابل وغيرها من الأسلحة وجلب لذلك الصناع فعمل ما ينيف على الثمانين مدفعاً[3].

واشتهر محمد باشا بشدته قاسياً على العصاة والمتمردين فظاً شرساً مع السكان، وعلى سبيل المثال، لما ثار الموصليين ورفضوا القانون

1- هذا ما روته سالنامة الموصل نقلاً عن وثائق رسمية. ونقل أحفاد ميركور أن مصطفى رشيد باشا سار بالأمير المذكور إلى عاصمة الدولة العثمانية حيث نال العفو السلطاني، والسماح له بالعودة إلى وطنه. وبينما كان في الطريق عند مدينة سيواس فاجأه التاتار (حامل البريد السلطاني) يحمل البراءة في قتله إلى والي سيواس، فقتل في سيواس ودفن فيها. (أنظر الصائغ، المصدر نفسه، ج١، ص ٣١٣).

2 -الصائغ، المصدر نفسه، ج١، ص ٣١٣.

3 - الصائغ، المصدر نفسه، ج١، ص ٣١٣.

العسكري وتنفيذ التجنيد الإجباري أرسل إليهم أعوانه يدعى قاسم أفندي ليدعوهم إلى الطاعة ويقنعهم في الإذعان والطاعة. إلاّ أن الأهالي ثاروا عليه وقتلوه. فأحضر محمد باشا عشرين مدفعاً وصوبها نحو المدينة، ثم أرسل عليها بعض الكتائب النظامية فدخلوها ونهبوا أسواقها وسفكوا دماء أبرياء كثيرين، ثم ألقى القبض على بعض من وجهائها ونفاهم إلى البصرة. وشرع محمد باشا يجند الأهالي من غير مراعاة السن والحالة الاجتماعية، فكان يبث عسكراً في شوارع المدينة ليأتوه بمن يصادقونه أياً كان. وكان قصده من هذا التجنيد قطع دابر العصاة واللصوص الذين كانوا قد كثروا في الموصل وأطرافها. فنجح مسعاه من أهالي تلعفر وسنجار فقتل من كبارهم وأوساطهم ثم حمل على عشائر شمر وضعضعهم وأسر من شيوخهم الشيخ هجر وأتى به إلى الموصل حيث أقام مدة ثم هرب. وباتت ولاية الموصل بعد قضائه على المتمردين الأكراد والأعراب في أمن شامل[١].

أما مالية الحكومة فكانت في عهده تجمع من المكوس والخراج أي الأعشار، ومن المسقفات وهي خمسة وعشرون غرشاً كانت تدفع عن كل بيت. وغرش واحد عن كل رأس غنم. كما كان يسدّ مصاريف الولاية من هذه الضرائب كدفع الرواتب للجيش والعلماء والخطباء ومساعدة الفقراء والمحتاجين إلى غيرها من المصاريف[٢].

1 – الصائغ، المصدر نفسه، ج١، ص ٣١٤.

2 – الصائغ، المصدر نفسه، ج١، ص ٣١٤.

وتوفي محمد باشا سنة ١٨٤٤م/١٢٦٠هـ فدفن في جامع نبي الله شيت[1].

ثم تعاقب الولاة الأتراك على الموصل بلغ عددهم أربعة وعشرون والياً تراوحت مدة ولايتهم بين عدة أشهر وسنتين، كانت الولاية في أول أيامهم في اضطراب شديد من جراء الاحتلال الدائم في الأمن الداخلي، وتوارد الكوارث الطبيعية والاجتماعية كالمجاعات والأوبئة[2].



1 - الصائغ، المصدر نفسه، ج١، ص ٣١٤.

2 - أنظر الملحق من هذا البحث.

ثانياً: الموصل في فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني ١٨٧٦-١٩٠٩م

بقي العراق منذ نهاية ولاية مدحت باشا[١] (١٨٦٩-١٨٧٢) ولاية واحدة عرفت بولاية بغداد، ثم شكلت ولاية ثانية في البصرة عام ١٨٧٥م[٢]. ولو أن الولاية الأخيرة ألغيت بصورة مؤقتة في سنة ١٨٨٠، على أثر فشل سياسة الشدة التي اتبعها وإليها ثابت إزاء عشائر المنتفق، وغدت البصرة عندها سنجقاً تابعاً لولاية بغداد[٣].

واتخذت الموصل شكلها النهائي ولاية قائمة بذاتها سنة ١٨٧٩ حين أصبحت سنجقي (لوائي) كركوك والسليمانية بالإضافة إلى سنجق الموصل نفسه[٤]، تحدها من الشمال ولايتا "وان" و"ديار بكر"، ومن الشرق مملكه فارس (إيران) ومن الغرب سنجق دير الزور، ومن الجنوب

---

1 - مدحت باشا (١٨٢٢-١٨٨٤) من أعظم رجالات الإدارة العثمانيين. صدر أعظم. نشر الروح الدستورية في البلاد العثمانية. مات مخنوقاً في السجن.

2 - سالنامة البصرة لسنة ١٣١٨هـ، ص ١٩٨.

3 - لونكريك، أربعة قرون، ص ٣٧٦. ابن الغلامي، ولاة البصرة ومتسلموها، بغداد، مطبعة دار البصري، ١٩٦٢، ص ٨١.

4 - الدكتور إبراهيم خليل أحمد، ولاية الموصل، دراسة في تطوراتها السياسية ١٩٠٨-١٩٢٢، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الأداب في جامعة بغداد، ١٩٧٥، ص ١٧.

ولاية بغداد. وقد بلغت مساحتها (٩١،٠٠٠) كيلومتراً مربعاً [١]، ونفوسها فقدرت سنة ١٩٠٧ بـ(٣٥١،٢٠٠) نسمة[٢].

وقد قسمت ولاية الموصل من الناحية الإدارية إلى ثلاثة سناجق هي:

أولاً: سنجق الموصل ومركزه مدينة الموصل

ثانياً: سنجق كركوك ومركزه مدينة كركوك.

ثالثاً: سنجق السليمانية ومركزه مدينة السليمانية[٣].

ضم سنجق الموصل ستة أقضية هي:

١- الموصل (المركز).

٢- العمادية.

٣- زاخو.

٤- سنجار.

٥- عقرة.

٦- دهوك.

أما سنجق كركوك فتألف من ستة أقضية كذلك هي:

---

1 - محمد نصر الله وآخرون، ممالك محروسة شاهانية مخصوص ومكمل مفصل أطلس، استانبول، ١٣٢٥هـ، ص ١٠٢. عن د. إبراهيم خليل، المصدر السابق، ص ١٧.

2 - كانت الاحصائيات العثمانية تشمل نفوس الولاية من الذكور فقط على أن يكون عدد نفوس الإناث مشابهاً لنفوس الذكور أو زيادة عليه. عن د. إبراهيم خليل، المصدر نفسه، ص ١٧.

3 - محمد نصر الله وآخرون، المصدر السابق، ص ١٠٣، عن د. إبراهيم خليل، المصدر نفسه، ص ١٧.

١- كركوك (المركز)

٢- رانية.

٣- رواندوز.

٤- كويسنجق.

٥- صلاحية (كفري).

٦- أربيل.

وتضمن سنجق السليمانية خمسة أقضية هي.

١- السليمانية (المركز)

٢- كلعنبر.

٣- معمورة الحميد.

٤- بازيان.

٥- شهربازار[١].

قسمت الأقضية إلى وحدات إدارية أصغر يشار إلى كل منها بالناحية والتي تضم بدورها مجموعة من القرى، وكثيراً ما كانت القرية تتطور لتصبح ناحية كما قد تتحول الناحية إلى قضاء، والقضاء إلى ناحية[٢].

أما الجهاز الإداري فقد احتفظ بخطوطه الأساسية منذ عهد مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢) فكانت الولاية تدار من قبل مجموعة من الموظفين

1- سالنامة الموصل سنة ١٩٠٧/١٣٢٧هـ ص ٧٨٨-٧٩٥.

2- أنظر تطور التقسيمات الإدارية لولاية الموصل في الملحق رقم «١» من رسالة الدكتور إبراهيم خليل، ولاية الموصل، ص ٦٣٨-٦٤٠.

إلى جانبهم عدد من الأعضاء المنتخبين وهذا ما كان يعرف باسم «مجالس الإدارة» ويعتبر الوالي رئيس الوحدة الإدارية العامة والممثل السياسي للحكومة. وقد تحددت اختصاصاته بموجب التنظيمات الإدارية الجديدة(١).

من أهم التحولات التي جرت في ولاية الموصل خلال هذه الفترة هو صدور جريدة رسمية في الموصل باسم «موصل» صدرت في ٢٥ حزيران ١٨٨٥ وفي عهد الوالي فائق باشا(٢).

واهتمت جريدة «موصل» بنشر أخبار ولاية الموصل السياسية، والاقتصادية والثقافية إضافة إلى نشرها للأوامر السلطانية للمراسيم والقوانين والأنظمة وقصائد أو خطب دينية ثقافية.

وقد اعتبرت جريدة «موصل» صدور الإرادة السنية بالعفو عن المبعدين السياسيين عملاً انسانياً يستحق الشكر والحمد والثناء على

1- يقصد بذلك قانون الولايات لسنة ١٨٦٤. وقانون إدارة الولايات العمومية لسنة ١٨٧١ وقد طرأت على هذين القانونيين عدة تعديلات حتى صدور قانون الولايات الجديد سنة ١٩١٣. (للتفصيل راجع (فصل) إدارة الولاية لدى الدكتور إبراهيم خليل، المصدر نفسه، ص ١٨-٢٨).

2- صدرت بأربع صفحات بالحجم المتوسط قياس ٤٣×٢٧سم. وكانت كل صفحة تتألف من ثلاثة أنهر طويلة. وكانت الصفحتان الأولى والثانية بالتركية، والثالثة والرابعة بالعربية. وقد جاء في رأسها أنها «جريدة رسمية تصدر مرة كل أسبوع في ولاية الموصل» وكانت إدارتها في شقة خاصة في مبنى الحكومة وقيمة اشتراكها السنوي ثلاثون غرشاً. وكانت كالزوراء رسمية للولاية وأجرة كل سطر مكون من خمس كلمات ولم يتكرر من الإعلانات الخاصة بالمصالح العامة والفنون قرشان. (راجع، د. إبراهيم خليل، نشأت الصحافة العربية في الموصل، الموصل ١٩٨٢، ص ١٩).

سياسة السلطان فها هي تقول بعنوان: «العفو الملكي والعودة»: «غادر مدينـــتنا قبل بضعة أيام متوجهين إلى بغداد كل من اصحاب الفضيلة والأفندية السادة ثابت شاكر الألوسي زاده والحاج أحمد العسافي وذلك بعد صدور الإرادة السنية من حضرة صاحب التاج بحقهم وصرف النظر عن أبعادهم، وكانوا قد أرسلوا من ولاية بغداد العلية متوجهين إلى أماكن نفيهم في ديار بكر وسيواس وخربوط. ولدى تبليغ المومى إليهم بذلك خروا جميعاً ساجدين سجدة الشكر لله تعالى ولسانهم يلهج بالحمد والثناء والدعاء بطول العمر والعافية والإجلال للحضرة الملوكية وكان وصولهم في ١٢ نيسان ومغادرتهم في ٢٠ حزيران سنة ١٩٠٥»[1].

وبالنظر لكون جريدة «موصل» ذات اتجاه رسمي، فنراها في معظم مقالاتها تشيد بكل الخطوات التي تقدم عليه السلطة العثمانية في مدينة الموصل خاصة، وفي العراق عامة، كما اعتادت عل نشر خطب الجمعة التي تلقى في جوامع الموصل، والتي تنطوي على الدعم والتأييد والدعاء بالخير للسلطان فنشرت جريدة «موصل» قائلة فيما يلي الدعاء الذي ألقاه فضيلة الأستاذ محمد شعار زاده من العلماء المتجردين في ولاية الموصل وذلك بعد شيوع إلقاء قنبلة على موكب السلطان عبد الحميد ونجاته من حادث الاغتيال في ٢٤ آب سنة ١٩٠٥، وكان الدعاء هذا في الجامع النبي يونس[2].

1- جريدة «موصل» العدد ٧٨٩، ٢٩ حزيران ١٩٠٥.

2- كذلك رفع المسيحيون الموصليون دعاء آخر شكراً للعزة الإلهية – بذات المناسبة – بلسان المطران المعاون البطريركي للكلدان. ونشر بذات الجريد إلى جانب دعاء إخوانهم المسلمين.

وتابعت جريدة «موصل» نقل أخبار الولاية بعنوان «أحداث الولاية» وهي أخبار تتعلق بالشؤون السياسية والعسكرية والاقتصادية لولاية الوصل فها هي تنشر خبر بعنوان «البعثة والاستقبال» يتضمن وصول بعثه من الأستانة تضم عدداً من الشخصيات التركية التي أرسلت لأجل بحث مشكلة الحدود مع إيران وتسويتها فها هي تقول:

«استقبل يوم الأربعاء الماضي في الساعة الثامنة خارج مدينة الموصل السيد محافظ الموصل مصطفى يمني أفندي مع بعض القواد ورؤساء أركان الحرب وبعض كبار الرجال وفرقة موسيقى السلام العسكري استقبلوا بكل حفاوة وإكرام كلاً من السادة الأفاضل: واجد باشا وميرا آلاي ومصطفى باشا من رؤساء أركان الحرب وفؤاد نوري بك القائمقام الذي أرسلوا من قبل جلالة السلطان الأعظم للمقام مقامه متعلقة بالحدود الإيرانية»[1].

واهتمت جريدة «موصل» بنشر الأخبار التي شأنها إظهار استعداد السلطان لخدمة الأمة، وذلك بالخبر الذي نشرته بخصوص مشروع مدّ الخط الحديدي بين الشام والمدينة المنورة، وشكرت الوالي لتبرعه براتبه لإنجاز ذلك المشروع. فبعنوان «أحداث الولاية» تقول:

«قدم السيد المحافظ مصطفى يمني أفندي في الأسبوع الماضي عن طريق الحق والحوالة البريدية إلى ميزانية الخط الحديدي الممتد من الشام (دمشق) إلى المدينة المنورة الأثر العظيم من الآثار الخالدة لجلالة السلطان

1- جريدة «موصل» ، عدد ٨٠٧، ١٨ كانون الثاني ١٩٠٦م.

قدّم (٣٥٠٠٠) خمس وثلاثين ألف غرش المخصص لها من ميزانية ولاية الموصل عام ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م، هذا وقد تفانى السيد المحافظ في محبة مولانا السلطان وفرط تدينه، بأن تنازل عن مرتبة لتأدية المبلغ المذكور كاملاً وهذا التقديم جرى في يوم عيد الأضحى السعيد»[١].

واستمرت جريدة «موصل» في الصدور حتى الاحتلال البريطاني لمدينة الموصل في أواخر تشرين الأول ١٩١٨ إذ أحتجبت عن الصدور بعدما سلخت من العمر ٣٣ عاماً[٢].

****

إن سياسة عبد الحميد في الدعوة إلى الجامعة الإسلامية والوحدة العثمانية مع الكثير من مظاهر التقديس والتعظيم التي أحيط بها قد تركت مفعولها في نفوس الموصليين بخاصة فقد كان جمهرة من رجال الدين ومن المنتفعين بالعهد الحميدي ومن الموالين لهم يذيعون أخباراً عن كرامات السلطان، وكانت الصحافة التركية لا تعرف غير الثناء عليه[٣].

وهو يهدف بهذه السياسة محاولة الحفاظ على أرجاء الإمبراطورية العثمانية الواسعة من الفقدان ومحاولة استغلال الفرص للايقاع بين الدول

1- جريدة «موصل» عدد ٨١٠، ٢٢ شباط ١٩٠٦.

2- د. إبراهيم خليل، نشأة الصحافة العربية في الموصل، ص ١٩-٢٣.

3- جاء في صحيفة الكوكب العثماني الصادرة في استانبول في العدد الأول في ٢٩ مايس ١٢١٤هـ/١٨٩٧م. من مقالة طويلة في تهنئة السلطان عبد الحميد بعيد الأضحى ما يأتي: «...فلو بسطنا صفحات جباهنا على الأرض حمداً لله على وجوده فرشناها فرشاً، ولثمنا التراب لثماً ونقشناه نقشاً، لما وفينا حق الله تعالى على آلائه، ولا قمنا بواجب حمد نعمائه ومنته.....».

الطامعة وخلق المنافسة واستغلالها ليشغلها لكي يتسنى له الابقاء على دولته المهدمة الضعيفة[1]، لأن الدول الأوروبية حقدت على الدولة العثمانية لأنها الدولة المسلمة الوحيدة في المحفل الأوروبي وأثار الحروب الصليبية لم تزل في أذهانهم ومهما حاولوا التخلص من آثارها فهناك من العوامل النفسية والتاريخية والكنسية ما يجدد الحقد.

كان الوضع في ولاية الموصل لا يختلف كثيراً عن باقي ولايات الدولة العثمانية فقد تخلفت الدولة العثمانية عن الركب الحضاري، لأن الاستبداد الذي درجت عليه الدولة وتبلورت نتائجه السيئة في عهد عبد الحميد حيث قطع الغرب في هذه الحقبة من الزمن مراحل طويلة في التقدم بأساليب الحكم. وكانت الإدارة العثمانية مختلفة، ولم يبقَ للحكومة قاعدة مطردة ولا أصول مرعية لا في سياستها الداخلية ولا الخارجية. وإنما أصبحت ذات قواعد مختلفة وسياسات شتى بعضها يناقض بعضها، وكانت تمحو في الغد ما أثبته في الأمس[2].

أما النواحي الأخرى من مظاهر الحكم الحميدي كالاستبداد والجاسوسية وغيرهما، فقد كان أثرهما في العراق ضئيلاً بالرغم من التقدم الحاصل بوسائل المواصلات ونشاط الحركة التجارية وكثرة الزوار

1- الدكتورة ألماً وتلن، عبد الحميد ظل الله على الأرض، ترجمة راسم رشدي، القاهرة، سنة ١٩٥٠، ص ١٦٤.

2- مجلة المنار، المجلد الحادي عشر، الجزء الحادي عشر في الرابع من شهر كانون الأول ١٩٠٨، ص ٨٤٨.

الأجانب وسهولة السفر إليه، فقد ران عليه الجهل والفقر والمرض، ولم يعد يدرك مدى خطورة الصراع العنيف والتكالب عليه.

لقد برزت في هذه الفترة دائرتان حكوميتان حديثتان من الإدارات الخاصة كانتا أكثر تنظيماً وأحسن إدارة وأكفأ بالموظفين. والدائرتان هما: الدائرة السنية[١]، ودائرة الديوان العمومية[٢].

وقد انتهت هذه الفترة بنجاح الانقلاب العثماني في ٢٣ تموز سنة ١٩٠٨، والذي أطاح بنظام الحكم القديم، وبدأت مفاهيم جديدة تظهر للوجود، كما سنرى في الصفحات التالية.

1- الدائرة السنية: دائرة خاصة للسلطات عبد الحميد، تدير أملاكه الشخصية في مختلف الولايات.

2- دائرة الديون العمومية: دائرة خاصة أيضاً يشرف عليها الأجانب وهي تستوفي واردات صيد الأسماك واستهلاك المشروبات الكحولية وبيع الملح وبيع بطاقات حصر «الدين العثماني العالمي» ودائرة الحصر «الريجي» التي تتولى حصر بيع التبغ. وقد بدأت الديون العثمانية بعد حرب القرم (١٨٥٤-١٨٥٦) فقد اضطرت الدولة للاستقراض من الحلفاء الانكليز والفرنسيين خمسة ملايين جنيه انكليوي وقد اقترضت خمسة ملايين جنيه انكليزي مرة أخرى حتى بلغ مجموع الدين في سنة ١٨٧٤ مبلغاً يساوي ٢٣٩،٦٤٩،٦٤٢ جنيه وأصبح الربح السنوي ١٤ مليون جنيه. وفي سنة ١٨٧٥ أعلنت الدولة العثمانية عن عجزها في تسديد الدين. وقد عقد مؤتمر برلين (١٢٩٥/١٨٧٨م) الذي أمر أن يترل اصل الدين بنسب معقولة وأن يخصص بعض موارد الدولة لسداد الدين تحت إشراف دائرة الديون العمومية، وصدور مرسوم سلطاني بتأليفها (قرار نامة سي) في ٢٢ محرم عام ١٢٩٩هـ/١٨٨١م.

الفريق عمر وهبي باشا في الموصل

١٨٩٢-١٨٩٣م

من أبرز الأحداث السياسية خلال هذا العهد، تلك المساعي التي بذلتها الحكومة العثمانية لتحويل الطائفة اليزيدية إلى الاسلام، وكان ذلك مظهراً من مظاهر تطبيق سياسة الجامعة الاسلامية في العراق. إذ كان من بين الأهداف التي توختها الحكومة العثمانية – حين أرسلت الفريق عمر وهبي باشا إلى العراق في سنة ١٨٩٢. وقد وصل الموصل ودخلها يوم الاثنين ٤ تموز سنة ١٨٩٢ وكان أول يوم من أيام عيد الأضحى[١] – إقناع اليزيديين بأن يدينوا بالإسلام[٢]. ولقد دوّن لنا المطران بولس دانيال[٣] في مذكراته[٤]، يوميات عديدة خاصة بأخبار الفريق هذا وأعماله في الموصل تجتزئ منها هنا ما ملخصه:

يوم الاثنين ٨ آب ١٨٩٢، أمر الفريق بإجراء التعداد العام لنفوس الولاية، فاحتج الموصليون على هذا الإجراء وحدث هيجان عظيم في المدينة وقصد الفريق عدد من العلماء يتقدمهم ابن الرضواني وابن الصائغ

1- راجع مذكرات المطران بولص دانيال – مخطوط نشرناها بعد تحقيقها سنة ٢٠٠١ في بيروت – ص٤.

2- الصائغ، تاريخ الموصل، ج١، ص ٣٢٥.

3- المطران بولص دانيال: ولد في الموصل سنة ١٨٣١، رسم كاهناً في دير الشرفة بلبنان عام ١٨٥٦. خدم النفوس في الموصل ومذيات زار الأراضي المقدسة وروما وباريس وبلاد الهند بمهمات دينية، رسم مطراناً للموصل عام ١٨٩٤. وفي عام ١٩١٦ انتقل إلى جوار الرب.

4- المذكرات هذه محفوظة في خزانتنا وعنها ننقل هذه الأخبار.

الذي تجرأ وأخبر الفريق أن هذا الأمر لا يجري وأن العراق والحجاز لا يشملها الاكتتاب خاصة تعداد النساء، فزجره الفريق قائلاً: أغرب عن وجهي أيها المنافق، فأجابه العالم ابن الصائغ: لا منافق إلاّ أنت. فأمر حالاً بسجنه. فرد ابن الصائغ بقوله: لا اسجن أنا وحدي، ولكن نحن بأجمعنا. فطردهم شر طردة. وخرجوا من لدنه وهم يدعون عليه وعلى الذي أرسله. ولما وصلوا السوق أمروا الناس بإقفال دكاكينهم وحوانيتهم معلنين الإضراب. ومن ثم اجتمع جمع غفير من الأهالي وقصدوا جامع النبي يونس، وجامع النبي شيت للدعاء والصلاة وشمل المدينة خوف شديد[1].

لما رأى الفريق هذا الهياج وهذه الثورة، أمر أن ينصبوا المدافع على المدينة وقصفها، إلاّ أن فائق بك القومندان منعه من ذلك قائلاً:

«إن أبناء الجيش أغلبهم من أبناء المدينة أفهل من المعقول أن يقصفوا أهلهم وأقاربهم؟ » فعدل الفريق عن رأيه.

وبعد رجوع الأهالي من الجامعين، أرسل الفريق منادياً لينادي في الطرقات والساحات بأن دولة الفريق قد عدل عن اكتتاب النساء وأنه قد ألقى القبض على مثيري الشغب الذين اتهمهم بإشعال فتيل هذه الثورة الشعبية، وغداً سوف يحاكمهم لينالوا جزاء فعلتهم.

وعند الظهر من ذات النهار استدعى الفريق أعضاء المجلس البلدي إلى السراي وهم: سليمان بك، محمد أفندي مفتي زادة، سعيد بك ابن

1- بولص دانيال، وقائع سنة ١٨٩٢، ص ٥.

شريف بك، يوسف يوسفاني، عبد الأحد قليان، جرجس سرسم، اسحق اليهودي، وجناب المفتي، ويونس بك، وهناك ألقى القبض عليهم وأمر بسجنهم ريثما يحاكمهم[١].

سَرَت في السكان حيرة ودهشة عن هذا الإجراء الغريب، الذي لم يسبقه أحد إليه.

وليلة الثلاثاء ٩ آب أعلن عن إخراج الموقوفين من السراي وسط حماية مشددة إلى «القشلة» وهناك حبسوا في غرفة صغيرة رغم حرارة الجو، كما وحشر معهم حسن أفندي ختن الشربجي وابنه الحاج داود ومحمد الصابونجي. ومنع من أن يقابلهم أحد منعاً باتاً، كما منع عنهم الطعام والشراب[٢].

ويوم الثلاثاء ٩ آب شكل الفريق مجلساً جديداً للولاية من بين أعضائه النقيب باقي حمو القدو. وقد أعلن أن هذا المجلس هو حالة مؤقتة[٣].

يوم الخميس ١١ آب، استدعى عبد الأحد قليان من السجن إلى القشلة واستنطقوه، ثم ردّوه ثانية إلى السجن؛ كما استدعي اسحق اليهودي بذات اليوم واستنطقوه وردّوه إلى السجن كسابقة[٤].

1- بولص دانيال، مذكرات، مخطوط، ص ٤.

2- بولص دانيال، مذكرات، ص ٤.

3- بولص دانيال، مذكرات، ص ٥.

4- بولص دانيال، مذكرات، ص ٦.

ويوم الجمعة ١٢ آب في مسائه أمر الفريق عمر باشا بسجن نجيب بك ورؤوف بك وشريف بك أولاد سليمان بك وأولاد محمد مفتي زاده وأخوته وإدريس أفندي وغيرهم، حتى بلغ عددهم ثمانية وعشرين شخصاً، سجنهم في اسطبل (القشلة) وأقفل الباب عليهم بسبب أنهم وقعّوا محضراً وعرضحال ضده[١].

ونهار السبت ١٣ آب استدعي يوسف يوسفاني من السجن إلى القشلة واستنطقوه أمام النقيب الذي استنطق جميع المسجونين قبله، ومن ثم أرجعوه إلى السجن ثم استدعي جرجس سرسم وفعلوا معه كما فعلوه برفاقه[٢]. وأيضاً سعيد بك ومحمد أفندي زاده، وعبد الجومرد، وفتح الله يوسفاني وسليمان داود القصير.

ويوم الأحد ١٤ آب، استدعي سليمان بك، وكذلك حسن أفندي ورؤوف بك ونجيب بك وأولاد سليمان بك وأخوه محمد أفندي مفتي زاده ورفاقهم، واستنطقوهم على التوالي وردّوهم إلى السجن ثانية ومكثوا فيه إلى نهار الجمعة ١٩ آب ١٨٩٢ حيث أطلق سراحهم بعد صلاة الجمعة وكان عددهم قد بلغ الأربعين. وأبلغهم الفريق أنه قد فعل بهم ما أراد والآن يطلق سراحهم عدا إبراهيم بك المخبر فقد أبقاه في السجن إلى أجل غير مسمى[٣].

1- بولص دانيال، مذكرات، وقائع سنة ١٨٩٢، ص ٣.

2- روي لي د. محمد صديق الجليلي، أن جرجس سرسم رفض توقيع المحضر، فأمر الفريق بحمله ورميه في دجلة، عندئذٍ عدل عن رأيه ووقّع رغماً عنه.

3- بولص دانيال، مذكرات، وقائع سنة ١٨٩٢. ص ٤.

أرسل السلطان عبد الحميد الثاني إلى ولاية الموصل، الفريق عمر وهبي لثلاثة مقاصد إصلاحية – كما سبق وأشرنا – أولها تحسين أحوال الجند وتحصيل ما بقي من الخراج في ذمة الأهالي، ثانيها: إخضاع عشائر شمر المتمردة وإسكانهم في بعض أراضي ما بين النهرين للزراعة.وثالثها: تهذيب اليزيدية وإقناعهم في اعتناق الإسلام.

دخل الفريق المذكور مدينة الموصل في ولاية عثمان باشا. وبدأ في إنجاز هذه المهمة. وأول ما فعله أنه إتهم أعضاء مجلس الإدارة باختلاس أموال أميرية – كما سبق وشرحنا قبل قليل – فسجنهم مع بعض الأعيان في حبس العامة، وأبقاهم مدة اثني عشر يوماً[1] ثم أمر بإخراجهم وعزلهم من وظائفهم[2].

وبعد هذا شكل لجنة تحصيلية تنظر في جميع ما تبقى على الأهالي من الديون الأميرية وأخذ يستعمل الشدة والعنف حتى أرغم الكثيرين من الفقراء على بيع ثيابهم وبيوتهم لدفع المال تخلصاً من جوره[3]. فجمع في مدة قصيرة – عن ثماني سنوات سالفة – أموالاً طائلة بلغت أكثر من ٥٢٠٠ ليرة من باقي التزام وضمان وبدل عسكري وخراج وتعداد غنم

1- يذكر الصائغ أنه أبقاهم ستة أيام (تاريخ الموصل ج١ ص ٣١٦) كما ويذكر خطأً أيضاً أنه دخل الموصل في ٥ حزيران ١٨٩٠. بينما الصحيح ما أورده المطران بولص دانيال الذي يذكر أنه سجنهم من ٨ آب إلى ١٩ منه. (المذكرات، ص٥).

2- بدأ في معاملة وجوه المدينة وكبارها بسوء المعاملة كي يخافه سواد الشعب فينقادون له انقياداً أعمى. (هذا ما رواه لي المرحوم الدكتور الجليلي).

3- كان يأمر بأن يسوّد وجه الذي يتأخر في دفع المال وتغلل يداه ورجلاه بالحديد ويطاف به في الأسواق والشوارع كي يزيد الخوف في القلوب الهالعة.

إلى غير ذلك. فزاد في التعيينات العسكرية وشيد داراً للحكومة على طراز جديد. ثم أحضر كبار المدينة وأغنياءها وحملهم الإعانات الجبرية فمنهم جمع ألفاً ومايتي ليرة وصرف هذه الأموال في وجوه لم تغن كثيراً[١].

وبعد فراغه من جمع الأموال عمد إلى إخضاع العشائر المتمردة من عرب وشبك[٢]. وأخذ في إقناعهم لإسكانهم وتدريبهم على زراعة الأراضي. ثم أحضر شيوخ القبائل والزعماء وأمرهم بتسليم ما لديهم من أسلحة فلبوا طلبه رغبة بما وعدهم من المال، فجمعوا له ٢٥٠٠ قطعه من أنواع البنادق، غير أن سعيه في إخضاعهم لم يكن إلاّ ضرباً على حديد بارد. فإن أولئك الأعراب ما رضخوا ولا اقتنعوا بما وعدهم به بل استمروا في التمرد والعصيان.

ومن أعماله أيضاً، أنه أطلق جميع المسجونين من أصحاب الجنايات، وكان عددهم ثمانين،وذلك من دون الاستئذان من الباب العالي، ثم حطّ قيمة المسكوكات النقدية، الليرة والمجيدي. وبعد مضي ثمانية أشهر على ذلك أحسّ التجار بما أصابهم من الخسائر الفادحة فرفعوا شكاواهم إلى المقامات العليا، وأرسلت البرقيات من قبل الوالي ومجلس البلدية وتجار المدينة وأعيانها تطالب بعزل الفريق مما حمله على مراقبة دائرة البرق في أمر إرسال البرقيات ومنع مسؤولياتها بإرسالها قبل اطلاعه عليها هو نفسه[٣].

1- الصائغ، تاريخ الموصل، ج١، ص ٣١٦، مذكرات المطران بولص، ص ٤٠.

2- ذكر المطران بولص أن الفريق أحضر إلى السراي سبعين شبكياً، وأقنعهم بزراعة الأرض ووعدهم ببناء جامع ومدرسة في كل قرية يقطنونها، ثم صرفهم بعد وليمة دسمة.

3- الصائغ، تاريخ الموصل، ج١، ص ٣١٦.

ولقد استمر الفريق بسياسته القسرية هذه منذ وصوله الموصل في الرابع من تموز ١٨٩٢ والى يوم ٢٦ آب ذات السنة حيث كانت كافة أمور الولاية الملكية والعسكرية في كافة دوائر الدولة (القشلة) بيده وتحت حوزته يفعل بها مهما يشاء وكيفما يشاء، وليس من رادع يردعه[١].

1- يذكر المطران بولص، أنه صباح الخامس والعشرين من آب نادى المنادي في الأسواق معلناً أن الفريق أمر بغلق كافة الحانات منذ الساعة الحادية عشرة ليلاً وكل من يلقى القبض عليه وهو سكران يسجن ويغرّم بغرامة نقدية وكذلك أمر أن تغلق كافة أماكن الحشاشين ولعب القمار ولا أحد يبقى دون عمل يعمل به لكسب قوته. كما أمر بأن يقصد المسلمون كافة عند التكبير يوم الجمعة إلى الجوامع والمساجد لأداء الصلاة بعد أن يقفلوا دكاكينهم. كما يقتضي على المسيحيين أن يقصدوا كنائسهم صباحاً ومساء بحسب فرضهم.

اليزيدية في ولاية الموصل والدولة العثمانية

تكررت الحملات العثمانية على اليزيدية، منها حملة محمد باشا أمير راوندوز والذي أجرى مذبحه رهيبة في الشيخان. ثم بعدها حملة محمد شريف باشا على سنجار سنة ١٨٤٤م/١٢٦٠هـ، وتلاها في السنة ذاتها تقريباً حملة حافظ باشا[١]، وفي كلتا الحملتين جرت مذابح دموية قتل فيها على ما يؤكده لايارد الانكليزي نحو ما يناهز ثلاثة أرباع سكان الجبل، منهم قتلوا رمياً بالرصاص وقنابل الجند، ومنهم – الذين التجأوا إلى المغاور والكهوف – فحاصرهم الجند وأضرموا النار فيها فماتوا حرقاً أو خنقاً بالدخان، ثم ساقوا الأولاد والصبايا إلى المدن حيث عرضوا للبيع[٢].

يقول الرحالة لايارد: فاضطر اليزيدية أن يهجروا قراهم ويشكلوا عصابات للدفاع عن حياتهم فقطعوا الطرق وأخذوا ينهبون السابلة ويغيرون على القرى المجاورة. ثم حمل عليهم كريدلي محمد باشا سنة ١٨٤٥/١٢٦١هـ فأفحش فيهم قتلاً وألقى القبض على زعيمهم الشيخ ناصر ولم يطلقه حتى شفع فيه السيد نمرود رسام وكيل الدولة البريطانية في الموصل فأطلق سراحه على شرط أن يفديه اليزيدية ففدوه بمبلغ كبير من الدراهم[٣].

1- جاء عنه في قاموس الإعلام أنه كان والياً على كردستان في عهد السلطان عبد المجيد (١٨١٩-١٨٦٠).

2- الصائغ، تاريخ الموصل، ج١، ص ٣١٧.

3- الصائغ، تاريخ الموصل، ج١، ص ٣١٧.

وكان كريدلي محمد باشا من اشد الولاة وأقساهم على الموصليين، فإنه قبض على بعض منهم وزجهم في السجون العميقة وأوسعهم إهانة؛ وشدّد في جمع الأموال الأميرية التي كان يسميها «ديش باره سي» درهم السن. وذكر الرحالة لايارد – وكان في الموصل أثناء ولايته – أنه تمارض ذات يوم وتحدث أعوانه باحتضاره ففرح الأهلون بهذا النبأ، وكان هو قد بثّ العيون والجواسيس ليستطلع نيات القوم فأمسك من الأشراف بداعي أنهم يتجاوزون على حدود سلطته وغرّمهم أموالاً طائلة. وكانت عساكره قد انتشرت في القرى وبين القبائل تنهب وتسلب حتى اضطر الأهالي أن يهجروا قراهم ويتركوا مزروعاتهم تخلصاً من هذا الظلم، فعمدوا إلى قطع الطرق تلافياً لمعيشتهم[١].

وفي سنة ١٢٦٢/١٨٤٥هـ زحف الوالي طيار باشا بعساكره على سنجار. وفي الثامن من تشرين الأول بلغ بهم عند قرية ميكران وهي من أهم قرى الجبل وقد أنهكت أهلها غزوة كريدلي محمد باشا فخافوا أن يصيبهم من طيار باشا ما أصابهم من سلفه ولهذا أصرّوا على الدفاع ما أمكنهم فأرسل إليهم الباشا واحداً من خاصته مع نفر من الجند ليدعوهم إلى الأذعان والطاعة، إلاّ أن الأهالي خافوا دسيسته فأطلقوا عليهم النار وأصابوا منهم فارسين وفرّ البقية فاغتاظ طيار باشا وحمل على القرية، وكان أهلها قد تحصنوا في الجبل، فقتل الجند من وجدوا فيها من الشيوخ والأطفال والنساء[٢].

1- الصائغ، تاريخ الموصل، ج١، ص ٢١٨.

2- الصائغ، تاريخ الموصل، ج١، ص ٢١٨.

واستمر الجبل في ثورته، والحكومة العثمانية ترسل السرايا الواحدة تلو الأخرى حتى كانت حملات الفريق عمر وهبي باشا، وهي آخر نكبات اليزيدية وأشدّها هولاً.

الفريق عمر وهبي باشا واليزيدية

شرع الفريق بانجاز مهمته الثالثة وهي إرشاد اليزيديين إلى اعتناق الدين الإسلامي، فأنفذ يطلب زعماءهم فامتثلوا أمره كرهاً لما وقع من هيبته وخوفه في قلوب عموم أهالي الموصل ونواحيها. فحضر إليه من قرى الشيخان خلق كثير من اليزيدية مع أربعة من كبار زعمائهم وهم يجهلون سبب دعوتهم. ولما قاربوا المدينة يوم الجمعة ١٩ آب صباحاً خرج لاستقبالهم هو نفسه مع العلماء والأعيان يتقدمهم الأمراء العسكريين مع كتيبتين من الجند والموسيقى العسكرية، فدهشوا لهذا الإكرام الغريب والاحتفاء العجيب زعماء اليزيدية وأفراد طائفتهم، وما زالوا يسيرون بهم والموسيقى تعزف حتى وصلوا درا الحكومة، فأوقفهم صفوفاً ثلاثة مع أميرهم ميرزا بك في صحن الدار ووقف الفريق مع الوالي والأعيان على درج المرقى. ثم عرض على اليزيدية أمر بأن يلعنوا الشيطان فكست جميعهم، وكرر الأمر ثلاث مرات واليزيديون ساكتون كأن الطير على رؤوسهم مندهشين خائفين. فأمر الفريق بضربهم فأوجعهم الجند ضرباً عنيفاً حتى مات منهم ثلاثة، وألقي الجرحى في المستشفيات ليعالجوا، والذين سلموا من الأذى جعلهم عنده وأكرمهم وأحسن مثواهم علّهم يهتدون. ثم أبرق إلى الاستانة يخبر باهتداء عشرين ألفاً من أبناء الطائفة اليزيدية وعلى ذلك طلب أوسمة للأمير ميرزا بك وأخوته.

فأرسلت له الأوسمة وكان ميرزا بك مقيماً عنده، أما بقية اليزيدية فإنهم رجعوا إلى قراهم[1].

ولما رأى عمر باشا أن مسعاه لم ينجح في طريق العنف والشدة والإغراء أرسل معلمين ليعلموهم القراءة وأصول الدين الإسلامي فطردهم اليزيديون وهددوهم بالقتل إذا عادوا. ولما بلغ ذلك إلى عمر باشا أرسل ابنه مع كتيبة من الجند إلى قرى الشيخان فحملوا عليها ونهبوها وساقوا مواشيها وسبوا نساءها وأولادها وذبحوا من رجالها عدداً كبيراً وأضرموا النار في أربع قرى من الدنادية[2]، فاحترقت بأهاليها ومواشيها.

وفي سنجار اتبع الفريق سياسة الشدة حيث سار إليها بجيش كبير وأقام عليها مدة طويلة يحاول فتحها، وفي مدة غيابه ترك ابنه والالاي بكي سعيد بك والجند اقتحموا دورهم وأخذوا منهم ستة آلاف ليرة وأرسلوها إلى الموصل، وسلموها إلى صندوق الميري.

وخلال هذه الفترة أخبر وكلاء الدول الأجنبية سفراءهم في الاستانة فاطلع الباب العالي على هذه المظالم والاعتداءات وعلى أثر ذلك قدمت إلى الموصل لجنة تفتيشية متنكرة بزي جبليين لاستقصاء الأحوال[3]، وبعد

1- للتفصيل بهذه الأمور، راجع مذكرات المرطان بولص دانيال، وقائع سنة ١٨٩٢ ص ٦ وهي مخطوطة محفوظة في خزانتنا.

2- وهي في غربي بأعذار تشتمل على ثماني قرى يزيدية أشهرها ببيان وطوغات.

3- وصل أعضاء اللجنة يوم السبت ١٤ كانون الثاني ١٨٩٣ وهم، شاكر باشا، وكامل باشا، وآخر من أعضاء شورى الدولة وكاتب التحقيقات. ونهار الجمعة ٢٠ كانون الثاني أمرت اللجنة بسجن سليمان أفندي العمري وإبراهيم آغا الكاور أوغلي، وبكر دستا البقال. كونهم مخبرين عند الفريق، وسبب أغلب الفتن والمظالم.

وقوفهم على حقيقة الأمر، أبرقوا إلى الاستانة التي أسرعت هي الأخرى وأرسلت الأوامر بعزله[١]. وسافر الفريق إلى العاصمة بصحبة اللجنة التفتيشية يوم الأحد ١٦ نيسان ١٨٩٣م/١٣١١هـ[٢].

وقد بعث عزله ارتياحاً كبيراً بين أوساط اليزيديين في سنجار إذ هتفوا بحياة عبد الحميد لاعتقادهم بأنه هو الذي أمر بعزله بسبب استيائه من أعماله[٣].

وقام اليزيديون عقب ذلك بأعمال انتقامية ضد بعض القوافل التجارية، مما اضطر السلطات الحكومية إلى إرسال قوة أخرى ضدهم في سنة ١٨٩٥م استطاعت أن تنــزل خسائر فادحة باليزيديين – الذين كانوا قد اتخذوا مواقعهم في القرى القريبة من سنجار – مما اضطرهم على طلب الاستسلام. وحدث أم أمرت السلطات الحكومية قائد تلك القوة – قبل أن ينتهي من مفاوضات الاستسلام مع اليزيدين – بوقف القتال والانسحاب إلى سنجار[٤]. لكن ذلك لم يؤد إلى تحسين في العلاقات بين اليزيدية والحكومة العثمانية نتيجة لاصرار الأخيرة على تطبيق الخدمة الاجبارية عليهم ورفضهم ذلك بحجة أن تلك الخدمة تتعارض مع طقوس عبادتهم.

1- الصائغ، تاريخ الموصل، ج١، ص ٣١٩

2- أورد سليمان صائغ خطأ تاريخ قدوم الفريق وتاريخ مغادرته إذ جعلها عام ١٨٩٠ و١٨٩١. (تاريخ الموصل ج١، ص ٣١٥، ٣١٩).

3- صديق الدملوجي، اليزيدية، الموصل، مطبعة الاتحاد، ١٩٤٩، ص ٥٠٩.

4- صديق الدملوجي، المصدر السابق، ص ٥١٠.

وعلى الرغم من أن الحكومة العثمانية، كانت قد اتخذت منذ سنة ١٩٠٤م خطوات إيجابية لتحسين علاقاها مع اليزيدية كان منها أهّا وافقت – باقتراح من والي الموصل نوري باشا – على ترك اليزيديين وشأهم، وقبول البدل النقدي منهم عوضاً عن الخدمة العسكرية[١]. إلاّ أن تلك الخطوات أخفقت في تحسين العلاقات بين اليزيديين والحكومة العثمانية، وقد أدى عدم اتباعها سياسة ثابتة إزاء اليزيديين إلى أن يستخفوا بها، حتى روي أن اليزيدية في سنجار، كانوا يغتالون الجنود ليلاً ويهاجم بعضهم مقر الحكومة في رابعة النهار، وأنه لم يكن في وسع الفوج المرابط في سنجار أن يتخذ السلطات الحكومية لعدم حيازته على أوامر بذلك[٢].

وهكذا كانت معضلة اليزيدية في سنجار أهم ما لاقته الحكومة العثمانية خلال هذه الفترة، وقد تحملت تضحيات عظيمة في سبيلها ولم تجد حلاً لها. والتجارب التي قامت لها خلال هذه المدة الطويلة أثبتت لها أن الإصلاح لا يأتي بالحديد والنار، ولكنها رغم هذه التجارب لم تحِد عن هذه السياسة حتى النهاية.

1- د. داود الجلبي، مخطوطات الموصل، ص ٢٥٢. عبد الرزاق الحسني اليزيديون، ط٢، صيد، مطبعة العرفات، ١٩٥٣، ص ١٠٠.

2- صديق الدملوجي، المصدر نفسه، ص ٥١٢.

ولاية الموصل في عهد الاتحاديين

نشوء جمعية الاتحاد والترقي واستيلاؤها على الحكم

قامت هذه الجمعية على أكتاف الضباط بادئ الأمر، فكان أعضاؤها يعملون في الخفاء على بث مبادئها وللحصول على تأييد بعض القواد العسكريين وكبار الموظفين من المطالبين بالإصلاح، وقد ساهم فيها الأتراك والعرب والأكراد، وأبناء الأقوام الأخرى على حد سواء، فظفروا بتأييد الفريق هادي باشا العمري ومحمود شوكت باشا وطلعت بك وجاويد بك وصلاح الدين جيمجوز وكثيرين غيرهم[١].

أعلن نيازي بك العصيان في منطقة سلانيك، وتبعه أنور بك، وعاطف بك.وبهذا انتقل كفاح الجمعية من التبشير بمبادئها سراً إلى الثورة ووجهت الجمعية إنذاراً إلى السلطان باحتلال استانبول إن هو لم يعلن الدستور[٢].

مادت استانبول لانباء الثورة، وتحركت فرقة من الجيش بقيادة شمسي باشا نحو سلانيك لإخماد العصيان. ولدى وصولها المدينة المذكورة تقدم عاطف بك، فدائياً متطوعاً، وقتل بيده شمسي باشا قائد الحملة،

1- في سنة ١٨٨٩ اجتمع أربعة من التلامذة وأقسموا يمين الإخلاص بأن يسعوا لآخر قطرة من دمائهم لإحياء وطنهم وإنقاذه من أيدي المستبدين به وهم عبد الله جودت من عربكير ومحمد رشيد من قوقاس، حكمت أمين من قونية، وأسحق سكوتي من ديار بكر، وهؤلاء هم الأعضاء المؤسسين لجمعية الاتحاد والترقي للتفصيل راجع، أحمد عزت الأعظمي، القضية العربية، بغداد، ١٩٣١، ص ٥٦-٧٣.

2- سليمان فيضي، في غمرة النضال، بغداد، ١٩٥٢، ص ٦٤.

فأسقط في يد ضباطه وجنوده، وتبلبلت آراؤهم فلم يروا حلاً خيراً من الانضمام إلى جيش الثورة.وهكذا زحفت قوات أنور ونيازي إلى استانبول واحتلها في ٢٣ تموز سنة ١٩٠٨. وألقت القبض على الوزراء ورجال البلاط والمتنفذين وتشكلت الوزارة الجديدة برئاسة كامل باشا، فأعلنت الدستور وأصدرت عفواً عاماً عن المسجونين وأقيمت معالم الزينة والمهرجانات في كل مكان[١].

انتقل مركز الجمعية إلى استانبول، وفتحت فروعاً لها في المدن العثمانية، فانضم إليها المواطنون جماعات وأفراداً، آملين قيامها بالاصلاح المنشود وقضائها على الوضاع الشاذة.

فاجأ نيازي بك زملاءه بالانسحاب من الجمعية، والاستقالة من الجيش والعودة إلى قريته ليعيش فيها كمزارع بسيط، بالرغم من التماسات أصحابه لحمله على البقاء في دست الحكم. فكان يجيبهم دائماً بأنه أنجز واجبه نحو أمته، وهو بعد هذا لا يريد منصباً ولا جاهاً. وكأنه كان على علم بما سيرتكبونه من الهفوات والخطايا التي لا تقل بحال من الأحوال عما ارتكبه أسلافهم أعوان السلطان. فلم تكد الأمور لتستتب حتى بدأ رؤساء الجمعية يساومون رجال العهد البائد لإخراجهم من السجون. وقد أخرج بالفعل عدد كبير منهم مقابل رشوات جسمية. وركبهم الغرور، واستبد بهم الطيش والجشع، فخرجوا عن مبادئ الجمعية حتى قال فيهم الشاعر[٢].

1- فيضي، المصدر نفسه، ص ٦٥.

2- المصدر نفسه، ص ٦٥.

كان عبد الحميد بالأمس فرداً

فغدا اليوم ألف عبد الحميد

أثار انحراف زعماء الجمعية عن مبادئها المرسومة امتعاضاً بين الأحرار في استانبول فأسسوا حزباً جديداً أسموه حزب الأحرار، مهمته انتشال الدستور والحرية من التردي والاضطهاد على أيدي رجال جمعية الاتحاد والترقي.فما كان من هؤلاء الأخيرين إلاّ أن قضوا على الحزب الجديد، واغتالوا أحد رؤسائه حسن فهمي بك رئيس تحرير جريدة سربستي، ثم طلبوا من السلطان أقالة كامل باشا رئيس الوزراء لأنه لم يسايرهم في اندفاعهم الأهوج فلما رفض السلطان طلبهم، نظراً لمخالفته الدستور، أوعزت الجمعية إلى مجلس النواب بسحب الثقة من الوزارة فسقطت[1].

1- المصدر نفسه، ص ٦٦. وللمزيد من الإيضاح راجع: أحمد عزت الأعظمي، القضية العربية، الجزء الأول.

الاتحاديون في الحكم

تميز حكم العثمانيين للعراق والعالم العربي إلى الانقلاب العثماني ومجيء الاتحاديين عام ١٩٠٨ بدعامتين أساسيتين، هما:

أولاً: الدعوة الإسلامية، فالسلطان العثماني هو خليفة المسلمين عامة وهو خادم الحرمين الشريفين وهو المنفذ لشريعة الله تعالى في مملكته، ولذا لم نجد طبقات الناس ينظرون إلى الترك نظرة السادة والمستعمرين ويعملون على التخلص منهم، فالدولة العثمانية لم تكن قائمة على العصبية التركية بل كان يدير شؤونها رجال من مختلف الولايات والجنسيات، فإذا عينت استانبول والياً أو قائداً فلا يعني هذا أن هؤلاء كانوا على الدوام من دم تركي فقد توالى على إدارة ولايات العراق من غير ولاة الترك عرباً من سوريا بوجه خاص وكرد، بل ولاة من كريت[١].

ثانياً: العثمانية: وهذه الدعامة في مصلحة سكان البلاد العثمانية بعامة، ولغير المسلمين من اليهود والمسيحيين والأديان الأخرى بخاصة حيث تجمعهم مع المسلمين برباط العثمانية، وبالرغم من بعض الضيق والعنت الذي لاقاه بعضهم، فإنه يمكن القول أنهم كانوا أحسن حالاً من المسلمين التابعين للدول الأوربية حيث عاملوهم بمنتهى القوة والبطش.

فالإسلامية والعثمانية ركنان أساسيان في علاقة سكان الولايات مع الدولة العثمانية.

1- سيتون لويد، الرافدان، موجز تاريخ العراق منذ أقدم العصور حتى الآن، ترجمة طه باقر وبشير فرنسيس، بغداد، ١٩٤٣، ص ٥٩.

أما بعد الانقلاب ومجيء الاتحاديين فقد اختلفت معايير السياسة الداخلية ونظام الحكم، فالاتحاديون أهملوا:

أولاً: الدعوة إلى الجامعة الإسلامية وهم بذلك متأثرون بأفكار الغرب وآرائه، عاملون على ترضيته هادفون إلى اكتساب ثقته باجتناب كل ما يسؤوه[1]. ولكننا نلاحظ فيما بعد أن الاتحاديين عندما أرادوا رفض الضغط الأوروبي على الدولة لم يخف بل تزايد عاماً بعد آخر، عادوا إلى الدعوة الإسلامية يحتضونها ويبشرون بها آملين أن يكون في ذلك دعم للدولة العثمانية في مواجهة الضغط الأوروبي.

ومن المفاهيم التي تبناها الاتحاديون الدعوة إلى سياسة التتريك وهي دمج العناصر غير التركية بالعنصرية التركية أولاً وتطبيق هذه السياسة بمركزية قوية تعتمد على الإرهاب والبطش.

ثانياً: وأما العثمانية فقد تغيّر مفهومها مما كان في زمن السلطان عبد الحميد أو من سبقه حيث أعلنت المساواة بين كافة الطوائف والعناصر في الدولة وسمح لليهود والمسيحيين بالتجنيد بعد أن كان محرماً عليهم. ولهذا قوبل الانقلاب من الأقليات بالفرح والسرور كما حدث عند اليهود والنصارى من سكان الموصل، ثم جاء الاتحاديون إلى الحكم حاملين شعاراتهم في الحرية والعدالة والمساواة بالإضافة إلى تطبيق النظام البرلماني والدستوري، وعلى هذا النهج كانت دعاوى الحكومة الجديدة في كافة ولايات الإمبراطورية ومنها (الموصل) فقد أعلنت الحكومة على لسان

1- المقتطف، ج٧ مجلد ٣٣ أكتوبر ١٩٠٨، من حديث لأنور بك مع مراسل التايمز اللندنية عن فيصل الأرحيم، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين الموصل، ١٩٧٥، ص ٣٨.

قادتها وولاتها عن تشريع الدستور وانتخاب ممثلي الأمة لمجلس المبعوثان وسمحت بتشكيل الأحزاب وبخاصة حزب الاتحاد والترقي سند الثورة وأرسلت المندوبين إلى مختلف الولايات لفتح فروع لحزبها وشجعت فروع الحزب على فتح المدارس، وألغت القيود والرقابة على الصحافة والنشر ومنحت امتيازات الصحف والمجلات لكل طالب بغض النظر عن مؤهلاته وقابلياته وانتسب للأحزاب أفراد من مختلف الملل والنحل، وتشجع البعض فانتقد كبار الموظفين والمستغلين ومغتصبي حقوق الأمة، فازجوا شكاواهم إلى العاصمة استانبول وشكلت لجان التنسيق للتخلص من الموظفين غير الأكفاء أو من المرتشين أو ممن كان من أنصار العهد الزائل.

وابتهج أهل الذمة بالعهد الجديد وعدّوه نصراً مبيناً لهم، فأقاموا معالم الأفراح والاحتفالات وانتسبوا للأحزاب وأكثروا من فتح المدارس الطائفية الخاصة وساهموا في الصحافة والنشر وعملوا على تشجيع التجارة والمرافق الأخرى وكان من قانون التجنيد الإلزامي لأهل الذمة[1] ومساواتهم بالمسلمين في الحقوق والواجبات، كل هذا قد أزال الحيف عنهم[2].

أما فرامانات الولاة في هذا العهد، فقد نصت على المساواة بين الرعايا ووجوب تطبيق القانون والشريعة وحلّ مشاكل الأراضي وتحسين المواصلات والري والاهتمام بتنظيم الجيش والأسطول والدرك والشرطة وتنسيق الموظفين وترقية الصناعة والمعارف والزراعة والتجارة، وجعل

1- الأرحيم، المصدر نفسه، ص ٣٩.

2- فيصل الارحيم، المصدر نفسه، ص ٣٩.

والي بغداد مسؤولاً عن تنفيذ إصلاحات مماثلة في ولايتي الموصل والبصرة[1].

وكان لسياسة الارتجال التي سار عليها الاتحاديون وعدم تفهم نفسية الشعب العراقي عامة والموصلي خاصة والتغيير المستمر للولاة في الموصل وفسح المجال لانتشار الملاهي والمراقص ردّ فعل ظاهر على الشعب. فالموصليون الذين لم يشعروا كثيراً بوطأة الاستبداد والجاسوسية في عهد عبد الحميد بالنظر لبعدهم عن مركز الخلافة، وما يحدث فيها

أولاً: وقلة اتصالهم بالعالم الخارجي وتطوراته.

ثانياً: وحبهم الذي ملأ اسماعهم وأفئدتهم للخلافة وسلطان المسلمين.

ثالثاً: جعلهم يعجبون لما حدث في العاصمة وعدوه مروقاً على خليفة المسلمين فكيف يتسنى لأحد أن يسنّ دستوراً مدنياً ما دام الشرع وحامية قائمين: وكيف يعامل المسلم وغير المسلم على قدم المساواة في مختلف المجالات.

لقد كان الشعور السائد بين جماهير الشعب الموصلي هو شعور الخيبة والتشاؤم وعندما تسربت بعض مظاهر المدنية عدّها الناس مروقاً ومفسدة للأخلاق جاءت بها الثورة لأضعاف الدين وتحطيم المجتمع، لقد اشتد الشعور ضد الحريات الجديدة حتى تمخض عن مظاهرات صاخبة في

1- عبد الكريم محمود غرايبة، مقدمة تاريخ العرب الحديث، دمشق، ١٩٦٠، ص ٢٢٦، وما يليها.

الموصل في ١٧ رمضان سنة ١٣٢٦ هـ/ ١٣ تشرين الأول ١٩٠٨م أي بعد أقل من ثلاثة أشهر من الثورة، ونادى المتظاهرون مطالبين بالشريعة التي سلبها ونهبها الاتحاديون[1].

أما المثقفون فلم يكونوا قلة في المجتمع الموصلي من الذين درسوا في مدرسة الحقوق والمدارس الرشدية والعسكرية في بغداد والكلية الحربية والمدارس الشاهانية في استانبول، فاتصلوا بالجامعات والفئات المختلفة وتأثروا بالآراء والأفكار الحديثة أو انتسب بعضهم لجمعية الاتحاد والترقي – كما سنرى – ودعمها بالقول والعمل[2].

هؤلاء المثقفون أيدوا الثورة وفرحوا لنجاحها باعتبارها انتصاراً للحرية والحكم الدستوري وبدأ هؤلاء يطالبون بالإصلاحات الكثيرة ومنها استعمال اللغة العربية في دواوين الدولة والمشاركة في الوظائف العامة وأن يكون لهم مؤسسات علمية وأدبية وقد ناقشوا الولاة وحملوا بعضهم على الإصلاح وكذلك قادوا الحركة الفكرية والصحفية في الموصل وبغداد.

ويمكن القول أن العهد الدستوري في الموصل شهد فترة انتقال عنيفة بين مجتمع ساكن رانَ عليه الخمول والكسل وقُنّع بدعاوى الجامعة الاسلامية وآمن بها عن طيب قلب واعتبروا الخليفة مصدر القوة والحياة للبلاد، وصدّق كل الروايات التي بثها دعاة السلطان عبد الحميد عن خوارقه ومعجزاته ورحمته بشعبه، وبهرهم ألقاب التعظيم والتبجيل والقوّة

1- عباس العزاوي، العراق بين احتلالين، ج٨، بغداد، ١٩٥٦، ص ١٦٤.

2- فيصل الارحيم، المصدر نفسه، ص ٤٠.

للخليفة في صدر الكلم في تقاويم الولايات ومقدمات المطبوعات الحكومية، وقد ساعد انتشار الجهل على ترويج الدعايات المختلفة بين عامة الناس كما قبلها الكثير من رجال الدين ومن المنتفعين من العهد الحميدي.

كل هؤلاء يمثلون روح المحافظة التي تخاف التغيير حرصاً على عاداها وتقاليدها التي انطوت عليها منذ أزمان ونظرها إلى الدولة نظرة المتعهد الجاهل الذي لا يفرق بين الدين وبين متطلبات المجتمع والدولة فهو يرى أن تغيير شكل الدولة يشكل خطر على الدين وإضعافاً له. ومن جهة استكبروا مساواهم بغير المسلمين، فأخذوا بمقاومة العهد الجديد وانتقاصه بكافة الوسائل والسبل.

كذلك بدأوا صراعاً شديداً عنيفاً – كما سنرى – اشتد على مرور الأيام مع الاتحاديين الذين تنكروا لشعاراهم ومبادئهم فبدأوا بسياسة التتريك التي حلت بدلاً من الرابطة العثمانية وأرادوا حكم البلاد حكماً مباشراً ومركزياً يفوق ما كان في عهد عبد الحميد أو من سبقه من السلاطين في مركزيته، وتجلى هذا الصراع على صفحات الجرائد والمجلات وفي تكوين الجمعيات السرية والعلنية. وقد ولد هذا الصراع شعوراً وتفكيراً بدأ ينسجم مع الأحداث ويتفاعل معها. وقد كانت نهايته بنهاية الحرب العالمية الأولى وانفصام عرى الدولة العثمانية[1].

1- فيصل الارحيم، المصدر نفسه، ص ٤١.

الموصل والانقلاب العثماني ١٩٠٨

إن الانقلاب العثماني الذي تم في ٢٣ تموز ١٩٠٨ قامت به مجموعة من الضباط تنتمي إلى جمعية الاتحاد والترقي – كما سبق واشرنا – وعلى رأسها أنور ونيازي. وتمخضت العملية الانقلابية عن تظاهر السلطان عبد الحميد الثاني استجابته لمطالب الانقلابيين بإعادة دستور سنة ١٨٧٦ المعطّل منذ سنة ١٨٧٧ والسير بموجب شعارات الحرية والأخاء والمساواة. وسرت من جراء ذلك موجة عارمة من الفرح والابتهاج في معظم أرجاء الدولة العثمانية أملاً في بداية عهد جديد تترجم فيه شعارات الاتحاديين إلى واقع ملموس[1].

حقاً – كما ذكرنا آنفاً – إن صدى الانقلاب العثماني في الموصل لم يكن بمستوى الحدث الخطير وقد يعود ذلك إلى أن غالبية سكان الولاية من المسلمين الذين يكنون لعبد الحميد الولاء الروحي باعتباره «خليفة المسلمين، ورائد الجامعة الاسلامية» وكذلك ضعف الوعي الديمقراطي في الولاية بين كل من العرب والأكراد. ولهذا قد يكون الحق بجانب السفير البريطاني في الاستانة السير جيرالد لوثر حينما قال في تقريره عن الأحوال العامة في ولايات البصرة وبغداد والموصل سنة ١٩٠٨ «لم يلقَ الدستور

1- د. إبراهيم خليل أحمد، ولاية الموصل، دراسة في تطوراتها السياسة ١٩٠٨ – ١٩٢٢، مقدمة إلى مجلس لكلية الآداب في جامعة الموصل، بغداد ١٩٧٥، ص ١٧. رسالة ماجستير غير منشورة.

في الموصل ترحيباً إلاّ أنه كان وسيلة للتخلص من الوالي مصطفى يمني الذي لم يكن محبوباً»[1].

نشط الاتحاديون في الدعاية لمبادئهم عن طريق التوعية السياسية، وتمثلت هذه بمختلف فروع جمعية الاتحاد والترقي التي افتتحت في شتى أرجاء الدولة العثمانية ومنها ولاية الموصل.

النشاط الدعائي لجمعية الاتحاد والترقي في ولاية الموصل

أسست في ولاية الموصل بعد إعلان الدستور بفترة قصيرة فروع لجمعية الاتحاد والترقي والتي ضمت أعضاء مدنيون وعسكريين وفيما يلي أسماء بعض الأعضاء البارزين في فرع الموصل:

١- القول أغاسي أي رئيس الأول الركن علي سعيد بك[2].

٢- رشيد بن سليمان بن عبد الباقي العمري (مدير ناحية) [3].

٣- أحمد عزت آل قاسم آغا (مدير مدرسة).

٤- مدحت أفندي آل يوزدرهم (معاون كاتب العدل).

٥- علي أفندي الإمام (إمام جامع نبي الله شيت).

٦- حكمت أفندي.

٧- رفعت أفندي[1].

1- نجدة فتحي صفوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، ١٩٦٩، ص ٧٧.

2- كان علي سعيد بك جركسي الأصل، عمل بالسليمانية، ثم نقل أثر الانقلاب العثماني إلى الموصل حيث عين رئيساً لأركان الفيلق العسكري.

3- ينتمي رشيد هذا إلى الأسرة العمرية في الموصل وهي أسرة ملاكية.

٨- الشيخ إبراهيم الرومي (شيخ التكية الشاذلية)[٢].

عرف مقر جمعية الاتحاد والترقي في الموصل باسم «القلوب» والقلوب كلمة انكليزية (club) وتعني النادي[٣]. وقد أصبح محمد الفخري المعروف بـــ «فتوى أميني زاده» أي كاتب أو مساعد المفتي رئيساً أولاً لإدارة نادي جمعية الاتحاد والترقي في الموصل[٤].

استعانت جمعية الاتحاد والترقي فرع الموصل لنشر أهدافها السياسية بالعديد من الوسائل. فأصدرت في ١٥ تموز ١٩٠٩ جريدة ناطقة بلسان الجمعية تدعى «نينوى» باللغتين العربية والتركية. وكان صاحب امتيازها فتح الله سرسم ومديرها المسؤول محمد أمين الفخري ثم أصبح بعد ذلك محمد شكري أفندي. وكان لها محرران أحدهما للقسم العربي وهو محمد الفخري والثاني للقسم التركي وهو علي حكمت[٥].

1- والأخيران من أهالي كركوك وكانوا من موظفي العدلية واشتهر بين الناس بلقب «قهرمان حريت» أي أبطال الحرية.

2- ذكر لي ذلك الدكتور محمد صديق الجليلي في الموصل بتاريخ ١٩٧٠/٣/١٠.

3- جريدة نينوى ٢ تموز ١٣٢٥ مالية رومية (١٥ تموز ١٩٠٩م) ويلاحظ أن الدولة العثمانية اتخذت نوعاً من التقويم الشمسي سمي بالسنين المالية الرومية التي تبدأ بشهر آذار. وهذا التقويم هو مزيج من التقويم اليولياني القديم والتقويم الهجري القمري. أنظر د. محمد صديق الجليلي، التقويم الشمسي العثماني المسمى بالسنين المالية الرومية، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد ٢٣ سنة ١٩٧٣م.

4- جريدة نينوى ١٣ آب، ٢٦/١٣٢٥ آب ١٩٠٩ عن د. إبراهيم خليل، المصدر السابق ص ٣٧.

5- سالنامة الموصل لسنة ١٩١٣، ص ٣٣٤. روفائيل بطي، تاريخ الطباعة العراقية، مجلة لغة العرب، السنة ٥، ج٩، ١٩٢٧، ص ٥٣٠. عن د. إبراهيم خليل، المصدر نفسه، ص ٣٧.

وعمدت جمعية الاتحاد والترقي كذلك إلى فتح مدرسة ابتدائية ملحقة بالجمعية باسم «اتحاد وترقي مكتبي» وقد حاولت الجمعية جعلها مدرسة نموذجية بأن زودتها بالأثاث الفاخر والوسائل التعليمية ووحدت أزياء طلابها بارتدائهم الملابس العسكرية متخذين بنادق خاصة للطلاب الأحداث. فكانوا يحملونها ويسيرون في شوارع الموصل وهم ينشدون الأناشيد التركية، وقد عينت الجمعية لها معلمين من بينهم أعضائها يلقنون الطلاب أهداف ومبادئ الاتحاديين وكان مديرها أحمد عزت آل قاسم آغا من أركان الجمعية أيضاً[١].

نشرت جمعية الاتحاد والترقي برنامجها السياسي في أواخر أيلول ١٩٠٩ وقد نصّ على أن تدار الولايات على أصول توسيع المأذونية أي الصلاحيات التي نصت عليها المادة (١٠٨) من الدستور. مع مواصلة السعي في تقوية عرى الاتحاد والأخاء بين العناصر العثمانية على أن تبقى اللغة التركية هي اللغة الرسمية وتتبع الدولة سياسة تعليمية ترمي إلى تربية النشئ العثماني تربية موحدة والي فتح مدارس تبقى عناصر الدولة المختلفة في تعليم مشترك للوصول إلى التربية الموحدة[٢].

1- عبد المنعم الغلامي، أسرار الكفاح الوطني في الموصل ١٩٠٨-١٩٢٥، ج١، بغداد ١٩٥٨، ص ٢٢. ويذكر بان أحمد عزت آل قاسم آغا هو معتمد الجمعية ولديه ختم الجمعية ومسجل المقررات المتعلقة بها، بخلاف ما ذهب إليه أحمد الصوفي على الصفحة (٣٨) من كتابه المحاكم والنظم الإدارية من أن علي سعيد بك كان معتمد الجمعية في الموصل.

2- جريدة صدى بابل، ١٢ تشرين الثاني ١٩٠٩، توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، القاهرة، ١٩٦٠، ص ٨.

واجهت جمعية الاتحاد والترقي بعد إعلان الدستور بفترة قصيرة اتجاهات مناقضة لفلسفتها المركزية في الحكم. وقد تمثلت هذه الاتجاهات في بادئ الأمر بجمعيه «تشبث شخصي وعدم مركزيت» والتي تتلخص تعاليمها بوجوب العمل على توسيع الصلاحيات في الولايات بحيث تلعب المجالس الإدارية دوراً كبيراً في تمشية أمور ومصالح ولاياتها. وكان الأمير صباح الدين يتزعم هذا الاتجاه. إذ عاد إلى الاستانة بعد إعلان الدستور وأخذ يلقي المحاضرات وينشر البيانات يوضح فيها معنى اللامركزية. ومما جاء في بعض هذه الايضاحات قوله «إننا – في الحقيقة – كنا نسعى التحقيق ثلاثة أهداف هي:

١- السعي لإظهار وإثبات أن الاستبداد لم يأتِ من أشخاص معينين بل كان نتيجة الضعف الثقافي والنقائض الاجتماعية.

٢- السعي للحصول على تأييد الرأي العام حول الاصلاحات العامة في مجال التربية والتعليم.

٣- العمل على تأسيس مراكز في مختلف الولايات العثمانية تسعى لالغاء الاستبداد الذي يقف حائلاً دون هذه الاصلاحات»[1].

1- د.إبراهيم خليل أحمد، ولاية الموصل، رسالة ماجستير غير منشورة ١٩٧٥، ص ٤٠.

الموصل في العهد الدستوري

في عام ١٩٠٨ قامت الثورة الدستورية التي لم يكن ترحب مواطني الموصل بها نابعاً من إيمانهم بها، بل لأنها كانت سبباً في عزل واليهم مصطفى عابد باشا، الذي كانوا يمقتونه [١].

وأما على الصعيد الرسمي فإن السلطات الحكومية أقامت الاحتفالات بمناسبة إعادة الدستور، رغم أنه تأخر في الاحتفال بذلك في ولاية الموصل حتى ١٠ تشرين الأول سنة ١٩٠٨[٢]. عندما أرسل المركز العام لجمعية الاتحاد والترقي في سلانيك وفداً إلى الموصل لإجراء ذلك الاحتفال[٣]. أن تقوم بحملة توعية لشرح أهمية الدستور لا سيما في الأوساط العشائرية عن طريق إرسال وفود توعية إليهم. وكذلك بواسطة عقد ندوات في مركز الولاية، ودعوة شيوخ العشائر إلى حضورها كما طلبت الجمعية في الوقت ذاته، حيث الموظفين على العمل بموجب الدستور، وعلى اجتناب التمييز ودعت الحكومة المحلية إلى إنزال العقوبات بالمخالفين لأحكام الدستور[٤].

1- نجدت فتحي صفوت، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، ط١، بغداد، ١٩٧٠، ص ٧٧-٧٨.

2- علماً أن الانقلاب العثماني الدستوري كان قد حدث في ٢٣ تموز ١٩٠٨.

3- المطران بولص دانيال، مذكرات، مخطوط، وقائع سنة ١٩٠٨، ص ٧.

4- صحيفة «الموصل» الموصل، عدد ٨٨٥، ٦ شعبان ١٣٢٦ هـ. عن الأستاذ جاسم محمد حسن، الموصل في العهد الحميدي، رسالة غير منشورة، ص ١٢٤.

وشهد العراق في العهد الدستوري قدراً من التحسن في أحواله، إذ حققت الثورة سنة ١٩٠٨ مكاسب عملية له، منها إطلاق الحريات كحرية الصحافة كما كان من منجزات العهد الدستوري، أن ألغيت القيود التي كان قد فرضها العهد الاستبدادي، على حرية النشر، وإطلاق سراح المعتقلين[١]، وسمح لأولئك الذين كانوا محتجزين في استانبول بالعودة إلى العراق[٢].

على أن ما شهده العراق من تقدم في العهد الدستوري لم يمنع من جهة أخرى، استمرار كثير من مساوئ العهد الدستوري، كضآلة مساهمة العراقيين في الوظائف، وعدم توسيع العهد الدستوري لها [٣]. وكذلك استمرار العهد الدستوري في فرض القيود على استعمال اللغة العربية في المؤسسات الحكومية إذ لم يحل صدور عدد من الصحف في العهد الدستوري باللغة العربية[٤] وسماح العهد الدستوري بتقديم العرائض إلى الدوائر العدلية باللغة العربية، بعد أن لم يكن يسمح في العهد الدستوري، باستخدام العربية في المعاملات الحكومية[٥].

1- كوك، بغداد مدينة السلام، ج٢، ص ١٨٢.

2- سليمان فيضي، في غمرة النضال، ص ٦٥-٦٦.

3- عباس العزاوي، العراق بين احتلالين، ج٨، ص ١٧٣.

4- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية، ج١، ص ٤٨.

5- عبد الكريم العلاف، بغداد القديمة، ط١، بغداد، مطبعة العاني ١٩٦٠، ص ١٧٠.

انتخابات عام ١٩٠٨ م

وقد كان من الأحداث السياسية المهمة التي شهدها العراق في العهد الدستوري إجراء انتخابات لاختيار نواب عن العراق إلى البرلمان العثماني الثاني، حيث أصدر عبد الحميد في ٢٤ تموز ١٩٠٨ مرسوماً إلى الولاة كافة قد دعاهم فيه إلى إجراء انتخابات البرلمان العثماني، وفقاً لدستور سنة ١٨٧٦[١].

وفي اليوم الرابع من تشرين الثاني ١٩٠٨ أعلنت الصحف بأن انتخابات مجلس المبعوثان (النواب) أخذت تقترب. وأن سعادة الوطن، واستقلال الدولة مرتبط بهذه الانتخابات[٢].

اعتبر قانون الانتخاب لسنة ١٨٧٧ كل سنجق (لواء) دائرة انتخابية، وكل ناحية شعبة انتخابية. وبموجبه كذلك كان لكل خمسين ألف ذكر في السنجق نائب واحد، فإذا كان سكان السنجق أقل من (٥٠) ألفاً وأكثر من ٢٥ ألفاً كان لهم نائب واحد، وإذا كانوا ١٢٥ ألفاً كان لهم نائبان، وإذا كانوا ١٧٥ ألفاً ثلاثة نواب. وإذا كانوا ٢٢٥ ألفاً لهم أربعة نواب وهكذا على النسبة نفسها[٣].

1- يقول الدكتور علي الوردي في كتابه، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٣، ص ١٦٧-١٦٨: «بدأت الانتخابات في العراق في خريف ١٩٠٨ وانتهت في تشرين الثاني من السنة نفسها».

2- د. إبراهيم خليل أحمد، الموصل والانتخابات العثمانية، مجلة بين النهرين، الموصل، ١٩٨٥، العدد ٤٨، ص ٢٣٤.

3- د. إبراهيم خليل أحمد، المصدر السابق، ص ٢٣٤.

حدد القانون الانتخابي (المادة ٢٢) الشروط التي يجب توفرها في الشخص الذي ينتخب لمجلس المبعوثان وهي:

١- أن يكون من التبعة العثمانية.

٢- أن لا يكون من الحائزين مؤقتاً على امتياز خدمة أجنبية.

٣- أن يعرف لغة الدولة الرسمية وهي اللغة التركية.

٤- أن لا يقل عمره عن ٢٥ سنة.

٥- أن لا يكون مستخدماً عند شخص آخر في وقت الانتخاب.

٦- أن لا يكون قد حكم عليه بالإفلاس و لم يُعد اعتباره.

٧- أن لا يكون قد حكم عليه بالحجز حكماً لاحقاً و لم يفك عنه الحجز.

٨- أن لا يكون قد فقد حقوقه المدنية.

٩- أن لا يكون من ذوي الأخلاق والتصرفات السيئة.

١٠- أن لا يكون من الذين يدعون التبعة الأجنبية[1].

لقد كان لكل شخص عثماني التبعة حائز على هذه الشروط والميزات الحق في أن يكون مرشحاً لعضوية مجلس المبعوثان، وإذا كان المرشح موظفاً حكومياً فعليه أن يستقيل من منصبه. ونص الدستور على أن يمثل كل مبعوث عموم العثمانيين وليس منطقة أو جماعة بعينها. و لم يكن قانون الانتخاب العثماني يحصر حق النيابة بسكان المناطق الانتخابية

1- د. إبراهيم خليل ، المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

وأهاليها بل كان يسوغ لأي شخص مستكمل لشروط الانتخاب أن يرشح نفسه عن أية منطقة يشاء[1].

تعد في كل قرية وقضاء وسنجق لوائح (دفاتر أساسية) بجميع الرعايا العثمانيين الذكور الذين يعيشون هناك من الذين لا تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة ويشترط فيهم أن يكونوا من المكلفين بتأدية ضريبة مباشرة قَلّت أو كَثُرت لخزينة الدولة العامة. وتشكل «هيئة تفتيشية» برئاسة رئيس البلدية لتدقيق اللوائح ومراقبة حسن تنفيذ الشؤون الانتخابية. وكذلك «هيئة انتخابية» من أعضائها رؤساء الأديان الثلاثة، الاسلام والمسيحية واليهودية، وتجري الانتخابات مرة كل أربع سنوات ولذلك فإن المدة التي يقضيها المبعوث عادة في النيابة هي أربع سنوات غير أنه يسمح بأن يعاد انتخابة في نهاية هذه المدة[2].

إن الترشيح للمبعوثية يكون بإحدى طرق ثلاث:

١- أن يرشح الشخص نفسه بعريضة يقدمها إلى الوالي.

٢- أن يرشحه جمهور من الأهالي بعريضة يوقع عليها ٣٠٠ رجل على الأقل.

٣- أن يشرحه الحزب الذي ينتمي إليه.

وكانت طريقة الانتخابات تجري على درجتين: أولى وثانية أي: الانتخاب غير المباشر. وباستثناء أولئك الذين لا يحوزون الشروط التي تخولهم أن يكونوا ناخبين أو مرشحين، فإن جميع العثمانيين الذكور

1- د. إبراهيم خليل، المصدر نفسه، ص ٢٣٥.

2- د. إبراهيم خليل، المصدر نفسه، ص ٢٣٥.

لهم الحق في أن يكونوا ناخبين من الدرجة الأولى «برنجي درجة» ويحق لكل (٥٠٠) شخص بعد أن يسجلوا أسماءهم في سجلات خاصة، انتخاب مرشح من الدرجة الثانية (ثانوي) «ايكنجي» فإذا كان عدد ناخبي الدرجة الأولى أكثر من (٥٠٠) واقل من (٧٥٠) فمنهم ينتخبون مرشحاً واحداً وإذا كان أكثر من (٧٥٠) وأقل من (١٢٥٠) فينتخبون مرشحين اثنين وتتبع هذه النسبة ذاتها كلما ازداد عدد الناخبين[١].

أجريت الانتخابات لأول مجلس مبعوثان في ظل الدستور الجديد. وكانت جمعيه الاتحاد والترقي تشرف على عملية الانتخابات حيث لم يكن هناك أي منافس لهذا فقد سيطرت عليها بطريقة تسمح لأعضاء الجمعية أو المساندة لها لأن يشكلوا أكثرية برلمانية. وعلى الرغم من أن انتخابات سنة ١٩٠٨ قد جرت في معظم الولايات العثمانية بجو مشبع بالتفاؤل، إلاّ أنها سببت حوادث قتل في ولاية الموصل. ومن الطريف أن يترك لنا أحد الرحالة الانكليز صورة لما جرى في الموصل إبان انتخابات سنة ١٩٠٨ على لسان أحد مبعوثي لواء الموصل فقد التقى به على سبيل الصدفة على ظهر باخرة كانت تمخر عباب الماء في طريقها إلى أزمير (سمارنا) إذ قال المبعوث: «الحرية شيء جيد. ولكن هناك الكثير من الصعوبات. لقد قتل خمسين رجلاً في عملية انتخابي، وذلك لاعتقاد الناس أن هناك تلاعباً في إحصاء الأصوات الانتخابية، ولكن طالما كان الناس قلقين من ذلك فقد قرر أنه الأفضل إرسالي»[٢].

1- د. إبراهيم خليل، المصدر نفسه، ص ٣١٥.

2- د. إبراهيم خليل، المصدر نفسه، ص ٣١٦.

إن ما قاله مبعوث الموصل يدلّ على وجود تدخل مباشر في عملية الانتخاب، وأن هناك بوادر لوعي سياسي مبكر عند الموصليين الذين احتجوا – على ما يبدو – ضد محاولات السلطة للتلاعب بعدد الأصوات الانتخابية.

بدأ مجلس المبعوثان اجتماعه في ١٧ كانون الأول ١٩٠٨ وألقى السلطان عبد الحميد الثاني خطاباً في الجلسة الافتتاحية أعلن فيه رغبته في الإصلاح وزيادة عدد المدارس ونشر المعارف وإتمام ارتقاء نظام الجندية وإصلاح الدوائر المختلفة وقال: إن غايتنا الكبرى هي أن ندير البلاد بحسب الدستور[١].

فاز عن ولاية الموصل خمسة مبعوثين من مجموع ١٧ مبعوثاً يمثلون الولايات العراقية الثلاث (الموصل، بغداد، البصرة) والمبعوثون الخمسة هم:

عن لواء الموصل: محمد علي فاضل آل عبد الحافظ[٢] وداود يوسفاني[٣].

عن لواء السليمانية: الحاج ملا سعيد كركولي[٤].

عن لواء كركوك: محمد علي مصطفى تيردار[٥].

1- د. إبراهيم خليل ، المصدر نفسه ، ص ٢٣٦.

2- مسلم، كان رئيس كُتّاب في المحكمة الشرعية بالموصل قبل انتخابه.

3- مسيحي كلداني، كان عضواً في محكمة الاستئناف، بالموصل قبل انتخابه.

4- مسلم، عضو في مجلس إدارة اللواء.

5- مسلم، عضو في مجلس إدارة اللواء.

بلغت نفوس الموصل سنة ١٩٠٧ قرابة (٣٥١،٠٠٠ نسمة) مواطناً ذكراً. فإذا كان كل مبعوث يمثل ٥٠،٠٠٠ ذكر يوجب أن يكون لولاية الموصل ٧ نواب وليس ٥ نواب[١].

ومع ذلك لم يشارك ممثلو الشعب الحقيقيين في تلك الانتخابات[٢]، وهكذا فلم يتسنى للعراقيين أن يدلوا خلالها بآرائهم بحرية لا سيما أنها كانت أقرب إلى التعيين، منها إلى الانتخاب الحقيقي. هذا فضلاً عن أن معظم العراقيين، أحجموا عن الاشتراك في الانتخابات نظراً لأنهم لم يكونوا يدركون معناها، ولعلهم خافوا من أن تكون بمثابة خدعة يقصد منها سوقهم إلى الخدمة العسكرية، أو جباية الضرائب أو ما أشبه ذلك[٣].

وعليه فقد جرت الانتخابات بهدوء تام في بغداد على عكس ما جرى في الموصل حيث جرى حوادث قتل واضطراب، وأقيمت احتفالات كبيرة في عدد من المدن العراقية بمناسبة مغادرة النواب.

وأجرت الحكومات المحلية في الولايات العراقية، وبناء على أوامر تلقتها من الحكومة العثمانية – احتفالات كبيرة بمناسبة افتتاح البرلمان العثماني. فعلى سبيل المثال: احتفلت الحكومة المحلية في ولاية الموصل بتلك المناسبة بإطلاق المدافع، وبإيقاد القناديل والفوانيس ليلاً في كل من مركز

1- د. إبراهيم خليل ، المصدر نفسه ، ص ٢٣٦.

2- لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ص ٤٠٠.

3- د. علي الوردي، المصدر السابق، ج٣، ص ١٦٧.

الولاية وفي السناجق والأقضية التابعة لها[1]. هذا بالإضافة إلى برقية بعث بها والي الموصل ورئيس بلدية الموصل إلى الباب العالي[2].

1- صحيفة تقويم وقائع (استانبول) برنجي سنة: العدد، ٧٢، ٢٨ ذي القعدة، ١٣٢٦هـ، عن، جاسم محمد حسن، المصدر نفسه، ص ١٢٧.

2- المصدر السابق، العدد نفسه، ص ٦-٧ عن جاسم محمد حسن، المصدر نفسه ص ١٢٨.

الروح القومية في الموصل

لما برزت فكرة القومية في الدولة العثمانية،وتشعبت بذورها في البلاد العربية، كان نصيب الموصل أن اعتنق تلك الفكرة جماعة من خيرة الشباب وجعلوها مبدأ لهم. فأخذ الحماس منهم مأخذه وبدأن في مبادلة الأفكار الوطنية؛ وأثاره الشعور القومي وتوسيعه. وقد كان لذلك أسباب ومسببات منها:

١- أعمال جمعية الاتحاد والترقي، فإنه لما قبض رجالها بعد الانقلاب على زمام الحكم شرعوا بفتح الشُعَبْ والفروع لجمعيتهم في سائر مدن الدولة الرئيسية، فسارع الناس للدخول في هذه الجمعية والانتساب إلى فروعها، ومن جملتها فرع الموصل الذي انضم إليه أناس كثيرون من أبناء البلد، واتخذوا له نادياً دعوه (القلوب) (كلوب) وجعلوا منه مركزاً لإدارة الجمعية وعينوا مديراً لهذا النادي وجعلوه معتمداً على الجمعية أيضاً.

وأنشأوا في ذات الوقت مدرسة ابتدائية ملحقة بالجمعية أسموها (اتحاد وترقي مكتبي) جعلوا لها بناية خاصة وشعاراً خاصاً وصيروها مدرسة نموذجية كاملة الأثاث – كما سبق وأشرنا في محله – مستجمعة لوسائل التدريس والإيضاح ووحدوا أزياء الطلاب المدرسية في ثياب عسكرية واتخذوا لهم بنادق صغيرة خاصة بالطلاب الأحداث، فكانوا يحملونها ويسيرون في بعض شوارع المدينة على نظام الجندية وينشدون الأناشيد باللغة التركية، وعينوا في المدرسة من أعضاء الجمعية ومن

موظفي الحكومة معلمين يلقنوهم الأفكار التركية الطورانية والمبادئ الاتحادية، وكان مدير المدرسة الأستاذ أحمد عزت قاسم آغا من أهم أعضاء جمعية الاتحاد والترقي، وكان بنفس الوقت مؤتمن الجمعية، فيحضر الاجتماعات ويحفظ لديه ختم الجمعية وسجل المقررات فكان ذلك من بواعث استيقاظ بعض الشباب من أبناء الموصل وتنبههم إلى قوميتهم، وشعورهم بما يُحاك لها من دسائس[1].

٢- ما أثار في النفوس كتاب «أم القرى» وكتاب «طبائع الاستبداد» لعبد الرحمن الكواكبي الحلبي في الوعي للفكرة القومية.

٣- جريدة المفيدة البيروتية لصاحبها عبد الغني العريسي التي كان يتداولها بعض الشبان من أبناء البلد، وكذلك مجلة «لسان العرب» التي كانت تصدرها جمعية العَلَم الأخضر في استانبول والتي أصبحت فيما بعد تحمل اسم مجلة المنتدى الأدبي،حيث كانت تشيد بمحاسن السلف من العرب وتوقظ شعور القومية الذي كان في سبات عميق منذ قرون خلت وأزمنة مضت.

٤- الصحف والمجلات العربية التي صدرت في لبنان وسوريا وبغداد وهي طافحة بما يوقظ النيام ويثير كوامن الشعور بالعزّة العربية.

٥- ذيوع خبر تشكيل الجمعيات الوطنية العربية في مصر وسوريا ولبنان واستانبول وغيرها من المدن[2].

1- عبد المنعم الغلامي، أسرار الكفاح الوطني، ج١، بغداد، ١٩٥٨، ص ٢١.

2- عبد المنعم الغلامي، المصدر السابق، ج١، ص ٢٢- ٢٣.

من هذه العوامل مجتمعة تكونت أحاسيس قومية عنيفة في أفكـــار بعض الشباب، فتحفزوا للعمل والذب عن كرامة أمتهم ومقاومة كل من يحمل الكيد لها ويريد النيل منها.

وهكذا كانت الروح القومية قد أخذت تسري في النفوس. وهكذا كان الاتحاد الوطني ينتشر فيها ويتسع بالتدريج بفضل جهود العاملين حتى ارتكز على قواعد رصينة ومحكمة لا في النواحي السياسية فقط إنما تناول النواحي الأدبية والعلمية كذلك.

دار المعلمين بالموصل والفكرة القومية

كانت دار المعلمين في الموصل أيام حكم السلطان عبد الحميد الثاني تحتوي على صفين أول وثانٍ، ونظامها لا يجيز قبول أكثر مـــن عـــشرة طلاب في ذينك الصفتين على الدوام، وكان يقبل فيها من هم من طبقـــة العلماء يدرسون فيها مبادئ بعض العلوم خلال سنتين ثم يمنحون شهادة المدرسة التي تخولهم أن يكونوا معلمين، فيعينون بوظيفة التعليم لمـــدارس ابتدائية لا تزيد على صفين الأول والثاني في بنايـــة أحـــد المـــساجد أو الجوامع، وبعضهم يعينون خارج المدينة في القرى والأريـــاف أو أحـــد الأقضية[1].

ولما وقع الانقلاب العثماني تطور وضع هذه المدرسة فجعلت ذات ثلاثة صفوف واتسعت مناهجها على نمـــط دور المعلمـــين في البلـــدان العثمانية الكبيرة كاستانبول وغيرها. وأرسلت حكومة الاتحاد والترقـــي

1- عبد المنعم الغلامي، المصدر نفسه، ص ٢٤.

مديراً لها من الأتراك ومعلمين لبعض الدروس، فكان منهم معلم للطبيعيات وآخر لأصول التربية والتدريس وآخر اللالهيات – على حد تعبيرهم – أي لتدريس علوم الدين الإسلامي حتى أنهم أرسلوا معلماً للرياضة البدنية وللألعاب التي كانوا يعبرون عنها (جمناستيك). كما أرسلوا معلماً للموسيقى والأناشيد أيضاً. وكان أولئك المعلمون يتحمسون لقوميتهم وحكومتهم ولغتهم التركية ولا تخلو دروسهم عند إلقائها من الدعوة القومية التركية إلى درجة استفزت الطلاب ونفرهم من هذه الدعاية المقصودة بكل جد واهتمام. وكانت المدرسة في هذا الدور تقبل مائة وخمسين طالباً، وكان عدد الطلاب قد بلغ هذا النصاب، واستكملت المدرسة صفوفها الثلاثة فكان فيهم العربي والكردي والتركي والمسلم والمسيحي واليهودي. لأن دار المعلمين كانت المدرسة الوحيدة في ولاية الموصل التي كانت تضم حينذاك كلاّ من الموصل وأربيل وكركوك والسليمانية وتوابعها.

ومن هنا نشأت المناوأة بين إدارة المدرسة وأساتذها الذين يبغون تتريك العناصر غير التركية وبين الطلاب العرب الذين أخذوا يتعصبون لقوميتهم وعروبتهم، ويدخلون مع المعلمين في جدل وخصام دائمين.

وكان من المعلمين من الموصليين من هو متحمس للقومية العربية ومنهم من هو منحاز إلى جانب المعلمين الأتراك. وكان من المعلمين القوميين الضابط مولود مخلص، الذي كان يدرّس التاريخ المدني الإسلامي والتاريخ العثماني حسب مواضيع منهج الدراسة حينذاك، فكان لا يخلو

تدريسه من إلفات النظر إلى القومية العربية والإشادة بمجد العرب وحضّ الطلاب على السعي لتحصيل العلوم[1].

وكان الشيخ قاسم الشعّار قد عيّن لتدريس علم الدين وقواعد اللغة العربية وكان من الأساتذة المشجعين للطلاب على الاستمرار في العمل للدفاع عن القومية العربية والمحافظة عليها فاحسّت به إدارة المدرسة فأخذت تقاومه بما استطاعت، وأرادت التنكيل به فلم تفلح. وما كان منها إلاّ أن أخذت دروسه وأعطتها إلى أحد أبناء الترك من خريجي المعاهد الدينية في استانبول وعهدت إليه بتدريس الجغرافية للقارات الخمس في الصفوف الثلاثة وبتدريس قواعد اللغة الفارسية في الصف الثالث ظنها بأنه سيفشل في تدريس هذه العلوم. وبما أنه كان من خريجي المدرسة الإعدادية وكان من المتفوقين في تلك المدرسة وحائزاً على معلومات واسعة في هذه الدروس وفي غيرها بالنسبة إلى نبوغه وذكائه الفطري ألقى هذه الدروس بكل كفاءة وإتقان حتى أنه كان ينظم الشعر في الفارسية لبعض القواعد المهمة كي لا تغيب عن أفكار الطلاب، كما أنه كان ينظم مسائل علم الدين التي يلقيها على الطلبة باللغة التركية نظماً منسقاً، غير أنه كان صعب على الطلاب أن يكونوا محرومين من فيض معلوماته سواء أكانت في تدريس قواعد تجويد القرآن الكريم وتفسير آياته أو بالتوسع في المعلومات الدينية الاعتقادية التي لا بد لأبناء المسلمين من

1- الغلامي، المصدر نفسه، ص ٢٥.

معرفتها أو بتعليم اللغة العربية التي كانت قد قضت عليها الإدارة التركية في مدارسها إذ أنهم كانوا يدرسون قواعدها باللغة التركية[1].

أما المعلم الذي عهد إليه بتدريس الدين وقواعد اللغة العربية، فكان بين الطلاب من هم أكثر منه فهماً لهما لكونهم من طلبة العلوم الدينية قبل دخولهم إلى دار المعلمين، منهم محمد رؤوف الغلامي الذي أوكل إليه زملاؤه أمر إحراج المعلم بتوجيه الأسئلة إليه عند تدريسه بغية إجبار الإدارة على إعادة أستاذهم الأول الشيخ قاسم الشعار إلى تدريس هذين العلمين لهم فكان يورد عليه بعض الأسئلة سواء كانت في درس الدين أو في اللغة العربية فيحرجه حتى اضطره إلى طلب إعفائه من تعليم هذين المعلمين اللذين هما فوق مستواه العلمي فيهما، فرجع كل من المدرسين إلى دروسه وعاد الحق إلى نصابه[2].

ثم أن معلمي المدرسة من الأتراك وبعض المعلمين المواطنين أيضاً أخذوا يضايقون الطلاب ويهملون أمر تدريسهم على الوجه المطلوب، فقرر طلاب المدرسة من الصفوف الثلاثة بالإجماع أن يوفدوا بعض إخوانهم إلى مدير المعارف ليرفعوا إليه ما يشكوه الطلاب من ظلامة ويطلبوا إليه أن يعير التفاتاً إلى ما في المدرسة من إهمال في التدريس عن قصد أو عن غير قصد.

فذهب كل من مقدم الصف الثالث «نشأت المفتي» ومقدم الصف الثاني «حسين بن شهاب النعلبند» ومقدم الصف الثالث «سعيد بن سيد

1- الغلامي، المصدر نفسه، ص ٢٦.

2- الغلامي، المصدر نفسه، ص ٢٦.

يونس» لمقابلة مدير المعارف جليل بك في داره ومعهم محمد رؤوف الغلامي من الصف الثالث الذي كان يتزعم أعمال الطلاب من وجهة عامة، وكان في نفس الوقت معتمد الصفوف وكانت الاجتماعات تعقد بحضوره وفي محله.

ولما وصلوا جميعاً دار مدير المعارف المشار إليه استأذنوه بالدخول فأذن لهم وأجلسهم في غرفة الاستقبال، فسمع منهم ما شكوه وما طلبوه من إصلاح فوعدهم خيراً.

ولما كان مدير المعارف ركناً مهماً من أركان جمعية الاتحاد والترقي كان هو الرئيس الثاني لها في البلد بعد الرئيس الأول والي الولاية لم يرق له ما عرضوه عليه ولم يرتح إلى تلك المقابلة ولم يبقَ بالاً إلى تلك الشكاوى، بل اضمر لهم الشر وعقد سوء النية، فأوعز إلى مدير المدرسة بطرد الطلاب الثلاثة من المدرسة بصورة خاصة حيث كانت محاورتهم معه جريئة بالنظر إلى ما يشعر في نفسه من مكانة عالية، فلم يسع مدير المدرسة (عثمان بك البتليسي) إلاّ وكتب رسائل إلى أولياء أمور الطلاب الثلاثة يعلمهم فيها بطردهم من المدرسة وشطب أسمائهم من سجلاتها. فما إن علم رفيقهم محمد رؤوف الغلامي بالأمر إلاّ وأحضر جميع طلاب المدرسة ليلاً في المدرسة العلمية التي كان يدرس فيها والده الشيخ محمد سعيد الغلامي المسماة بمدرسة (محمود بك) الكائنة في محلة النبي جرجيس، فقرروا الإضراب عن المدرسة حتى يلغى أمر طرد الطلاب الثلاثة وامتنعوا عن الذهاب إلى المدرسة فعلاً، وشكلوا لهم صفوفاً ثلاثة في المدرسة العلمية المذكورة، وصار كل متفوق من الطلاب في درس من دروس دار

المعلمين يلقي ذلك الدرس على الطلاب عوضاً عن الحضور في مدرستهم لئلا تفوتهم أيام التحصيل مدة أيام الإضراب، وكانوا يخرجون إلى خارج المدينة – كانت تلك الأيام، أيام الربيع – فتلقى الدروس أيضاً هنالك في العراء حسب النظام، و لم يتخلف أحد من الطلاب عـن ذلـك رغـم اختلاف أجناسهم ومذاهبهم سواء من كانوا عن مبدأ واتفاق مع الزملاء أو كانوا مكرهين[1].

مضى على إضرابهم هذا سبعة عشر يوماً عملوا خلالها على عـدم تمكن أساتذة المدرسة من الذهاب إليها رغم إجراءات الحكومة من إيقاف الشرطة على باب المدرسة ومقاومة المانعين لدخولها. وفي خلال هذه المدة أبرق الطلاب إلى ناظر المعارف في الاستانة والى ناظر الداخلية والى مقام الصدارة (رئاسة الوزراء) ببرقية يشكون فيها ظلامتهم ويعدّون مـساوئ الإدارة وسوء تصرفاتها مع الطلاب، وأعطوا صوراً من تلك البرقيات إلى أمهلت الصحف في استانبول، فورد الجواب إلى والي الولاية بأن يتولى أمر الإصلاح بين إدارة المدرسة والطلاب، فاختار الوالي أربعة مـن وجهـاء البلد ليقوموا بهذا الأمر وهم: صالح افندي السعدي، ومحمد أفندي المفتي عم نشأت المفتي، وآصف وفائي أفندي، وأمجد أفندي العمري. فتنـاول بعض الطلاب عن مطاليبهم إلى أجل ينتهي برأس السنة الدراسية القادمة، وطلبوا إرجاع الطلاب المفصولين إلى المدرسة بشرط أن تمزق السجل فيها أمر فصلهم، حتى أن شاكر سليم آل القصاب الذي كان أحد طـلاب

1- الغلامي، المصدر نفسه، ص ٢٧.

المدرسة هتف في وجه مدير المدرسة عندما كان يحمل السجل بكلتي يديه قائلاً: «افتحوا عيونكم، نحن عرب، ولولا أنكم غرباء في بلـــدنا هـــذا، لأوقفنا على رؤوسكم الآن ألف فارس رافعين الرماح». فهتف الطلاب للعروبة. وعلت اصوات التصفيق في الفضاء[1].

وهكذا تم إرجاع الطلاب المفصولين. ومزّق أمر فصلهم من سجل المدرسة علناً.

وهكذا استمر النشاط القومي في دار المعلمين بالموصل إلى ما بعـــد قيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) حتى نيل الاستقلال الوطني عام ١٩٢١ ومن ثم حتى عام ١٩٢٥ على أثر المشكلة التي أثارها الأتراك ألاّ وهي مشكلة الموصل.

1- الغلامي، المصدر نفسه، ص ٢٧.

ضحايا الأحداث السياسية في عهد الاتحاديين

ومن الأحداث التي شهدها الموصل، وولاية الموصل، في هذه الفترة، أن الحكومة العثمانية كانت قد وضعت مسؤولية الأحداث التي ثارت في المنطقة الكردية على عاتق زعيم الأسرة البرزنجية، الشيخ سعيد، مما دفعها إلى إبعاده إلى الموصل واحتجازه فيها[١]. وكان أن قتل الشيخ سعيد في الموصل في أوائل شهر كانون الثاني سنة١٩٠٩[٢].

ولما كنت أرجّح رأي أو رواية المطران بولص دانيال فإني أنقلها هنا نصاً عن مذكراته اليومية الموجودة (نسختها الخطية) في خزانتنا[٣].

1- راجع: سون، رحلة متنكر، ج١، ص ٢٤٤. الغلامي، الضحايا الثلاث، الموصل مطبعة الهدف، ١٩٥٥، ص ٦. المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ص ٥٨. ذكر أحمد الصوفي في كتابه: تاريخ المحاكم والنظم الإدارية في الموصل، ص ٣٧. أن الحكومة العثمانية استدعت الشيخ سعيد إلى استانبول.

2- كان سبب مقتل الشيخ سعيد، تطور حادث تحرش قام به أحد أصدقاء أبناء الشيخ سعيد بامرأة موصلية، وقد ترتب على قتله أن تفشت الفوضى في الموصل، وضجة كبيرة في العراق ولا سيما في المدن الكردية كالسليمانية وكركوك حيث نشبت سلسلة من الثورات والاضطرابات وينبغي أن ننوه بأن هناك رأيا يقول: بأنه كان لجمعية الاتحاد والترقي ضلع في مقتل الشيخ سعيد. راجع: أحمد الصوفي، المصدر السابق، ص ٣٨-٣٩. رفيق حلمي، مذكرات، ج١، ص ٤٣-٤٤. سون، المصدر نفسه، ج١، ص ١٢٦- ١٢٧. ومذكرات المطران بولص دانيال، ونحن نرجح رواية هذا الأخير لأنه كان شاهد عيان.

3- المطران بولص دانيال، مذكرات، وقائع سنة ١٩٠٩، ص ٢-٣.

«... يوم الثلاثاء ٥ كانون الثاني ١٩٠٩ وثالث يوم من عيد الأضحى[1] خرجت نساء المسلمين حسب عادتهم الجارية في الموصل إلى باب الطوب[2] وهن مزينات بحليهنّ. دخل بينهن أحد جنود السليمانية[3] وأهان إحداهن. فرأى جندي آخر من عسكر الموصليين وصار يؤنبه. فما كان من العسكري السليماني الغريب إلاّ أن استلّ الخنجر وضرب العسكري الموصلي. ولم يكن غير القليل حتى حضر شقيق الموصلي وطعن الجندي الغريب بخنجره فحمي وطيس الفتنة وعلا الصياح وجاء نحو خمسين عسكرياً من عسكر السليمانية وكركوك وأربيل وغاروا على الموصليين وكان هؤلاء قد قتلوا منهم سبعة أشخاص فقتل العسكر منهم عشرين. فحينئذ تراكض أهل الموصل إلاّ النصارى منهم فانهم لزموا بيوتهم وسكرّوها خوفاً وصار الاسلام ينهبون بعض الدكاكين وكسروا النواعير وأخذوا أسلحتهم ليحاربوا العسكر الغريب. وتوجّه بعضهم إلى قبة حمام الصالحية وبعضهم كسروا باب خان عبد الباقي أفندي حمو القدو وصعدوا إلى سطحه، وأخذوا يطلقون بنادقهم على العسكر الغريب وكان الرصاص قد نفذ من عنده فألزموا قائدهم أن يعطيهم لزومهم

1- يذكر المطران بولص نفسه تاريخاً آخر ليوم الحادثة في وقائع سنة ١٩٠٨ ص ٨-٩: «يوم الاثنين ٤ كانون الثاني ١٩٠٩، ثاني يوم عيد الأضحى».

2- إن ساحة باب الطوب يمكن تحديدها اليوم بالساحة الموجودة الآن أمام بناية مركز شرطة مكافحة الجريمة وفي وسطها تمثال أم الربعين وقبالته النافورة.

3- جنود السليمانية يقصد بهم الجنود الأكراد القادمين من مدينة السليمانية.

الظابطية[1] فلم يرضَ فقتلوه ودخلوا مخزن السلاح وأخذوا البنادق واستأنفوا إطلاق الرصاص على الأهالي وهم داخل ثكنة يطلقون بنادقهم من الشبابيك. ودامت الحال على هذا المنوال من الساعة الثامنة من النهار إلى الساعة الثالثة من ليلة الأربعاء. وقد حاولوا أن يهجموا على الحبس ليطلقوا المسجونين. غير أن دولت الوالي حضر إلى محل الواقعة وأمر العسكر بالمحافظة على الأمن والنظام. وعندما كان الوالي راجعاً أصيب بحجر في يده. وفي الساعة الثالثة من الليل التمس العسكر الغريب الدخالة (الأمان) من الموصليين والمغفرة والعفو، وسلموا أسلحتهم للحكومة فأخذ الموصليين، العسكر الغريب إلى قشلاق العسكرية وحبسوهم. وفي هذه الليلة اتفق المسلمون الموصليون على قتل الشيخ سعيد آغا السليمانية.

« ويوم الأربعاء ٦ كانون الثاني ورابع عيد الأضحى اجتمع جمهور غفير من الإسلام وأمامهم البيرق الأخفر والطبل والنساء تهلل لهم وذهبوا إلى الثكنة الملكية عند الوالي وألّحوا عليه بأن يسمح لهم بقتل الشيخ سعيد المذكور فلم يرضَ بل أمر بحبسه فذهب سبعة أنفار من الجند بأمر الوالي ليأتوا بالشيخ وأتوا به وكان راكباً جواداً ومريده كان حاملاً أمامه القرآن فهجم عليه القوم المتجمهر وضربوه وخادمه بالخناجر ووقع قتيلاً يختبط بدمائه أمام الثكنة الملكية. وتركوه صريعاً وارتدوا إلى بيته وقتلوا ابن الشيخ وثمانية عشر من تبعته..... ثم نهبوا بيت الشيخ سعيد، وبيت مصطفى أفندي، خان الحاج محمد الصابونجي..... ودخل العسكر إلى

1- يقصد بذلك حاجتهم من العتاد والسلاح.

الثكنة العسكرية وأغلقوا أبوابها..... واختفى الوالي أيضاً في الثكنة الملكية وأغلقوا أبوابها خوفاً من الأهالي[1].

صدى الحادثة في كركوك والسليمانية

لما وصلت أنباء هذه الحادثة مدينة كركوك والسليمانية، حدث لها وقع كبير بين السكان وخاصة اتباع الشيخ سعيد ومريديه والموالين له من أبناء العشائر وفي مقدمتها عشائر الهماوند، فثارت النقمة وعم السخط وتوترت الأوضاع وأعلن العصيان والتمرد على الحكومة ثأراً للشيخ سعيد.

ولكنهم لما علموا بأن الشيخ محمود ابن الشيخ سعيد وبعض ذويه وأتباعه موقوفين في الموصل، قام بعض الوجهاء من أهالي كركوك وقدموا طلباً إلى الحكومة في مركز الولاية بالموصل يرجون إخلاء سبيلهم وفي مقدمتهم الشيخ محمود، فلم يسع والي الموصل إزاء هذا إلاّ أن يسفر ليلاً الشيخ محمود، ومن معه مع مفرزة من الجند إلى كركوك تهدئة للحالة.

ولكن الشيخ محمود ما كاد يصل كركوك إلاّ وثارت العشائر ضد من كان السبب في نفي الشيخ سعيد إلى الموصل من سكان مدينة السليمانية.

لذلك فإن حكومة الموصل أعطت أوامرها إلى متصرف السليمانية بوجوب ترك المدينة والسفر إلى بغداد، لكن العشائر الثائرة نهبت أمتعته في

1- للمطران بولص دانيال، رواية ثانية لهذه الحادثة فيها بعض الاختلاف بمعلوماتها عن هذه سنحقق النصين انشاء الله مع دراسة وافية مستقبلاً.

الطريق واضطرته إلى العودة إلى السليمانية، وبقيت المدينة في خوف واضطراب إلى أن قدم رشيد باشا والي الموصل الجديد بالأصالة فمكث في الموصل يوماً واحداً وسافر إلى كركوك، ومنها أخذ معه الشيخ محمود إلى السليمانية وهدأت الحالة بهذا الإجراء[1].

ولما عاد من السليمانية والي الموصل رشيد باشا بدأ فوراً بإجراء التحقيقات اللازمة في قضايا حوادث العيد،فأوقف عدداً كبيراً من الأهالي منهم رشيد أفندي العمري والشيخ إبراهيم أفندي الرومي وعلي أفندي الإمام ومصطفى الشريفة ومحمود العزاوي المعروف بأبي جانكير ويحيى بن أيوب الحاويس والمدعو نينش الدلال وأخوه شمسي وكثير غيرهم. وبعد أخذ إفادات المتهمين وسماع شهود الاثبات من سائر الطبقات أفرجت الحكومة عن الكثير من الموقوفين وفي المقدمة رشيد أفندي العمري والشيخ إبراهيم أفندي الرومي وعلي أفندي الإمام. في حين أنه بقي في السجن مائة وثلاثون رجلاً وثلاثة عشر امرأة[2].

عند ذلك أوفدت حكومة استانبول محققين (مستنطقين) من ديار بكر إلى الموصل لإجراء محاكمة الموقوفين، وقد دامت المحاكمة نحو سنة ونصف السنة وصدرت القرارات بحبس خمسين شخصاً لمدة ثلاث سنوات وبحكم الإعدام على ثلاثة عشر شخصاً من جملتهم أبو جانكير محمود العزاوي ويحيى بن أيوب الحاويس ونينش الدلال، غير أن قرارات هذه الأحكام لما أرسلت إلى استانبول للمصادقة عليها عادت بالنقض

1- الغلامي، الضحايا الثلاث، ص ٢١.

2- الغلامي، المصدر نفسه، ص ٢٢.

والبراءة لجميع المحكومين فأطلق سراحهم باستثناء (أبي جانكير) فإنه بقي رهين السجن بسبب قضايا أخرى لعدة سنوات. ومما تجب الإشارة إليه أن يحيى بن أيوب الحاويس قد مرض في السجن وتورم رأسه فمات قبل وصول قرار النقض والأفراج عن المحكومين من الاستانة. والجدير بالإشارة أيضاً أن نينش الدلال كان قد ذهب إلى بغداد في أيام الاحتلال الانكليزي واستخدم في مصلحة الحراسة الليلية، فقتل بمحلة الصابونية و لم يعرف قاتله.

الحادث الثاني

أما الزعيم الكردي عبد السلام البرزاني – الذي كان نفوذه قد شمل المنطقة الواقعة بين رواندوز شرقاً والعمادية غرباً، وبين الزاب الكبير جنوباً والحدود التركية شمالاً[1]– فقد أعلن ثورة ضد الحكومة العثمانية بسبب محاولتها زيادة الضرائب عليه[2]. ومن الجدير بالذكر أن الشيخ عبد السلام كان قد اعتاد على أن يدفع مبلغاً مقطوعاً سنوياً إلى الحكومة المحلية في الموصل[3]. وأسندت الحكومة الأخيرة إلى الشيخ البارزاني، تهمة

1- حسن مصطفى، البرزانيون وحركات برزان، ١٩٣٢-١٩٤٧، ط١، بيروت، منشورات دار الطليعة ١٩٦٣، ص ٢٩.

2- ذكر أحدهم أن سبب تدهور العلاقات بين الحكومة العثمانية وبين الشيخ عبد السلام يعود إلى لجوء الأخير إلى أسلوب القوة لتوسيع مناطق نفوذه. أنظر: محمد البريفكاني، حقائق تاريخية عن القضية البارزانية، بغداد، ١٩٥٣، ص ٧.

3- معروف جياووك، مأساة برزان المظلومة، بغداد، ١٩٥٤، ص ٥٥.

التآمر ضد الدولة العثمانية ، وطلب المساعدة من روسيا ضدها[1]. وعلى الرغم من أن الشيخ عبد السلام البارزاني كان قد أحرز انتصاراً على القوة التي أرسلتها السلطات الحكومية ضده، وأوقع فيها خسائر كبيرة[2]. إلاّ أن تلك السلطات استطاعت في النهاية دحره واستعادت المناطق كافة التي كانت تحت سيطرته، مما حدا به إلى الفرار إلى منطقة حكاري شرق الأناضول[3]. واعتقلت السلطات الحكومية، على أثر ذلك عدداً من أعوانه، ونفت نساءه إلى الموصل[4].

ولما قبض رجال الاتحاد والترقي لأول مرة على زمام الحكم بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني نظروا إلى الشيخ عبد السلام بن الشيخ محمد بصفة عاص متمرد على الدولة، واعتبروا كل الشكاوي والإشاعات وتقارير الموظفين الملفقة عليه حقيقة واقعة قبل أن يحققوا فيها ويراعوا ظروفها، فجرد عليه محمد فاضل باشا الداغستاني أيام ولايته على الموصل قوة كبيرة من الجيش مجهزة بالمدافع أوقعت بأعوانه ودخلت قريته (بارزان) وخربت زاويته واضطرته إلى الهرب[5].

ولما سقطت الوزارة الاتحادية وتولى الحكم رجال الحزب والائتلاف عقب خلع السلطان عبد الحميد وبواسطة من والي بغداد ناظم باشا

1- ويكرام، مهد البشرية، ترجمة جرجيس فتح الله، بغداد، ١٩٧٧ ، ص ١٣٢.

2- صديق الدملوجي، اليزيدية، ص ٥١١.

3- محمد البريفكاني، حقائق تاريخية عن القضية البارزانية، ص ٧-٨.

4- ويكرام، مهد البشرية، ص ١٣١- ١٣٢.

5- الغلامي، الضحايا الثلاث، ص ٣٨.

وذلك قبل أن يستدعي إلى تولي وزارة الحربية في استانبول من قبل أركان الجمعية المذكورة الذي هو أحد أقطابها، فرأى هذا الوالي أن المصلحة تقضي بوجوب اسدال الستار على كل ما أسند إلى الشيخ البارزاني وما ألصق به من التهم، فأصدر العفو عنه وعن كافة البارزانيين، بل وذهب أسعد باشا الدرزي والي الموصل بالوكالة إلى أبعد من ذلك فطلب من (الباب العالي) منح وسام إلى الشيخ عبد السلام[1].

1- ودارت الأيام ثلاث دورات وإذا الأيام تضع نهاية المطاف لهذه القضية فيلقى القبض على الشيخ عبد السلام من قبل الوالي سليمان نظيف الذي شكل مجلساً عسكرياً لمحاكمته ليصدر قراره بالإعدام والذي نفذ مساء يوم (١) كانون الأول سنة ١٩١٤. وللتفصيل راجع الغلامي، الضحايا الثلاث، ص ٢٧-٥٢.

خلع السلطان عبد الحميد والثورة المضادة

لم يستلم الاتحاديون الحكم مباشرة على الرغم من أنهم شكلوا الأكثرية في مجلس المبعوثان، ولكنهم حرصوا على أن يكون السلطان عبد الحميد الصدر الأعظم تحت رقابتهم الشديدة وإشرافهم المستمر، ومع هذا فقد أخذت قوى الثورة المضادة تعمل لإعادة البلاد إلى ما كانت عليه وتمثلت هذه القوى بما سمي آنذاك «اتحاد محمدي» أي الجمعية المحمدية.

تألفت الجمعية المحمدية في الاستانة واتخذت مظهراً دينياً، وهي في الواقع ذات هدف سياسي. ومن زعماء هذه الجمعية، حمدي جاويش ويسانده واعظ الاستانة درويش وحدتي[1]. وقد تركزت دعوة الجمعية على وجوب الوقوف ضد الدستور لمخالفته، على حد اعتقاد زعماء الجمعية الشريعة الاسلامية. وفي ١٣ مارث ١٣٢٥ رومية الموافق ١٣ نيسان ١٩٠٩ م تجمع عدد من الجنود بقيادة حمدي جاويش في ميدان آيا صوفيا في الاستانة وأعلنوا تمردهم وانطلقوا في تظاهرة ضمت عدداً من مؤيديهم وهو يهتفون: «شريعت ايسترز، شريعت ايسترز» أي نريد الشريعة، نريد الشريعة. وقد حاصر المتظاهرون مجلس المبعوثان وطالبوا بسقوط الوزارة وتطبيق حكم الشريعة كما أرسلوا وفداً إلى السلطان عبد الحميد طالبين إلغاء الدستور، وهاجموا كذلك إدارة مطبعة طنين وحطموها[2].

1- د. إبراهيم خليل، ولاية الموصل، ص ٤٩.

2- د. إبراهيم خليل، ولاية الموصل، ص ٤٩.

انتشرت أنباء الثورة المضادة في الولايات العثمانية حيث كان للجمعية المحمدية فروع فيها. وفي الموصل تشكل فرع للجمعية المحمدية لمناوئة جمعية الاتحاد والترقي في العلماء ورجال الدين الذين كانوا يميلون إلى السلطان عبد الحميد[1] وقد نشرت جريدة نينوى في عددها الصادر في ٢ تموز ١٣٢٥ مقالاً قالت فيه:

«وردت الصحائف إلى الموصل بتشكيل هذه الجمعية في الاستانة وتكاثرت أنباها من غير أن يعلم أحد ما هي وعلى ما ابتناؤها. وأيضاً وردت رسالة برقية بذلك من بعض من قام بالفساد ممن هناك إلى بعض الذوات يحرض فيها على تشكيل هذه الجمعية في الموصل». وقد نفت جريدة نينوى خبر تأسيس فرع للجمعية المذكورة في الموصل وذلك الشخص الذي أرسلت إليه البرقية «استشار .... ذوي الآراء وعرض الرسالة البرقية على العلماء، وكأنهم جزاهم الله خيراً إلى ما غاب عنهم من وراء ستر رقيق وعلموا أنها كلمة حق أريد بها باطل... (فأصروا بأن) يكون جواب الرسالة مواعيد عرقوب إلى أن انجلى الغبار». أما جريدة المقتبس الدمشقية فأكدت وجود الجمعية المحمدية في الموصل إذ تسرّب إليها خبر من الموصل بذلك[2] وتطرقت المس بل، وكانت في الموصل

1- ذكرت المس بل أن أعضاء الجمعية المحمدية في الموصل كانوا قد التجأوا إلى المسلمين من الطور القديم والذين كانوا فزعين من أنباء التجاوز على الشريعة. كما لجأوا إلى الجهلة الذين كانت المساواة بين المسلمين والمسيحيين تقلقهم وبعبارة أخرى أولئك الذين يفهمون المساواة بشكل غامض. أنظر، د. إبراهيم خليل، ولاية الموصل، ص ٤٩.

2- د. إبراهيم خليل، ولاية الموصل، ص ٥٠.

آنذلك، إلى نشاط الجمعية المحمدية في أعقاب مقتل الشيخ سعيد البرزنجي في الموصل في ٥ كانون الثاني ١٩٠٩ – كما سبق وأشرنا – فقالت أن أحد أعضائها قام بجولة واسعة في الاسواق لجمع تواقيع المؤيدين للجمعية، وان نقيب اشراف الموصل رفض عندئذ أن يوقع المضبطة أو أن يتعاون مع الجمعية. وقالت أن الثورة المضادة لم تكن مفاجئة، في أي حال من الأحوال أعضاء الجمعية. وذكر أحد المعاصرين أن من أعضاء الجمعية المحمدية يوسف الرمضاني رئيس العلماء، والشيخ محمد الصوفي، وداود أفندي الصايغ مدير المدرسة الدينية في جامع جمشيد ومحمد ضياء الدين الشعار ومصطفى أفندي آل بكر أفندي والشيخ إبراهيم القصاب وقال: أن المنتمين إلى الجمعية عقدوا اجتماعاً في مقرها الكائن في المدرسة الأحمدية في باب السراي بالموصل وذلك بعد سماعهم بأخبار الثورة المضادة ألقيت فيه بعض الخطب التي دارت حول ضرورة المحافظة على الشريعة الاسلامية والالتفاف حول السلطان عبد الحميد[١].

استقالت وزارة حلمي باشا وخلفتها وزارة توفيق باشا وهرب معظم قادة جمعية الاتحاد والترقي وقتل عدد منهم، وتداركت الكتل السياسية في الأستانة الأمر بأن أعلنت عن تشكيل تجمع عام باسم «جمعية الاتحاد العثماني ضم النواب العرب ونواب الأرمن والنادي الكردي ونواب الألبان وجمعية العلماء وهدف التجمع الحفاظ على الدستور»[٢].

1- د. إبراهيم خليل، ولاية الموصل، ص ٥١.

2- د. إبراهيم خليل، ولاية الموصل، ص ٥١.

أبرق محمود شوكت قائد حامية مقدونياً إلى الاستانة في ١٦ نيسان ١٩٠٩ بأنه عائد إليها لإقرار النظام وأنه سيبذل كل جهوده في سبيل الدستور. تحرك من سلانيك يرافقه أنور ونيازي ودخل العاصمة وأصدر بيانات عامة بتوقيع «قائد الجيش الثالث وقائد الحركة الانقلابية قال في أحدها: «أنه بعد مرور ثلاثة اشهر على نيل الحقوق الدستورية ظهرت حركات من قبل أناس خونة. ولهذا فقد اتخذ الجيش، الذي هو عماد البلاد، الاجراءات التي تحول دون انتشار مثل هذه الحركات الرجعية إلى الولايات العثمانية الأخرى وأعيد الأمن والانضباط وسوف يقدم هؤلاء الأشخاص إلى المحاكمة لمحاسبتهم على الدماء البريئة بموجب الشرع الشريف»[١].

أخذت جمعية الاتحاد والترقي تنادي بالويل والثبور قائلة: «أن السلطان عبد الحميد يريد أن يمحو الدستور، ويفتك بحماته وأبطاله ليسترد ما كان يتمتع به من الحكم المطلق»[٢].

اجتمع مجلسي الأعيان والمبعوثان في ٢٧ نيسان ١٩٠٩ في جلسة مشتركة قرروا فيها خلع السلطان عبد الحميد وإجلاس أخيه السلطان محمد رشاد باسم «محمد الخامس» على عرش الدولة العثمانية ونفي السلطان السابق إلى سلانيك، وأسرع المركز العام لجمعية الاتحاد والترقي فابرق إلى فروعه في الولايات بذلك[٣].

1- د. إبراهيم خليل، ولاية الموصل، ص ٥١.

2- أحمد عزت الأعظمي، القضية العربية، ج١، ص ٩١.

3- د.إبراهيم خليل، ولاية الموصل، ص ٥٢.

تباينت ردود الفعل تجاه خلع السلطان عبد الحميد في البلاد. ففي الوقت الذي عمت بعض الولايات موجة من الفرح والابتهاج تلقت الموصل نبأ خلع عبد الحميد بالحزن الشديد إذ خرج الناس في الشوارع عند سماعهم النبأ وهم يهتفون «لقد سقط الآن عمود من أعمدة الاسلام»[1]

إن الكيفية التي تلقت بها الموصل نبأ خلع عبد الحميد تدل دلالة واضحة على مدى تغلغل النـــزعة الدينية في نفوس الموصليين، وذلك لأنهم كانوا ينظرون إلى السلطان نظرة فيها الكثير من القدسية ويعتقدون أن الشريعة الاسلامية توجب على المسلم طاعته لأنه بمثابة ولي الأمر.

ولقد روي أن الموصل كانت المدينة الوحيدة في الدولة العثمانية التي بكى رجالها في الشارع عند سماعهم بخلع السلطان عبد الحميد[2].

أصبح الاتحاديون بعد عبد الحميد السلطة الحقيقية في البلاد فقد بدأوا حملة اعتقالات واسعة في العاصمة وفي الولايات. ونشرت جريدة المقتبس الدمشقية خبراً وردها من الموصل جاء فيه: «أن الحكومة قبضت على قسم من أهلها اتهموا بأنهم من الجمعية المحمدية المعلومة وبين المتهمين بعض النساء... وأن في الموصل ستة مستنطقين (حكام تحقيق) يعملون

1- د. إبراهيم خليل، ولاية الموصل، ص ٥٢.

2- روى لي ذلك الدكتور محمد صديق الجليلي بتاريخ ٢٤ نيسان ١٩٧٧م. كما يذكر دبليو، أي

، ويكرم، وادكار تي. أي . ويكرم، مهد البشرية، الحياة في شرق كردستان، ترجمة جرجيس فتح الله، بغداد، ١٩٧١، ص ٨٠.

الليل والنهار لإنجاز الإفادات وإرسال المتقهقرين إلى الاستانة»[1]. وقد نفت جريدة نينوى بعددها الصادر في ٢ تموز ١٣٢٥هـ هذا الخبر قائلة: «نأمل من صاحب المقتبس أن يقتبس أخبار صدق يهتدي بأنوارها ولا يعتمد على أكاذيب...إذ كفى من ألقى إليه هذا الخبر كذباً أنه يحدث بكل ما سمع إذ ليس لهذه الجمعية في الموصل من أصل ينتمي إليه أو فرع يعول عليه أو خبر يذكر أو أثر يسطر»[2] وقد أكد أحد المعاصرين تقديم بعض أعضاء الجمعية إلى المحاكمة بتهمة انتمائهم لجمعية معادية للنظام الشرعي، ولا ريب في أن تنفي ذلك جريدة نينوى وهي لسان الاتحاديين[3].

1- جريدة نينوى، ٢ تموز ١٣٢٥ (١٥ تموز ١٩٠٩). عن دكتور إبراهيم خليل، ولاية الموصل، ص ٥٣.

2- المصدر السابق، ص ٥٣.

3- د. إبراهيم خليل، ولاية الموصل، ص ٥٣.

الموصل في مذكرات الرحالة الأجانب في فترة الحكم العثماني (١٥٣٤- ١٩١٨)

تقديم:

جذبت الموصل لموقعها الجغرافي ومركزها التجاري ومكانتها الثقافية الكثير من الرحالين العرب والأجانب ابتداءً من زينفون الذي وصلها في تشرين أول سنة ٤٠١ قبل الميلاد، ومروراً بابن جبير الذي زارها سنة ٥٨٠هـ/ ١١٨٤م وابن بطوطة ١٣٠٣ - ١٣٧٧.

وفي العصور الوسطى قصدها قسم من الرحالين الأجانب بدءاً من بنيامين التطيلي الذي قدم إليها عام ١١٧٣، وماركو بولو عام ١٢٧٣، وريكالدو بنيني عام ١٢٩٠م.

أما الفترة التي نحاول أن ندرس من خلالها أحوال مدينة الموصل فهي فترة الاحتلال العثمانية الممتدة ما بين سنة ١٥٣٤ وسنة ١٩١٨، وقد زارها عشرات الرحالين بدءاً من راوولف الذي قصدها عام ١٥٥٦ وانتهاء بالميجر سون الذي زارها سنة ١٩٠٧، فتركوا لنا في مذكراتهم ومشاهداتهم الكثير من الانطباعات العامة والشخصية تخبرنا عن أحوال الموصل ورقيها، ونحن في دراستنا هذه سنقتصر على الفترة هذه فنبين من خلال هذه المدونات في المذكرات أحوال المدينة الإدارية والثقافية واجتماعية والاقتصادية خلال هذه الحقبة من تاريخ الموصل العريق.

ونحن إذ نورد هنا في دراستنا هذه، إنما نورد ما وصل إلينا من المذكرات المترجمة. أو غير المترجمة، والتي تمكنا من دراستها، وقد فاتنا

الكثير من مذكرات الرحالين لم نحظ بها، ولكانت تسد فراغاً كبيراً في دراستنا هذه، ومع ذلك فقد استندنا هنا على مذكرات أكثر من عشرين[1] رحالة زاروا الموصل في فترات متقاربة أو متباعدة، هذا أولاً.

وثانياً، ليس كل ما يورده هؤلاء الرحالين هو حقيقة أو من واقع المدينة، فلا تكاد تخلو من دس وأغراض شخصية مكشوفة من اليسير الوقوف عليها خاصة إذا ما تردد القول بين رحالين زارا المدينة في فترة متقاربة، ولهذا ندعو القارئ الكريم، والباحث اللبيب أن يقف على ذلك بنفسه، وهذا أولى للناحية العلمية الرصينة..

وأخيراً في دراستنا هذه أهملنا كثيراً من القضايا التي اعتبرناها من باب الإطالة والإسهاب كالكلام عن الفتن والاضطرابات الداخلية. أو الحوادث الأرضية والطبيعية، أو وصف الجوامع والمساجد والكنائس وغيرها. واقتصرنا مع التركيز المكثف على النواحي الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية كما سبق وأشرنا، على أمل اللقاء في بحوث أخرى نتناول فيها ما تركناه الآن.

1- نود ايراد أسماء الرحالين الذين استندنا في بحثنا على مذكراتهم بحسب تاريخ مجيئهم للموصل: راوولف ١٥٥٦، تافرنييه ١٦٤٤، تيفنو ١٦٤٤، فنشنسو ١٦٥٦، أوتر ١٧٣٦، لانزا ١٧٥٦، نيبور ١٧٦٦، أوليفييه ١٧٩١، جاكسون ١٧٩٧، مرزا أبو طالب ١٨٠٣، بكنغهام ١٨١٦، وليم هود ١٨١٧، جون آشر ١٨٦٤، بادجر ١٨٤٩، بدج ١٨٨٩، ويكرام ١٨٩٨، الميجر سون ١٩٠٧ وغيرهم يجدهم القارئ الكريم في هوامش البحث.

أولاً: نظام الحكم والإدارة

قسم العثمانيون العراق إلى ثلاث ولايات هي الموصل وبغداد والبصرة، وعلى راس كل ولاية من هذه الولايات والٍ يجري تعيينه وعزله من قبل السلطان. فيقول الأب دومينيك لانزا[1]: «... إن الباب العالي هو الذي يرسل باشا الموصل، ولكنه كثيراً ما كان يضطر حذراً من إغاضة باشا بغداد إلى عزل أو نصب من يطلب هذا الباشا اقصاءه أو توليته والحقيقة هي أن كل باشا يأتي الموصل وهو غريب عنها، لا يكون له فيها من السلطة إلا بقدر ما يسمح له بها الوجوه المتنفذون في البلدة. وهؤلاء حسب رغباتهم يثيرون الشعب على الباشا أو يلقون الشقاق بين الينكجرية كي يقتتلوا بينهم بحيث يبقى الباشا في السراي، غير قادر على استعمال سلطته»[2].

وكان الوالي يعتبر بمثابة نائب السلطان لأنه كان يتمتع بسلطة مطلقة فله قيادة القوات المسلحة وله فرض الضرائب وله تطبيق الأنظمة والقوانين وإقامة العدالة. وعلى عاتقه تقع إشاعة النظام واستتباب الأمن، وعلى كاهله يرتكز عبء تنفيذ الأشغال العامة وإدارة الأعمال الحكومية، ويرتبط بسلطته مرؤوسوه وهكذا نرى بهذا التعداد للمهمات أهمية سلطاته

1- الأب دومينيك لانزا: ولد في تورينو بإيطاليا عام ١٧١٨، دخل الرهبانية الدومنيكية بروما سنة ١٧٤٩ له إقامتان في الموصل الأولى من ٣١ كانون ثاني ١٧٥٤ إلى ٢٢ آذار ١٧٦١، والثانية من ٢٥ آذار ١٧٦٤ إلى ٢٣ أيار ١٧٧٠م. عرب مذكراته عن النص الايطالي القس روفائيل بيداويد، الموصل ١٩٥١.

2- مذكرات الأب لانزا، ص ١٥.

وخطورة الدور الذي أسند إليه القيام به رغم أن ولايته كانت صغيرة الرقعة.

يقول الرحالة أوليفييه[1]: «مساحة هذه الباشاوية قليل جداً، لا يمتد في الجزيرة إلى أبعد من أسكي موصل وكسيك كوبري، لكنها تمتد في الجنوب إلى تكريت، وفي شرقي دجلة إلى الزاب الكبير والى جبال كردستان الأولى..»[2].

ويؤكد لنا ذلك الرحالة نيبور[3] أيضاً بقوله: «إن ولاية الموصل صغيرة تمتد على جانب دجلة الشرقي بمسيرة تسع ساعات جنوباً حتى نهر الزاب الكبير. وبمسيرة ثماني ساعات باتجاه الشمال، وهذه المنطقة محتشدة بالسكان، أما الجانب الغربي من نهر دجلة فإنه خال من السكان ويكاد هذا القسم من ولاية الموصل يعد متمماً للبادية.. ويقدر عدد القرى الواقعة في ولاية الموصل بنحو ثلاثمائة قرية..»[4].

وإذا ما كان الوالي شهماً غيوراً متوقد الحماسة شاعراً بمسؤولياته بارعاً في تصريف الشؤون كان لاقليمه أن يعيش في سلام ووئام

1- أوليفييه: رحالة فرنسي رحل إلى مصر وفارس وديار الإمبراطورية العثمانية بأمر الحكومة الفرنسية، وكتب مذكراته بثلاثة أجزاء.

2- مذكرات أوليفييه، ص ٦. حسب المخطوطة التي في خزانتنا.

3- كارستن نيبور: رحالة ألماني ولد عام ١٧٣٣. بعثه ملك الدانمارك ببعثة علمية سنة ١٧٦٠، فزار مصر وجدة وصنعاء، ومنها إلى بومبي في الهند، ومنها قصد الخليج العربي وفي أوائل آب وصل البصرة من عام ١٧٦٥، ووصل الموصل في ١٨ آذار ١٧٦٦ وانتهت حياته سنة ١٨١٥.

4- مذكرات نيبور، ص ١١٣ – ١١٤.

واطمئنان، وإذا كان على العكس من ذلك شخصاً جشعاً طماعاً طموحاً متعصباً أو بالأحرى إذا كان خائر العزيمة متردداً متحرجاً ضعيفاً، فإن السكان حينئذ يقعون تحت نير التصرفات الكيفية والأعمال التعسفية فيئن الشعب تحت وطأة الضرائب ويرزح ويتألم تحت غائلة غزوات القبائل البدوية وغاراتها، تلك القبائل المطمئنة من نتيجة أعمالها الوحشية لعدم ضرب يد العدالة لها بالعقوبات الصارمة ومن أمن العقوبة أساء الأدب.

يقول الرحالة دبليو أي ويكرام[١] في معرض ما أسلفنا به: «إن الوالي الذي يحكم مدينة الفساد والفوضى هذه، ربما يكون إنساناً طيباً تؤهله طيبته ونزاهته لعمل لا يفلح في إحداث أي تبديل حقيقي، فيثبط همة أقوى الأشخاص وتقتل فيه بقية من الحماسة والوهم...»[٢]

ثم يضيف قولاً آخر عن الوالي الذي عاصره بالمدينة ويصفه على ضوء معلوماته عنه فيقول: «... وطاهر باشا[٣] والي الموصل الحالي ذو أصل الباني أبيضّ فوداه في خدمة السلطان، ولم تكتحل عيناه بالتأكيد بجبال بلاده منذ نعومة أظفاره... ومع هذا فالأرناؤطي هو أرناؤطي أبداً. وخذها قاعدة عامة هي أن الرجال الذين يمتون إلى هذه القومية الغربية

1- دبليو، آي، ويكرام: كاهن انكليكاني اسكتلندي. عين في العام ١٨٩٧- ١٨٩٨ عضواً في بعثة أرسلها رئيس أساقفة كانتربري إلى أثوريي حكاري لتعليمهم، وقد تجول في كردستان الشمالية الشرقية وظل في المنطقة عشر سنوات، وغادر العراق سنة ١٩٢١م.

2- ويكرام، مهد البشري، ص ٧٧.

3- تولى طاهر باشا حكم الموصل أول مرة من سنة ١٣٠٥ هـ إلى ١٣٠٧ هـ/ ١٨٨٧-١٨٨٩م وثاني مرة من ١٣ تشرين أول ١٩١٠ إلى ٢٤ تشرين أول ١٩١٢م.

هم خير موظفي العثمانيين لا سيما في المناطق التي يكون من ضمن واجباتهم.. المحافظة على التوازن بين مختلف القوميات مسلمة ومسيحية..»[1].

ويضيف أيضاً: «... لقد كان طاعن السن، طويل القامة، مهيباً، ذا وجه قصير، يحف به شعر قصير ولحية بيضاء، وكان ذكي الملاح ضاحك الثغر بشوشاً وهبته الطبيعة خلقاً جذاباً لا يسمو إليه خلق، تمكن بفضله من الخروج سليماً من ثورتين وقعتا في بلاده... زد على هذا فإنه عف اليد إلى أبعد حد... بمقياس الموظفين العثمانيين... إلا إذا كانت الرشوة كبيرة جداً ...»[2].

ولسوء الحظ كان الولاة الأخيار من الكائنات النادرة، فقد كان العراق في هذه الحقبة يتمتع بسمعة سيئة لا يحسد عليها لدى الباب العالي في الأستانة فهو في نظره منطقة نائية فقيرة موبوءة وهو مسرح للقلاقل والاضطرابات المتواصلة. وكان المرشحون للمناصب الإدارية من ضآلة العدد بمكان فلم يكن السلطان ليرسل إلى هذه الأصقاع في أغلب الأحيان سوى الموظفين الفاشلين أو المغضوب عليهم والضالين.

وهذا ما حدث في أواخر الدولة العثمانية بالنسبة لولاية الموصل، ولكن برزت هناك فترة ذهبية يتكلم عنها الرحالون بكل إسهاب إلا وهي

1- ويكرام، مهد البشرية، ص ٧٧.

2- المصدر السابق، ص ٧٨.

فترة حكم الأسرة الجليلية[1] التي استمرت من سنة ١٧٢٦ إلى سنة ١٨٣٤م.

فأوليفييه مثلاً يقول: «... ليست الموصل مدينة بكل هذه النعم لحكمة الباشا وحدها، بل هي مدينة للثقة التي نالها هذا الباشا بتأييده كل سنة وبأن له رجل من أقرب أقربائه سيخلفه منذ أتت أسرة عبد الجليل كثيرة العدد والثراء والوصلية الأصل إلى حكم هذه الولاية، رأى المولى الأعظم مضطراً نوعاً ما إلى قبول مطالب الشعب كل سنة والى إرسال فرمان التأييد وكيف يرفض هذا الطلب حينما تنصب الضرائب بانتظام في خزانة الدولة وأوامر الباب العالي تنفذ بسرعة، وكيف يمتنع عند وفاة الباشا من نصب خلفه الذي أجمعت الأعيان على الإشارة إليه، عندما يكون المرشح أيضاً عند الوسائط التي تروج التماسه أكثر من غيره...»[2].

أما نيبور فيقول في معرض هذا الكلام: «... حدث أن عين في السنوات الأخيرة على الموصل والٍ من القسطنطينية غريب عن أهل الموصل فشاغبت عليه أسرة عبد الجليل وأخذت تثير سكان المدينة

1- الأسرة الجليلية: أسرة عربية قدمت الموصل من حصن كيفا بشخص جدها ملكو (عبد الملك) سنة ١٦٠٠ لغاية التجارة حيث توفي فيها عن ولد واحد وهو عبد الجليل الذي تنتسب إليه الأسرة. وكان مالك الحصكفي مسيحياً نسطوري المذهب، ودفن في كنيسة شمعون الصفا. وكانت وفاته في حدود سنة ١٦٤٠م، هذا ما افاد به لنا الدكتور محمد صديق الجليلي في الأول من أيلول سنة ١٩٦٨.

2- مذكرات أوليفييه، ص ٩، حسب المخطوطة التي في خزانتنا.

وتحرض القرى العربية واليزيدية للتمرد على الباشا وعصيان أوامره، مما اضطر الباشا إلى أن يحتفظ دائماً بقوات كبيرة من الجنود... ولذا فقد كان من السهل على أسرة عبد الجليل تحقيق مآربها في أن يكون أحد أفرادها باشا الموصل خاصة وأن هذه العائلة أصبحت تعد من العائلات الراقية في المدينة وصار الأهالي من مسلمين ونصارى يعاضدونها ويسمعون كلمتها، ثم إن الباشا الذي يعين منها لا يحتاج إلى قوة كبيرة من الجيش... ولما كانت من مصلحة أهالي الموصل أن يكون واحد منهم هو الوالي... ذلك لأنه لا يحصر اهتمامه بجمع المال والحصول على نفقات سفره فقط...» [1].

ويخبرنا الأب دومينيكو لانزا عن تعيين الباشا أو إقالته وعن حياته بقوله، ما ذكرناه آنفاً. [2]

ولما كانت الحالة على هذه الشاكلة فإن هؤلاء الولاة كانوا يجدون أنفسهم مرغمين على الفوز برضا ولي نعمتهم وسيدهم السلطان عن طريق شراء الحظوة على الفوز برضا ولي نعمتهم وسيدهم السلطان عن طريق شراء الحظوة في أعين حاشيته بأفدح الأثمان، وكانوا يلجأون إلى نفس الأساليب إذا شكا محكومهم من مظالمهم بتوجيه استغاثات إلى الباب العالي طالبين عزل المتغطرسين الغاشمين عن مناصبهم.

فيقول أوليفييه في مذكراته عن هذا الوضع: «... لما كان الباشا قادراً على حفظ سلطته بنفوذه ونفوذ أسرته لم يكن يحتاج إلى حراس

1- مذكرات نيبور، ص ١١٢.

2- مذكرات لانزا، ص ١٥.

عديدين، وبما أنه قد اشترى باشويته بأمواله الخاصة وبما أنه واثق من استيفاء ما كان قد أعطاه شيئاً فشيئاً لم يلجأ إلى إرهاق الشعب بالضرائب كما يفعل أمثاله الذين استقرضوا بفوائد عظيمة وهم مضطرون إلى تسديد الدين، وبثقته من كونه لا يعزل، نظر إلى حكومته كملك خاص يستحسن اصلاحه فاعتقد أن من مصلحته منع الإذلال والرشوة والأفعال التعسفية وأن يشجع الزراعة والصناعة والتجارة لكي تزيد له منابع ثروته...»[1].

ثم يأتي إلى المقارنة بين باشا الموصل وباشا عقرة مبيناً مكانتهما من شعبهما وولايتهما. استحسن أن أورد جزءاً من هذه المقارنة للوقوف على أوجه الخلاف، وعلى جلية أمر الباشوية أيام الحكم العثماني إذ يقول: «... وهكذا لما كان حرس الباشا الخاص ليس سوى مائتي رجل، لأنه محاط بالرأي العام ومعضد بحب الشعب، فمن أمن بمائتي رجل مخلصين له أكثر من باشا العقر مثلاً في وسط جيشه الذي يبغضه والذي هو مستعد لأن يكون تحت راية رئيس يعطيه أكثر منه، باشا العقر يحتاج إلى جيش كي يدوم على اغتصاباته، وهذا الجيش كيف يمكن تغذيته إذا لم يكن هناك اختلاس وسلب واستبداد،حرس بسيط يكفي باشا الموصل في خدمته في قصره وحمل أوامره إلى الخارج وهذا الحرس يصرف عليه من واردات الولاية العادية لذا كان الفرق عظيماً بين حالتي هذين الباشوين، أحدهما متمكن بإرادة السلطان وآخر عاص عليه فهو لا يستطيع حفظ

1- مذكرات أوليفييه، ص ١٠، حسب المخطوطة التي في خزانتنا.

رأسه، أحدهما يستطيع النوم هادئاً وسط حرسه كما في وسط أهله، أما الآخر فيقيم المتاريس في عقر داره، ولا يشعر باطمئنان كافٍ مع وجود بنادق وبشتوات وخناجر حوله. أحدهما يستطيع الذهاب وحده بلا سلاح إلى أي مكان شاء والآخر مضطر إلى إحاطة نفسه بجهاز مهيب من القوة، الحقيقة تظهر بثقة لأحدهما، لكن الآخر لا يكلم إلا بالتدليس والتملق، أحدهما يسمع في كل مكان تسبيحات الشكر ولا يرى إلا ما يعبر عن السعادة والآخر لا يسمع سوى عويل ألم التعساء الذين يعذبهم أو أنه لا يلاحظ حوله سوى الصمت المعبر عن عدم الرضى...»[1].

وعلاوة على ذلك فقد كان على الوالي قبل أن يباشر وظيفته أن يتعهد بدفع مبلغ معين لخزينة السلطان في كل عام. ذلك المبلغ الذي كان يمثل ضرائب ولايته، فإذا أخل بتنفيذ شروط هذا العقد فإنه يظل مواجهاً خطر العزل والتسكع مذموماً مدحوراً. ولكنه من الجهة الأخرى إذا تعجل في تنفيذ بنود العقد أكثر مما يجب فإن المقامات العليا لدى الباب العالي لا تتردد في لفت نظره وقرص أذنه إلى أن خزينته، كما هو ظاهر، تنعم في بحبوحة وسراوة حال فتفرض عليه هذه المقامات مبالغ إضافية جديدة يجب أن يؤديها لهذا الباب، وهكذا يرتفع رقم الابتزاز.

فكانت البراعة الفائقة إذن في أن يتريث الوالي في تسديد المبالغ المفروضة عليه ما وسعته إمكانيات التريث، وأن يشتري في الوقت نفسه ضمائر وذمم أفراد حاشية السلطان، وكان هذا كله يكلف ثمناً فاحشاً.

1- مذكرات أوليفييه، ص ١٠ – ١١، حسب المخطوطة التي في خزانتنا.

ولما كان الموظفون لا يتقاضون رواتبهم في أوقاتهم المعينة وبصورة منتظمة، فإن كل واحد من هؤلاء كان يبذل كل ما في سعه من جهود لابتزاز أكبر المبالغ الممكنة من دافعي الضرائب وممن شملتهم الجباية. وفي عين الوقت ارسال أقل مبلغ ممكن من النقود إلى خزانة الولاية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الولاة كانوا قليلي الاهتمام بجباية الضرائب بأنفسهم، لأن هذه الجباية كانت مهمة قد تتطلب في معظم الحالات ارسال حملات عسكرية حقيقية لمواجهة مقاومة أفراد العشائر وامتناعهم عن الدفع ولذلك فإن هؤلاء الولاة كانوا يمنحون باللزمة جباية أموال ضرائب الدخول الرئيسية كضريبة الأعناق ورسوم الكمارك والمكوس إذ يمنح التزام جباية هذه الأموال إلى موظفين صغار سرعان ما يثرون على حساب جماهير الشعب.

يقول نيبور: «... وفي الموصل أخذوا أمتعتي وصناديقي إلى الكمرك ولكنهم لم يفتشوها ولم أدفع شيئاً من النقود ما عدا جزء قليل من الدراهم كالتي نسميها (أجور اخراج كمركي) دفعتها لأحد المستخدمين حتى ينهي عملية اخراج أمتعتي بسرعة، ويدفع التجار على كل حمل جمل من الأقمشة سبعة قروش ونصف قرش، وعلى حمل الجمل الذي يحتوي على الفلفل وبضاعة أخرى ستة قروش وثلثي القرش. أما إذا كانت البضاعة محملة على حمار أو بغل فإنها توزن ويدفع «الباج»[1] عليها بالنسبة للأحمال السالفة الذكر.

1- مذكرات نيبور، ص ١٠٣.

أما عن منـــزلة باشا ولاية الموصل فيحدثنا عنها نيبور قائلاً: «... إن الباشا الذي يعين والياً على الموصل يكون عادة من درجة باشا ثلاث طوغات[1] وقد كان أمين باشا[2] والياً على الموصل عند قدومي إليها وكانت درجته باشا بطوغتين، غير أنه كان يأمل أن يناله الترفيع عن قريب إلى الدرجة الأولى أي يصبح باشا بثلاث طوغات. وقد أكد لي الناس بأنه يدفع سنوياً للباب العالي كمية من المال تتراوح ما بين الخمسة والثلاثين كيساً والأربعين كيساً[3] وكل كيس يحتوي على خمسمائة قرش أي أنه يدفع للسلطان ما بين ١٧٥٠٠ - ٢٢٥٠٠ قرش...»

ويحدثنا أوليفييه عن ذات الموضوع فيقول: «... وجد في الموصل أحياناً باشا ذو ثلاثة أطواغ، أما الباشا الحالي[4] فليس له سوى طوغين، وعليه يكون في وقوع مع الفرس تحت راية بغداد، يتبعه سبعة بكات سنجق[5] ومائتان وأربعة وستون زعيماً[6] أو تيمارياً[7] وهؤلاء يمكنهم مع جبلييهم[8] تقديم قطعة تتألف من نحو ستمائة رجل ويجب إضافة نحو

1- الطوغ شارة تشريفية عثمانية تتكون من خصلة من ذيل الفرس.

2- أمين باشا الجليلي ابن الحاج حسين باشا تولى حكم الموصل عدة مرات. شارك في الحرب الروسية العثمانية وأسر فيها ثم رجع إلى العاصمة فأكرمه السلطان والباب العالي.

3- الكيس: إن مقدار محتويات الكيس الواحد هو خمسمائة قرش.

4- هو الوالي محمد باشا الجليلي.

5- بكات سنجق وتعني أمراء الولاية مفردها بك سنجق وبكلر بكي أمير الأمراء.

6- الزعيم أو الزعامت نوع من الاقطاع ورتبته آلاي بكي أي أمير الأمراء.

7- التيمار نظام عسكري عثماني وهو يعني الجنود الاقطاعيون.

8- يقصد بهم الجنود التابعين لهم.

مائتي سباهي إلى هذه الخيالة، والينجرية[1] يتراوح عددهم بين ستة آلاف وسبعة آلاف وحرس الباشا لا يبلغ اليوم المائتي رجل..»[2]

ويرجع نيبور ويحدثنا عن قوة الباشا بقوله: «... وبقيادة الموصل نحو عشرين ضابطاً كبيراً يدعون صقلي أغاسي[3] وتناط بهم واجبات خطيرة منها أنهم يقودون الحملات التي توجه لمحاربة اليزيدية والعدو، وهناك الايج أغاسي ويتكون من مائة شخص ويطلق على مثل هذا العدد التفنكجية (الجنود) أيضاً ويتكونون من ثمانية أعلام (بيارق) ولكل علم خمسة عشر جندياً أو من مئة وعشرين فارساً، وإلى جانب هذه القوات فإن في الموصل مائة وخمسين اسباهياً ولهم امتيازات خاصة من السلطان وأولادهم يكونون إسباهية أيضاً...»[4]

وبعد انتهاء فترة الحكم الجليلي، تلك الفترة الشعبية التي تمنعت أسرة الجليليين في حكم الموصل إذ كان من مصلحة أهالي المدينة أن يكون واحداً منهم هو الوالي بخلاف الباشا الأجنبي الذي لا يعرف مدى بقائه في الحكم إلا اهتمامه بجمع المال والحصول على نفقات قصره بكل وسيلة ووسيلة.

1- الينجرية يقصد بهم الجيش الانكشاري أو ايلنكجرية.

2- مذكرات أوليفييه، ص ٥ – ٦، حسب المخطوطة التي في خزانتنا.

3- صقلي أغاسي: كلمة تركية تعني صاحب اللحية والمقصود بهم كبار السن ملتحين.

4- رحلة نيبور، ص ١١٥.

يقول المسيو بوتا الذي كان بالموصل عام ١٨٤٥: «... إن الوالي[1] الذي أتحدث لكم عنه معروف في كافة أصقاع الامبراطورية المترامية الأطراف بأنه غول من الغيلان. ومنذ أن وطئت قدماه هذه البقاع هنا برر كل التبرير شهرته السيئة التي يتمتع بها من سوء الأعمال: وإنني سأقتصر على القول لمعاليكم بأن هذا الإقليم قد سلم يداً بيد إلى لص شقي قاطع طريق حقيقي في شخص هذا الوالي الذي لا يتورع عن اقتراف كل الآثام، إذ لا قدسية لشيء في نظره، فلا حرمة لديه لحياة وأموال وشرف العوائل والأسر. وقد تألمت مما جرى فعله هنا.. تألمت من شهر المظالم المرتكبة كما تألمت من وقاحات الباشا الشخصية ومن قحة حياة أفراد حاشيته الأراذل... ولكن مساعي الشعب أدت إلى عزل الوالي موضوع البحث من منصبه بعد فترة قصيرة...»[2].

هكذا كان الولاة الأتراك همهم السلب والنهب والاغتصاب بأي ثمن من الأثمان لا يهمهم مصلحة رعاياهم بشيء إلاّ هَمُّ بطونهم وجيوبهم فتفاقمت الأمور وازدادت الفتن والاضطرابات فاختل حبل الأمن وازدادت الشكاوى مما حمل الباب العالي أن يرسل بين الحين والآخر مفتشاً له صلاحيات واسعة على عدة ولايات ومهمته مراقبة الموظفين ومن ضمنهم الولاة ووضع حد لسوء تصرفاتهم. وكدليل واحد لقولنا هذا

1- كان الوالي حينئذ كريتلي محمد باشا يوناني الأصل من جزيرة كريت.

2- دي فوصيل، الحياة في العراق منذ قرن، ص ٧٩ – ٨٠.

نورد الحالة عام ١٨٩٢ لدى تعيين من يدعى عمر باشا[1] والياً على أقاليم الموصل وبغداد والبصرة الثلاثة إذ أظهر بادئ بدء القنصل سيوفي بعض التشاؤم يوم علم بالخبر فيكتب لنا يقول:

«... إن هذه المهمة صعبة شاقة بقدر ما هي مؤلمة، نظراً لأن المظالم والتعسفات قد بلغت من الكثرة والتفاقم منذ أعوام في كافة فروع الإدارة المدنية منها والعسكرية بحيث إننا لم نجد أي فرع من الفروع ناجياً من الإصابة ببلاياها..» [2]

ولكن يعود القنصل سيوفي وقد تملكته الدهشة لدى رؤيته تصرفات عمر باشا فيفضي إلينا بعجبه قائلاً: «... والآن قد أبصرته منهمكاً في أعماله أستطيع أن أدلي بشهادة ناضجة منصفة عنه فأقول إن له مزاياه كما له عيوبه، ولكن قلما توجد مزاياه لدى الموظفين الأتراك فهو مثال على الاستقامة، وأن عدالته في أغلب أعماله تساوي صلابته ونشاطه... لقد طبق بعض العقوبات القمعية الزجرية التي ترقى إلى النظام القديم والتي يستحق المؤاخذة عليها، لأن القوانين الحالية لم تعد تسمح بتطبيقها كأمثال عقوبة الجلد وعقوبة أخرى تنحصر في الطواف بالمجرم في شوارع

1- عمر باشا هو الشهير بالفريق قائد الاصلاحات في العراق. وصل الموصل في ٤ تموز سنة ١٨٩٢، وتركها في ١٦ نيسان سنة ١٨٩٣، برفقة الهيئة التفتيشية التحقيقية برئاسة شاكر باشا.

2- دي فوصيل، الحياة في العراق منذ قرن، ص ٨٧.

المدينة يتقدمه منادٍ (دلاّل) مكلف بإعلام الجمهور بجرم الرجل المطاف به...»[1]

هذه العقوبات التي أكل الدهر عليها وشرب منذ عهد بعيد قد فعلت مفعولها، فأرهبت ذوي النوايا السيئة ومنعت وقوع الكثير من حوادث الشر. وتجاه هذه الأعمال المختلفة أصيب جميع السكان بحيرة وذهول وذلك لأنهم لم يتعودوا على شدة مطلقة من هذا النوع. أما شرفاء الناس وصلحاؤهم فقد غمرهم الشعور بالسعادة برؤية هذا القطر وقد تخلص من العديد من صغار الطغاة وأخذ يعيش في ظل نظام قوامه إنصاف الناس وطمأنة نفوسهم.

ثم يورد المسيو سيوفي شهادة شخصية عن الوالي عمر فيقول: «...إني لم أر بين مئات الموظفين العثمانيين الذين عرفتهم موظفاً تضاهي نزاهة هذا الرجل واستقامته وهذا الرجل هو عسكري أكثر من كونه رجلاً إدارياً فتراه يتعجل بل يلجأ إلى العنف في حل القضايا، لكن إذا تركنا جانباً هذه الظاهرة فبوسعنا القول إن له مزايا عالية، فهو صارم تجاه المجرمين، وهو في الوقت نفسه على استعداد تام لقبول توبة التائبين وندم النادمين وهو عطوف على الفقراء رحيم بهم، وهو أب مناصر للمظلومين وهذا الرجل يعمل ليلاً ونهاراً حتى لقد أضرت بصحته مشاغله الكثيرة فوقع مريضاً...»[2]

1- المصدر السابق، ص ٨٧.

2- المصدر السابق، ص ٨٨.

بعد كل هذا الشرح المسهب عن الوالي الحاكم المطلق في ولايته لا بد من التطرق إلى أن الوالي لم يكن وحده يقوم بإدارة شؤون الولاية إنما كان يساعده «المتسلم» وهو نائبه وأقرب الناس إليه وولي عهده، يقوم بتسلم مهام إدارة الولاية عند مغادرة واليها لأي سبب من الأسباب، وتعيينه بهذا المنصب يأتي من الوالي نفسه دون الرجوع إلى سلطة أعلى.

ولما كان المتسلم، عادة ولي عهد الوالي ونائبه، فقد كان يحظى لديه – في حال حضوره أيضاً – بأهمية خاصة وقد يدعى حينذاك بقائمقامه.

وكذلك كان يساعده الكتخدا الذي كان بمثابة الوزير للوالي ومعاونه ومدير مكتبه الخاص لمختلف الشؤون الإدارية والعسكرية والمالية.

علاوة على ذلك كان للولاية جهاز حكومي يتبع الوالي مباشرة ويضم عدداً من الكُتّاب والمترجمين ويختص بتحرير كتب الوالي ورسائله باللغات المتداولة وكان يسمى هذا الجهاز «ديوان الإنشاء».

كذلك الموظفون الماليون وهم مسؤولون عن جمع الضرائب وإرسالها إلى القسطنطينية عن طريق «الدفتردار» ومن المناصب المالية المشهورة «الخزندار» وهو الأمين الموكل بصندوق المال والإشراف على أمور شتى منها حفظ سندات ديوان الأصناف وتسجيل الفرمانات والضرائب وتثبيت مقدار ما استحصل منها وغيرها من الأمور المالية.

أما القوات المسلحة فكانت تتكون من الجنود الاقطاعيين والجيش الثابت (الينكجرية) والجند الخاص أو المرتزقة، فالجنود الاقطاعيين وهم الفرسان الذين حازوا على اقطاعيات في أراضي الموصل. وكان من واجبهم السباهية والاتباع وأن يحافظ على مستوى تدريبهم العسكري

طالما كانت وراثتهم للاقطاع نفسه متوقفة على مقدار ما يمكن أن يقدمه للدولة في الحرب[١].

يقول الأب لانـــزا: «وكل الأتراك تقريباً ينتسبون إلى إحدى الأورطات[٢] ليحتموا بواسطتها من الغير...»

أما كارستن نيبور فيقول: «... والى جانب هذه القوات فإن في الموصل مائة وخمسين اسباهياً ولهم امتيازاتهم الخاصة من السلطان، وأولادهم يكونون اسباهية أيضاً، وبما أن هذه المدينة ليست ثغراً لذا فإنه ليس فيها ثكنة (قشلاق) أي أنه ليس في الموصل مقر لفوج من الينكجرية، إلا أن في الموصل عدداً غير قليل من ضباط الينكجرية ومهمتهم تجنيد المتطوعين من أهالي البلدة إذا اقتضت الحاجة وعندها يتمتعون بجميع الحقوق التي يتمتع بها الينكجرية...» [٣].

أما الجند الخاص فكانت الدولة العثمانية قد اباحت للوالي أن يدخل إلى خدمته عدداً من الأتباع من مختلف الأنواع وفقاً لامكانياته، وقد بلغ مجموعهم في أواخر القرن الثامن عشر زهاء المائتي رجل كما أشار إلى ذلك أوليفييه.

1- من يرغب بالبحث مفصلاً عن القوات المسلحة في تلك الفترة، يرجع إلى كتاب الموصل فترة الحكم المحلي في العهد العثماني تأليف عماد عبد السلام رؤوف، ص ٢٣٤ – ٢٥٢.

2- الأورطة: المركز. وكان تعداد الأورطة في الولايات العثمانية الأخرى يتراوح بشكل عام بين ٣٠٠ و٥٠٠ رجل (جب وبوون، ج١، ص ٩٠)

3- مذكرات نيبور، ص ١١٥.

ومن هؤلاء كان هناك مائة رجل بعنوان «ايج أغاسي» وتعني بالعربية آغا الداخل المختص بشؤون السراي، وهم في خدمة الباشا نفسه.

يقول نيبور: «... فإذا خرج الباشا ساروا خلفه على أجمل هيئة وافرة الخيل، ولكل منهم سائس يسوس فرسه، وكلهم أتباع للخزندار أي خازن الباشا، وللسلحدار أي حامل السيف، غير أن الثاني يتولى في الغالب قيادتهم في الحرب، والأول يكون رئيسهم في المدينة، والموظف الثالث هو الجوخدار أغاسي، وأربعة وعشرون من هؤلاء الايج أغاسي، الذين لكل منهم وظيفة خاصة دائماً بالباشا...» [1]

ويصف لنا نيبور أكثر موظفي القصر، فمن راجع رحلته يلاحظ الكلام عن الايج كيلارجي وهو الموكل بحفظ المربيات وتحت أمرته أكثر من كيلارجي، والابريقدار وهو الذي يجيء للباشا بالماء ليغتسل، وحرم كهيه سي وهو رئيس طباخي القصر وغيرهم.

كما يتحدث عن التفنكجية فيقول إن عددهم بالموصل يزيد عن الاربعماية فرد يخضعون لرئيسهم خضوعاً تاماً بينهم عدد من النصارى.

وفي حالة اعلان النفير العام يمكن للوالي أن يجمع عسكراً خاصاً يعرف بالسردنكجتي من المسلمين والنصارى على حد سواء كما قال نيبور.

1- المصدر السابق، ص ١١٥.

أما القاضي وهو أرفع منصب شرعي في الولاية ورأس النظام القضائي فيها. وقد وجد في الموصل منذ الفتح العثماني قاضيان يتبع كل منهما فقه المذهبين السنيين المعروفين: الحنفي والشافعي.

والمفتي هو بالدرجة الثانية من الجهاز القضائي للولاية وكان للموصل أيضاً مفتيان أولهما حنفي على مذهب الدولة الرسمي والآخر شافعي، ويقوم كل منهما بمساعدة قاضي مذهبه.

ونقيب الأشراف، ووظيفته العناية بأمور المنحدرين من سلالة الرسول وضبط أنسابهم وتدقيقها و لم يكن لهذه المؤسسة الشرعية أي دور مؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية لولاية الموصل خلال هذا العهد.

ثانياً : الحياة الاجتماعية:

١- احصاء السكان:

ليس من السهل تقدير عدد سكان ولاية الموصل خلال الفترة التي ندرسها، فأغلب الظن أن هذا العدد لم يكن ثابتاً بأية حال.

وعلى أية حال، فمن الممكن أن نفترض، أن زيادة كبيرة قد طرأت على سكان الموصل خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر وقد أشاد الأب لانزا بضخامة عدد سكانها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر فقال: «... ولقد حدثني المسنون من أهل البلدة مراراً... أن أهاليها كانوا أقل عدداً من الآن بنحو الثلث... لجأ إليها عدد كبير من العرب والأكراد والأتراك ومن نصارى القرى المجاورة..».

ويمضي في قوله: «... إن هذه البلدة خلافاً للظن هي كبيرة جداً بحيث يمكن اعتبارها من المدن ذات الشأن في الامبراطورية، وبعد أن أقمت فيها وتجولت في أنحائها في ظروف عديدة وتأملت جميع أقسامها، تبينت لي كثرة سكانها الهائلة وفاتحت الأب فرنسيس[١] وعدة أشخاص من أهل البلدة لأعرف كم هو عدد سكانها عند ظنهم فأجمعنا على أن عددهم يتجاوز الثلاثمائة ألف نسمة، إلا أنه لم يكن من الممكن إحصاؤهم بالضبط...»[٢]

ومما يستند إليه لانزا في تقديره هذا قوله: «...اضرب صفحاً عن الأسباب التي هيأت لنا هذا التخمين، وأكتفي بالقول إنه في الطاعون الذي حدث بعد سفري سنة ١٧٧٢، أوعز الوالي إلى حراس أبواب المدينة أن يحصوا كعادتهم كل يوم عدد الجنائز التي تخرج من السور، فوجد عند انتهاء الطاعون أن أكثر من مائة ألف ميت دفنوا خارج المدينة، أضف إلى ذلك الكثيرين من الذين دفنوا في المقابر داخل البلدة وخاصة منهم المسيحيون الذين لهم مقابرهم المتصلة بكنائسهم بجوار الهيكل. هذا ما كتبه لي رهباننا من الموصل وزادوا على قولهم إن المدينة ما زالت مأهولة بالكفاية..»[٣].

1- هو الأب فرنسيس كوردراينو توريايي صديق لانزا ورفيق دراسته في روما ومساعده في الموصل للمرة الأخيرة سنة ١٧٧١.

2- مذكرات لانزا، ص ١٠.

3- المصدر السابق، ص ١١.

على أن هناك أسباباً قوية تدفعنا إلى الشك في صحة هذه الأرقام الكبيرة إذ إن جميع تقديرات أعداد السكان في القرن التالي (التاسع عشر) لم تكن تتجاوز نصف العدد الأخير، وكان الرحالة سيستيني قد ذكر في مذكراته سنة ١٧٨١ ما نصه: «... وعلى العكس من ذلك فإنني أعلم أن الموصل في عام ١٧٧٩م كانت تعد ٤٠٠٠٠ من السكان ...»[١].

وعام ١٨١٧ زار الرحالة وليم هود[٢] الموصل وتكلم عن سكانها فقال: «...يقال إنها كانت تضم بين أسوارها ٢٠ ألف منـــزل، وقد دمر منها الثلث، وليس الآن مسكوناً إلا النصف الباقي، فإذا حسبنا السكان بنسبة ستة أشخاص أو سبعة لكل منـــزل مسكون يمكننا القول إن عدد سكانها الحالي يربو على ٤٠ ألف أو ٤٥ ألف نسمة»[٣].

أما جمس بكنغهام[٤] فيقول: «... ويظن أهل الموصل أن عددهم يتجاوز مائة ألف نسمة لكنني بعد إحصاء غير دقيق قمت به ومقارنته لأرقام مختلفة أجريتها أعتقد بأن عدد السكان أقل من نصف ذلك الرقم...»[٥].

1- سيستيني، رحلة إلى القسطنطينية، ص ١٤٩.

2- وليم هود: ضابط ملازم في الخدمة الانكليزية، ترك مذكرات تحت عنوان: رحلة من ملبار إلى القسطنطينية.

3- هود، رحلة إلى الخليج الفارسي، ص ٢١٨.

4- جمس بكنغهام: ولد سنة ١٧٨٦، سافر إلى الهند وأصدر هناك صحيفة «كلكتا» ثم رجع إلى بريطانيا عام ١٨٢٣، قام بعدة رحلات إلى مصر وفلسطين والأردن والعراق توفي سنة ١٨٥٥ بعد أن اصدر عدة كتب اجتماعية، وصل إلى الموصل في ٥ تموز ١٨١٦.

5- انظر: رحلة بكنغهام، ج٢، ص ٣٣.

ويستفاد مما أورده جرانت سنة ١٨٤٠ أن سكان الموصل بلغوا ٣٠٠٠٠ ألف نسمة[١] وهم حسب تقدير بادجر عام ١٨٤٩ يتكونون من ٣٣٥٠ عائلة[٢] أي أن عددهم كان قريباً مما أورده جرانت.

إلا أن أوليفييه الذي زار الموصل عام ١٧٩١ فيقدر عدد سكان الموصل بـــ ٦٣٠٠٠ – ٦٥٠٠٠ نسمة[٣].

وبدج[٤] إنه يقول في مذكراته: «... ولم أستطع أن أقف على عدد نفوس الموصل سنة ١٨٨٩م أن كل المحاولات الرامية إلى إحصاء النفوس تبوء بالفشل لأن الشرقي يربط بينها وبين جباية الضرائب وهو لا يجيب على الأسئلة التي توجه إليه في هذا الصدد إلا على مقتضى مصلحته...»[٥].

وأمضى مستر شامير يومين يتبصر في الأمر فتوصل إلى أن عدد السكان في الموصل في شباط ١٨٨٩ يبلغ ٦٣ ألف نسمة... ويقول ساخو إن السكان يقدرون بـــ ٤٢ ألف نسمة، لكنه يعتقد أنهم أكثر من ذلك العدد[٦].

1- جرانت، النساطرة، ص ٢٨.

2- بادجر، النساطرة، ص ٨٤.

3- أوليفييه، ص ٥، حسب المخطوطة التي في خزانتنا.

4- بدج، سر واليس، عالم آثار بريطاني، ولد سنة ١٨٥٧، تخرج من جامعة كمبردج، وتخصص بالدراسات الأشورية والعبرانية، أجرى التنقيبات في مصر والعراق في نينوى. منح رتبة فارس تقديراً لأعماله، نشر مؤلفات في تاريخ مصر ووادي الرافدين توفي عام ١٩٣٥.

5- بدج، بين النيل ودجلة، ج٢، ص ٤٧.

6- المصدر السابق، ج٢، ص ٤٨.

أما مستر سون[1]فيخبرنا أن الموصل: «... الموصل آهلة بالسكان، تبلغ عددهم ٩٠ ألف نسمة على تعداد أخير موثوق به»[2] علماً أنه كان قد زار الموصل عام ١٩٠٧م.

٢- طوائف السكان

تميزت الموصل، عبر حقب التاريخ، بتعداد العناصر البشرية التي سكنتها، وقد عاشت هذه العناصر أزماناً طويلة، متجاورة، مشتركة المصالح، وعانت من الظروف السياسية والحضارية أوضاعاً متشابهة.

ومن ناحية أخرى فقد ساعد نظام الملل العثماني الذي أباح لكل طائفة دينية أن تستقل بشؤونها الطائفية والاجتماعية لتكون لدينا مجتمعاً موحداً أصبح من المتعذر دراسته على أساس قومي أو ديني.

يقول بكنغهام: «... يؤلف المسلمون القسم الرئيس من السكان في المدينة، وهم من نسب متساوية من العرب والأتراك والأكراد...» [3] لا أنه بالحقيقة ليس من المستطاع تحديد نسبة كل قومية إلى الأخرى، خاصة وأن أغلب الأوروبيين لم يكونوا ليميزوا بين هذه القوميات تمييزاً بيناً،

1- الميجر سون: ضابط بريطاني حل في فارس سنة ١٩٠٢، متنكراً باسم ميرزا غلام حسين شيرازي. عاش في قرى بوشهر يراقب ويدرس، أسره الأتراك في الحرب العالمية الأولى، اتخذ سبيله بعد اطلاق سراحه إلى مصر ثم جيء به إلى البصرة في أوائل سنة ١٩١٦ عيّن مرشداً عن كردستان الجنوبية، عين حاكماً سياسياً على مندلي سنة ١٩١٧ ثم نقل إلى السليمانية، زار الموصل سنة ١٩٠٧.

2- سون، رحلة متنكر إلى بلاد ما بين النهرين، ج١، ص ١٢٤.

3- بكنغهام، رحلات ما بين النهرين، ج٢، ص ٣٨.

ويرى بعض القناصل الفرنسيين المعاصرين أن أكثرية السكان هم من العرب سواء كانوا متحضرين أم بداة، أما الأكراد فهم أقلية ذات شأن.

أما نيبور فيذكر في كتاب رحلته: «... وسكان الموصل المسلمون كلهم من السنة والقسم الأكبر منهم على المذهب الحنفي أما البقية فهم شوافع ولكل من المذهبين مفتي يتبع مفتي القسطنطينية»[1].

ولم تشهد الموصل خلاف عقائدي بين أتباع المذهبين الإسلاميين فيها أو بين المسلمين عموماً وأتباع الديانات الأخرى في المدينة. وقد لاحظ بعض الرحالين أن المشاكل الدينية لم يكن لها اثر على علاقات الطوائف الدينية ببعض، لغلبة العصبية المحلية على الجميع وانصهارهم في بوتقة الحياة الاجتماعية المشتركة.

يقول بكنغهام: «... والذي لاحظته في سكان الموصل أن تقاطيع وجوههم تميزهم عن غيرهم تماماً فكأنهم من عنصر واحد تقريباً وقد اختلط الواحد منهم بالآخر وتمازج معه منذ زمن طويل، ذلك أن شكل الوجه يختلف عن وجوه العرب أو الأتراك. وشعر الرأس أسود غالباً والعيون صغيرة حادة نفاذة بينما تكون هيئة البشرة مشابهة لبشرات سكان جنوبي اسبانيا..»[2].

ويؤكد بدج ذلك بقوله: «... وكانت العربية هي اللغة الشائعة الذائعة...»[3].

1- رحلة نيبور، ص ١١٢.

2- رحلات بكنغهام، ص ٦٦.

3- بدج، ج١، ص ٢٩١.

وقد لاحظ الميجر سون الذي زار البلاد متنكراً في أواخر القرن التاسع عشر أن أفراد هذه الطوائف يفسرون تآلفهم مع بعضهم بأنهم على اختلاف أديانهم، عرب في الإحساس واللغة ويرتبطون برابطة السكنى بالمدينة فيقول: «... ومن بين جميع مدن سوريا وبلاد ما بين النهرين، يتمتع النصارى فيها بحرية وهم بمنجاة من الاضطهاد، وعلى الوجه الذي يتمتع بنو جلدتهم الذين اضطروا إلى السكن مع المسلمين، جنباً إلى جنب، إنهم يردون هذه المزية، والحال المستحبة إلى أن المسلمين والنصارى عرب في الإحساس واللغة، وفوق كل شيء هم مرتبطون برابطة التساكن في المدينة، وهي رابطة قوية في غالب وملمح تراص في مدن الشرق المنعزلة..»[1]

وقد كان تولي آل الجليلي مقاليد السلطة السياسية في الموصل، لأكثر من قرن من الزمن، بمثابة تجسيد حقيقي لهذه الروح المحلية الواضحة، فهم بتفهمهم الكامل لظروف الطوائف المختلفة، وإتباعهم سياسة محايدة متوازنة إزاءها قد دعموا سلطتهم بحصولهم على ولاء المدينة بأسرها بدلاً من ولاء طائفة دينية معينة.

يقول نيبور الذي زار الموصل عام ١٧٦٦: «... وحالة النصارى في الموصل أحسن بكثير من حالة النصارى في بقية بلدان الإمبراطورية العثمانية فإنهم يعيشون سعداء وعلى وئام تام مع المسلمين، ولهم الحق في أن يلبسوا كما يلبس المسلمون وكثير منهم يعملون في خدمة الباشا حتى

1- الميجر سون، رحلة متنكر، ص ١٢٤.

أن حرم كهياسي (أي رئيس طباخي الباشا) نصراني، كان أبوه يشغل هذه الوظيفة لمدة طويلة عند والد الباشا...»[1].

وفي حصار نادرشاه[2] للموصل عام ١٧٤٣م أظهر الموصليون مسلمين ومسيحيين مدى تعاونهم وصمودهم سوية بوجه العدو، فيقول نيبور: «... وقد كان النصارى يسهمون في هذه العملية مساهمة كبيرة بحيث إن المسلمين يعترفون للنصارى بالفضل لثبات المدينة بوجه العدو كما أظهروا في مواقف مختلفة شجاعة فائقة...»[3].

ومكافأة لهذا التعاون وهذه الوحدة الوطنية سمح الحاج حسين باشا الجليلي[4] بترميم جميع الكنائس في الموصل وخارجها[5] وهذه ما تؤرخه الكتابات الموجودة في هذه الكنائس التي تجددت أو رممت في تلك الآونة.

يقول نيبور: «... وللنصارى في الموصل نحو من كنائس عشر، ولكن معظمها صغيرة جداً، وقد سمح لهم الباشا ببناء عدد جديد آخر وترميم القسم الباقي وتجديده، ذلك لأنهم اشتركوا في الدفاع ببسالة عن

1- رحلة نيبور، ص ١١٥.

2- نادر شاه، طهماسب، ١٦٨٨- ١٧٤٧. ولد في مشهد وتوفي اغتيالاً في فتحباد، سلطان العجم. كان أول الأمر جمّالاً، دخل في خدمة الشاه ثم بويع له بالملك، فتح آسيا الوسطى وقسماً من هندستان، حاصر الموصل وفشل في فتحها عام ١٧٤٣.

3- رحلة نيبور، ص ١١٣.

4- الحاج حسين باشا الجليلي بن إسماعيل باشا، تولى الموصل عدة مرات، كما تولى حكم عدة ولايات عثمانية أخرى، وهو بطل حصار نادر شاه للموصل سنة ١٧٤٣، حيث أنقذها من غزوته وحافظ على عروبتها التاريخية. توفي في ٢٥ تموز ١٧٥٨م.

5- رحلة نيبور، ص ١١٣.

الموصل أثناء حصارها الأخير عام ١٧٤٣، وقد بنى النساطرة لهم كنيسة جديدة، وكذلك فعل اليعاقبة وهاتان الكنيستان جميلتان وخاصة كنيسة النساطرة التي ليس لها مثيل في جميع بلدان الشرق..»[١]

٣- المرأة الموصلية:

المرأة الموصلية كانت تساعد الرجل في سعيه الدائب نحو توفير أسباب المعيشة لأسرهما، وإذ ليس بين أيدينا شهادات وافية وكافية من الرحالين عن أحوال المرأة إلا بعض النتف التي وإن لا تفي بالغرض، إنما نكتفي بإيرادها هنا مع الرجوع إلى بعض المصادر الأخرى.

يقول وليم هود: «... إن السكان في هذه المدينة أقل تحفظاً من غيرها من المدن ولا تحتجب النساء بصراحة كما هو الشأن في بغداد»[٢].

وجاكسون[٣] يقول بذات الموضوع: «... والروح المحافظة هنا ليست بمثل الشدة التي تتميز بها المدن الشرقية ذلك لأن النساء من جميع الأصناف لسن محجبات وهن أشبه بنساء البلدان الأوروبية..»[٤].

من هاتين الملاحظتين نفهم أن حياة نساء الأسر الارستقراطية في المدينة تختلف عن حياة غيرهم من عامة نساء الشعب، كما نفهم أنه كان للنساء بعض من الحقوق المشروعة فبرز منهن من أنشأن المدارس كرابعة

1- المصدر السابق، الصفحة نفسها.

2- رحلة وليم هود، ص ٣، حسب المخطوطة التي في خزانتنا.

3- جاكسون، موظف، شركة الهند الشرقية، قصد العراق قادماً إليه من بومباي التي غادرها في ٤ أيار ١٧٩٧.

4- جاكسون، مشاهدات بريطاني في العراق، ص ٢٢٣

خاتون بنت إسماعيل باشا الجليلي، إذ أنشأت جامعاً ومدرسة لتحفيظ القرآن نسبا إليها. وشيدت عائشة خاتون أم محمود باشا الجليلي جامعاً وأوقفت عليه الأوقاف وقامت فتحية وعائشة خاتون الجليليتان ببناء مسجد ومدرسة أيضاً عام ١٧٨٠م وغيرهن كثيرات.

٤- الأزياء:

يقول جمس بكنغهام: «... ويلبس الصغار من الأولاد غالباً قرطاً ذهبياً في إحدى الأثنين، بينما تلبس الفتيات حلية أشبه بالزر مرصعة بأحجار صغيرة من الفيروزج معلقة بثقب في الأنف. ويرتدي الرجال اللباس التركي ما خلا العمائم والطرابيش العالية مثل أهالي سوريا بدلاً من القاووق التركي، والسراويل المصنوعة من نسيج صوفي جميل عوضاً عن الثياب القطنية..»[١].

أما عن ملابس النساء فيقول: «... وتلبس النساء رداء واقياً أزرق اللون أشبه بما هو مألوف في مصر وسوريا ويستعملن حجاباً من نسيج شعر الخيل الأسود يغطي الوجه كله وبذلك يظهرن بمظهر لا يثير الاهتمام غالباً...»[٢].

أما بادجر[٣] فيصف لنا أزياء الموصل على الوجه التالي:

1- من يحب الوقوف على مكانة المرأة في الموصل فنحيله لقراءة كتاب الموصل في العهد العثماني، فترة الحكم المحلي، لمؤلفه الأستاذ عماد عبد السلام، ص ٣٥٦ – ٣٦٠.

2- رحلات باكنغهام، ص ٦٦.

3- بادجر مبشر انكليكاني، له كتاب نفيس جداً عن النساطرة نشره سنة ١٨٥٢ في لندن يتضمن وصفاً لما شاهده في العراق.

«... يختلف لباس الذكور في الموصل قليلاً عن سائر مدن الشرق، وللإناث نوع خاص من غطاء يتكون من برنس مربع محشو في قمته وسادة مستديرة سمكها انجان تحتها صحيفة مذهبة توضع على الرأس والرقبة مع عدة أوشحة فتشكل نوعاً من العمامة وهي للنساء الشابات مرصعة بالجواهر وسائر الأحجار الكريمة ولهن عصائب ذات زوايا ذهبية وقلائد مصنوعة ببراعة وأقراط وخلاخل وأساور. كل ذلك يثير إعجاب الجنس اللطيف ليس هنا فحسب بل في كافة أنحاء العالم، غير أن كل هذه الزينة محفوظة للبيت لأن المرأة لا تخرج منه بدون الملاءة الزرقاء المتعددة الألوان والخمار المربع المصنوع من شعر الحصان الذي يشد على الرأس ويتدلى حتى الحنك فيغطي كل أجزاء الوجه...»[1].

ولكيما نرسم للمرأة الموصلية الصورة الواضحة لا بد من إعطاء اللون الكافي للخطوط العريضة لها عن طريق حديث الرحالة بدج الذي يصف لنا زوجة السيد نمرود رسام فيقول: «... وفي اليوم التالي لوصولي جاء رسام بزوجه إلى الشرفة الكبرى وقدمها لي، إنها سيدة صغيرة تلبس ثياباً من حرير ذات ألوان فاتحة زاهية ويزدان رأسها بعدد من سلاسل من ذهب شدت بها أقراص من عسجد، كما كانت تتقلد قلادة كبيرة من ذهب، وثمة صدرية حول عنقها، كما أنها تلبس أساور وخلاخيل من ذهب أيضاً، وكان عمرها لا يتجاوز يومذاك الحادية عشرة أو الثانية عشرة. وجاءتني الصبية، صحبة نمرود، تمشي على استيحاء وبكلمات

1- بادجر، النساطرة، وانظر مجلة بين النهرين عدد ٩، ١٠ سنة ١٩٧٥.

لطيفة تنم عن رباطة جأش رحبت بي وكان صوتها عالياً، قالت: «إنها تحب الإنكليز حباً جماً (كذا). ولم تكن السيدة مسدلة على وجهها نقاباً، ثم إنها اتخذت مجلسها على كرسي مطعم صغير واحتست القهوة معنا، لكنها كانت تؤثر الحلوى المسماة (بوس إيدك) وكان زوجها قد عني بإحضارها لها، ولم تمكث معنا من الوقت إلا يسيراً إذ سرعان ما تعبت من القيام بدور المضيفة وملت حديثنا... وعلمت أخيراً أن رسام وهو نسطوري متزمت في الدين جداً عمد إلى تدريسها تاريخ الكنيسة السريانية وأنها أخذت تصوم مرتين في الأسبوع دواماً بالإضافة إلى صيام الشهر المعتاد عند النصارى...»[1].

ثالثاً: الحياة الثقافية

اشتهرت الموصل منذ القديم بأنها مدينة العلوم والفنون والآداب وخاصة في العلوم الرياضية والفلكية فقد فاقت غيرها من البلدان العربية، فكان الطلاب والعلماء يقصدونها من جميع الأطراف لغاية الدرس والارتشاف من ينابيعها العلمية الزاهرة إذ كانت تعج مدارسها بالعلماء والأطباء والفلكيين والأدباء المشهورين.

وقد شهدت الموصل منذ مطلع القرن الثامن عشر بوادر حركة ثقافية ذات طابع أدبي وكان لظهور الجليليين على المسرح السياسي بداية حقيقية لعهد الرعاية الرسمية للنشاط الثقافي العربي بعد أن ظل هذا النشاط محصوراً في إطار ما يدرس في المساجد من تجويد القرآن وتلقين الحديث،

1- انظر بدج، ج١، ص ٢٩٧.

ولكتب تقليدية قد أثقلت بالحواشي والشرح، وتدخل الجليليون في إحياء الثقافة العربية على نحو مؤثر مباشر، فاهتموا بتشجيع حركة الترجمة إلى العربية إلى حد أنهم كانوا يكلفون الأدباء بتعريب الكتب المهمة الهامة المؤلفة أصلاً بإحدى لغات العصر التركية والفارسية.

وقد ارتبطت الثقافة بالمستوى الاجتماعي غالباً، فكانت أغلب الأسر التي ساهمت في الحركة الثقافية، تنتمي إلى أصول ارستقراطية شهيرة مثل آل العمري، وآل الفخري، وآل الغلامي، وآل ياسين أفندي المفتي، كما شجعت المنح الكثيرة والرعاية الخاصة والتأليف، فأدى ذلك بطبيعة الحال إلى الحركة العلمية نمواً ملحوظاً[١] وظهرت بحوث ومؤلفات كثيرة في شتى ميادين العلم والمعرفة كان أهمها في علوم الدين واللغة والتاريخ والأدب والطب على الترتيب.

ففي العلوم القرآنية برز أمين العمري (ت ١٧٨٨م) فكتب كتابين هامين أولهما: «تيجان التبيان في مشكلات القرآن» والآخر: «حدائق الزهر والريحان في البيان عن بلاغات القرآن». وحسن باشا بن الحاج حسين باشا الجليلي عام ١٧٨٣م قبل توليه الحكم ونهج فيه على أسلوب المعجم المعروف «بترتيب زيبا» وسماه باسمه «ترتيب حسن»[٢].

1- يقول المؤرخ العراقي عثمان بن سند (١٧٦٦ – ١٨٣٤م) إن العلماء من قديم الأزل لا يتعلمون وينجحون كمال النجاح إن لم يكن لهم مساعدة في أمر معاشهم من طرف بعض الأمراء. وإلا فالفقر المطلق لا ينشأ إلا عنه إلا لخمول والجهل عادة. (مختصر مطالع السعود، ص ١٧٣).

2- عماد عبد السلام، الموصل فترة الحكم المحلي، ص ٣٨٠ – ٣٨٤.

وفي الفقه اشتهر الشيخ عبدالله الربتكي (ت ١٧٤٦م) ومصطفى أفندي الضرير ١٧٧٤م.

أما في حقل التآليف اللغوية فقد شهدت الموصل في هذا العهد، عدداً من المؤلفين المتخصصين، وكان أبرزهم الشيخ خليل بن علي البصيري (ت ١٧٦٢م) فنظم أرجوزة في أحوال حروف الجر زاد عدد أبياتها على الثلاثمائة بيت، ونظم صالح افندي السعدي منظومة في النحو وأخرى في الصرف ثم شرح الأخيرة[١]

ونشطت حركة التدوين التاريخي – في هذه الفترة – نشاطاً سريعاً شاملاً، فظهر في هذا الحقل من المعرفة عدد كبير من المؤرخين المثقفين أشهرهم أمين العمري مؤلف كتاب «منهل الأولياء» وياسين العمري مؤلف كتاب «منية الأدباء في تاريخ الموصل الحدباء» وغيرهما من المؤرخين[٢].

وشارك الشعراء في هذه الحركة فقد نظم كثير منهم القصائد وأراجيز طويلة في وصف بعض الحوادث الهامة في عهدهم، وفي خزائن الكتب الموصلية عدد كبير من تلك القصائد والأراجيز لعل من أهمها ما سجل حوادث حصار نادر شاه للموصل عام ١٧٤٣ مثل أرجوزتي السيد خليل البصيري، وأرجوزة حسن عبد الباقي وأرجوزة السيد عبدالله الفخري وأرجوزة يونس الموصلي... وغيرهم[٣].

1- المصدر السابق، ص ٣٨٤ – ٣٨٧.

2- نفس المصدر السابق، ص ٣٨٧ – ٣٩٤.

3- نفس المصدر، ص ٣٩٤ – ٣٩٥.

على أن اهتمام الموصليين في هذا العهد لم يقتصر على التأليف في العلوم الأدبية بل تعداها إلى علوم طبيعية بحتة أهمها الطب والفلك والرياضيات.

ففي الطب اتجه الموصليون إلى الترجمة عن المؤلفات اليونانية «الأوروبية» مباشرة، فترجم محمد الجلبي والمتوفي عام ١٨٤٦ كتباً قيّمة من اللغة اللاتينية منها «الطب الجديد» لبراكلسوس، و«صناعة الطب الكيمائي» تأليف فروليوس. كما ألف الكتب العديدة في الطب منها كتابة الكبير: «الطب الكبير» و«مفردات الطب الكبير» وغيرهما[1].

وكان ممن تخصص في هذا العلم واشتهر فيه الحاج محمد العبدلي (ت ١٧٥٠م) وشاعت الرغبة في دراسة الطب لدى الأوساط المثقفة في هذا العهد بشكل اثار انتباه بعض الرحالين الأجانب[2]. وكان لوجود الارسالية الدومنيكية في الموصل دور خاص في تقديم الخدمات الطبية لسكان المدينة وللأسرة الجليلية ذاتها. وأصبحت الموصل مركزاً متقدماً لدراسة هذا العلم وممارسته حتى إنه كثيراً ما طلب الولاة المجاورين خدمات الأطباء الموصليين، دون سواهم[3].

واستلفتت الظواهر الفلكية والطبيعية انتباه بعض المثقفين، فكتب محمد العبدلي كتاباً في الاسطرلاب أسماه «تذكرة أولي الألباب في استيفاء العمل والاسطرلاب» ثم كتب رسالته في «الثلج والجمد والبرد» وألف

1- نفس المصدر ص ٣٩٥ – ٤٠٠.

2- رحلة أبي طالب خان، ص ٣٩٥.

3- جون فيي، الآباء الدومنيكان وخدماتهم الطبية في الموصل، مخطوطة في خزانتنا، ص ٢.

الأديب عبدالله الفخري (ت ١٧٨٤م) مجموعة من الكتب في علم الفلك منها كتابه «تسريح الإدراك في شرح تشريح الأفلاك» وكتاب «سوانح القريحة في شرح الصحيفة»[1].

وفي علم الحساب ألف أمين العمري رسالة سماها «ذريعة الطلاب إلى معرفة الحساب» كما ألف رسالة أخرى في نفس الموضوع[2].

فلا عجب إن اشتهرت الموصل بكثرة علماء الفلك والرياضيات فيها فقصدها عبد الله السويدي العالم البغدادي الشهير يوم شرع في دراسة هذه العلوم، وفعل للغرض نفسه أبو الثناء الألوسي العالم الشهير[3].

يقول الرحالة مرزا طالب كشهادة عن منـــزلة الموصل الثقافية في مذكراته[4]: «... وجميع موظفي الدولة وأعيان السكان لما رأوا العناية والرعاية اللتين لقيتهما من محمد باشا هرعوا إليّ يقدمون لي احترامهم، وكان هؤلاء ناساً مثقفين خاصة وذوي أخلاق محبوبة وتفكير واسع. ومنذ مغادرتي باريس لم ألاق رجالاً ذوي أذهان نيرة مثلهم، ووزراء

1- عماد عبد السلام، فترة الحكم المحلي، ص ٤٠٠ – ٤٠٢.

2- منهل الأولياء، ح١، ص ٦.

3- عماد عبد السلام، الموصل فترة الحكم المحلي، ص ٤٠٢ – ٤٠٣.

4- مرزا أبو طالب: ولد سنة ١٧٥٢، زار أوروبا وتركيا والهند، ألف عدة كتب ترجم قسم منها إلى الانكليزية والفرنسية. قدم إلى العراق وزار الموصل وبغداد والنجف وكربلاء. توفي سنة ١٨٠٦م.

السلطان لو كانوا يملكون عشر براعتهم فقط ما خشيت على ما يستقبله «الباب العالي» من مقادير...»[١].

وشهادة أخرى يدلي بها أحد قناصل فرنسا عن مكانة الموصل الثقافية فيقول: «... وتؤلف مركزاً ثقافياً بالغ الحيوية... بوسع القاهرة فقط أن تزعم مضاهاتها..»[٢] وقد أدلى بشهادته هذه عام ١٨٧٩م.

غير أنه في عام ١٨٨٢م، قنصل آخر يكتب لنا وصفاً موجزاً عن الثقافة بالموصل فيقول: «... في عام ١٨٨٢ كان للرهبان الفرنسيين عدة منشآت في الموصل، فهناك المدرسة الاكليريكية للكليروس الكلدان ويبلغ عدد طلابها ٢٩ طالباً. وهناك مدرسة للطلاب البرانيين ويبلغ عدد طلابها ١٤٠ طالباً، ١١٠ منهم من الطلاب الكاثوليك و٧ من الطلاب المسلمين، وهناك دار للعجزة ومطبعة عربية..»[٣].

ويضيف إلى قوله: «... أما بالنسبة للبنات فهناك الأخوات راهبات التقدمة اللواتي كن يقمن بإدارة مدرسة داخلية لرعاية البنات اليتيمات وعددهن ١٢ طالبة. كما كن يدرن مدرسة برانية يبلغ طلابها ٢٣٤ طالباً ١٨١ منهم من الكاثوليك و٣٠ منهم من المسلمين..»[٤].

وكانت المدارس الدينية تمثل سمة بارزة من سمات هذه الفترة، فقد شهدت الموصل منذ الربع الأول من القرن الثامن عشر، اهتماماً بتشييد

1- رحلة مرزا أبو طالب، ص ٣٥٩.

2- دي فوصيل، الحياة في العراق قبل قرن، ص ٤٥.

3- المصدر السابق، ص ١٤٥.

4- ذات المصدر السابق، ص ١٤٥ – ١٤٦.

المدارس وتزويدها بما تحتاج إليه من الكتب والمال[1]. وكان من أهم المنشآت الثقافية خلال هذه الفترة مدرسة الحاج محمود علي النومة المشيدة عام ١٧٠٨، ومدرسة محمد آغا السعرتي المشيدة عام ١٧١٥م، ومدرسة ياسين أفندي المفتي (ت ١٧٢٢م).

بيد أن هيمنة القوى المحلية على أمور الولاية الداخلية، وتولي آل الجليلي مقاليد الحكم وما أدى إليه ذلك من مشاركة مثقفي الموصل وأبناء الأسر المعروفة في شؤون الإدارة قد زاد – بطبيعة الحال – من الإسراع بإنشاء المدارس والمؤسسات الثقافية الأخرى، مثل دور القرآن والحديث باعتبارها وسيلة لتخريج طبقة مثقفة واعية تستطيع النهوض بأعباء المناصب الحكومية والشرعية في الولاية[2].

وقد اهتم الجليليون بهذه الناحية بشكل خاص فأولوها عنايتهم ورعايتهم، حتى زاد عدد المدارس التي شيدتها الأسرة الجليلية وحدها على مجموع عدد المدارس التي أنشأها محبوا العلم في الموصل طيلة فترة حكمهم وكان اهتمام الجليليين بهذا المرفق الحضاري سابقاً لتوليهم السلطة ذاتها. ففي عام ١٧٠٢م: «... شيد خليل آغا بن عبد الجليل مدرسة في فناء جامع الأغوات، وكان قد تعاون هو وأخوته إبراهيم آغا وإسماعيل آغا على إنشائه في نفس العام»[3]. وفي عام ١٧١٦ بنى إسماعيل آغا (باشا)

1- عماد عبد السلام، الموصل في العهد العثماني، ص ٤١٥ – ٤٢٢.

2- المصدر السابق، ص ٤١٦.

3- ذات المصدر السابق، ملحق رقم ٣ ص ٥٠٣ – ٥٠٥ .

بن عبد الجليل مدرسة في فناء جامع النبي جرجيس لتدريس القراءات والعلوم القرآنية.

ثم سرعان ما نشطت هذه الحركة أكثر إثر استقرار السلطة السياسية بيد الجليليين. ففي عام ١٧٥٥ شهدت الموصل إنشاء إحدى دور العلم الكبيرة فيها عندما بنى محمد أمين باشا الجليلي مدرسة في جامع الباشا الذي شيده فعرفت بالمدرسة الأمينية نسبة إليه. وفي عام ١٧٧٨ هدم المدرسة سليمان باشا الجليلي وجدد عمارتها وأوقف عليها ٤٠٠ مجلد.

وهكذا راح الجليليون رجالاً ونساء ينشئون المدارس لتدريس العلوم الدينية والفقهية، فأنشأت رابعة خاتون عام ١٧٦٦م داراً لتدريس القرآن وأنشأت فردوس خاتون مدرسة عام ١٨١٦م وسميت مدرسة الحسنية، وعام ١٨٢٥م شهد بناء أربع مؤسسات ثقافية كبيرة شاء القدر أن تكون آخر ما بناه الجليليون في مدينتهم حتى انتهاء حكمهم، وأهم تلك المنشآت المدرسة التي بناها يحيى باشا ودار القرآن التي ألحقها بها وتضم زهاء ٤٠٠ مجلد من نفائس المخطوطات.

وساهمت أسر موصلية أخرى في حركة تشييد المدارس ووقف الكتب، ففي عام ١٧٨٦ أنشأ الحاج زكريا التاجر مدرسة وأوقف عليها مائتي مجلد من الكتب، وفي نفس العام قام أحمد أفندي بن بكر ببناء

مدرسة والحق بها مكتبة حافلة وغيرهما من المدارس مثل مدرسة جامع التركندي، ومدرسة الخزندار وغيرها[1].

أما مناهج الدراسة في هذه المدارس فكانت تقوم على أساس ما عرف بالعلوم النقلية والعقلية وتشمل الأولى علوم القراءات والتفسير والحديث وأصول الفقه والعقائد والكلام واللغة والنحو والبيان، في حين تشمل الأخرى: علوم المنطق والحكمة والفلك والأزياح والهندسة والحساب والطب والموسيقى[2].

وجنباً إلى جنب مع الثقافة الإسلامية كانت هناك الثقافة المسيحية تجد لها من الكنائس والأديرة الكثيرة داخل الموصل وفي أطرافها غير مرتكز لنشاطها المتزايد، وكان المدرسون غالباً من الرهبان والقسس والشمامسة الذين كانوا على درجة جيدة من الثقافة بحكم دراستهم الطويلة ومعرفتهم بأكثر من لغة، وقد رأينا في ما سبق من كلامنا إقبال المسيحيين إلى المدارس وعددهم الكبير بالنسبة للطوائف الأخرى.

وكان لجهود البعثات التبشيرية الفرنسية في نشر الكثلكة في الشرق وأثرها في إحداث مد ثقافي بين نصارى المنطقة. وكانت أهم تلك البعثات ارسالية الآباء الدومينيكان التي جاءت الموصل عام ١٧٥٠م، فقد استطاعت هذه الجماعة أن تجد لها في الموصل مستقراً ثابتاً يتمتع – في الغالب – بعطف الولاة وكبار موظفي الولاية بما كانوا يقدمونه من

1- عن هذه المدارس بالتفصيل انظر: نقولا سيوفي، مجموع الكتابات المحررة. داود الجلبي، مخطوطات الموصل. سعيد الديوه جي، مدارس الموصل في العهد العثماني.

2- عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني، ص ٩٦ – ١٠٠.

خدمات طبية. وكان أول عمل لهؤلاء المبشرين هو فتح مدرسة في المدينة لتدريس العلوم واللغة الفرنسية كان لها دور هام في تخريج طبقة مثقفة من رجال الدين المسيحيين.

ولم يجد بعض المسيحيين الطموحين حرجاً من الدراسة في المدارس الإسلامية وخاصة أولئك الذين لم يجدوا في التعليم الكنسي ما ينشدونه من معرفة متنوعة، وقد ذكر أحد النصارى المعاصرين: «... إن النصارى في كل الشرق ما كان لهم مدرسة بالعربي لتعليم ذلك اللسان..» وأشار إلى دراسته لعلوم المنطق و«الايساغوجي» كانت في مدارس المسلمين[1].

رابعاً: الحياة الاقتصادية

١- الزراعة:

اشتهرت الموصل منذ القديم بالزراعة، فهي تقع وسط منطقة زراعية واسعة شديدة الخصوبة، تمتد ما بين دجلة والزاب الأعلى، وبين هذا النهر والزاب الأسفل، وتضم سهل الموصل الممتد على طرفي نهر دجلة، بين جبل الشيخان وجبل سنجار والمنطقة المحصورة بين الزابين، وهي تعتمد في زراعتها على الأمطار وتزرع أغلب الغلال على مدار السنة لذا فقد اشتهرت الموصل بثرواتها الزراعية، حتى غدت في العصر العباسي مخزناً كبيراً للغلال تُزوّد بغداد بالميرة عدة أشهر من كل سنة، وتنتج من الفواكه ما يزيد على حاجة اهلها.

1- عماد عبد السلام، الموصل في العهد العثماني، ص ٤٢٣ – ٤٢٤.

يقول الأب لانزا: «... ولا يتعجبن أحد من كثرة الحبوب في الموصل، فإن الأراضي وإن كانت قليلة الاستعمال للزراعة، خاصة الواقعة منها إلى جهة الصحراء وهي التي لا يتمكن الأهلون من زرعها أبداً خوفاً من غزوات الأعراب، فاقتصرت حراثتهم على الأراضي المجاورة للبلدة، إلا أن الأراضي الممتدة على ضفة النهر كانت تحرث كلها ومعها أيضاً القرى العديدة القائمة على الضفة الأخرى، وهي أراضٍ خصبة جداً يفوق التصور، لذلك فغلتها تكفي لا بل تفيض عن حاجة الولاية وربما تكفي لسد حاجة الولايات المجاورة لكن بين آن وآخر تغزوها أسراب الجراد بكثرة ولا تترك معها شيئاً من الحنطة وتلتهمها كلها إذا كانت طرية، أما إذا كانت بالغة أوانها فالضرر اللاحق يكون أخف وقعاً»[1].

ويضيف إلى قوله: «... إن المواد الغذائية الضرورة في هذه الولاية أرخص قيمة من سائر الولايات عادة وخاصة الخبز والعنب والخوخ والقطن وما أشبه. وهي زهيدة الثمن نظراً إلى الكميات الكثيرة التي ترد إليها من كردستان. أما بقية الأثمار فهي قليلة لأنها ترد إليها من أماكن بعيدة وبكميات محدودة هذا ما عدا الشمزي والبطيخ وغيرها من ثمار الأرض التي تتوفر في البلاد»[2].

1- مذكرات لانزا، ص ١٢.

2- المصدر السابق، ص ١٣.

ويؤكد فنشنسو[1] كلام لانزا في حديثه عن المواد الغذائية فيقول: «...لقد استمتعنا كثيراً بأكل البطيخ وخاصة الرقي و لم أشاهد في حياتي نظير الرقي الموصلي فهو كبير الحجم جداً يبلغ قطر بعضه أكثر من ذراع[2].

كما لفت انتاج الموصل الغزير للحبوب انتباه كثير من الرحالين الذين زاروا الموصل، فقد لاحظ بادجر انتاج الولاية الأساسي هو الحنطة والشعير، وأن انتاجها على أيامه (أي منتصف القرن التاسع عشر) كان بكميات وفيرة جداً فيقول: «...والانتاج الزراعي الرئيسي هو الحنطة والشعير المتوفران بكثرة إلا أنهما لا يكادان يفيان نفقة حراثتهما، فكل ١٠٠ مثقال حنطة يباع اليوم (سنة ١٨٥٥) بـــ ٨ فلوس، والشعير بـــ ٥ فلوس [3].

وكان تصدير الحبوب إلى المنطقة الجبلية المجاورة، والى العراق الجنوبي وبخاصة ولاية بغداد من الأمور الجارية على الدوام، حتى أن انقطاع الحصاد التام من الولاية المذكورة رغم مساحتها الواسعة على ما

1- الأب فنشنسو، انخرط في الرهبنة الكرملية أرسل إلى الهند مع وفد سنة ١٦٥٦ ولما عاد إلى إيطاليا ترأس دير الكرمليين في لومبارديا، توفي في ٥ ت٢، ١٦٧٩.

2- انظر رحلة فنشنسو، ترجمة الأب بطرس حداد، مجلة مجمع اللغة السريانية، مجلد ١، سنة ١٩٧٥، ص ١٧٩ – ٢٠٣.

3- رحلة بادجر، مجلة بين النهرين عدد ١٠٩، سنة ١٩٧٥.

لاحظ المستر جروفز سنة ١٨٣١ لا يترتب عليه مصاعب كبيرة «لأنه كان بالإمكان ورود الحبوب بسهولة من الموصل» [١].

والى جانب انتاج الحبوب، كانت ولاية الموصل تنتج القطن الذي يستخدم في صناعات النسيج الكثيرة التي اشتهرت بها المنطقة منذ عهود قديمة. وكان يزرع عادة في القرى التي تتوفر فيها مصادر دائمة للمياه، إلا أن إنتاجه لم يكن يكفي حاجة السوق المحلية، فكان التجار يستوردونه أيضاً من المناطق الجبلية المجاورة[٢].

وكانت الموصل تنتج – خلال الصيف – أنواعاً مختلفة من الخضراوات والفاكهة كالبطيخ والخيار وغيرهما. ويزرع أغلبها على شواطئ دجلة والجزر التي تظهر في النهر عند انخفاض مستوى الماء فيه.

أوليفييه الذي زار الموصل عام ١٧٩١، يصف لنا بساتين الموصل بقوله: «... تعطي بساتين الموصل الليمون الحلو والنارنج والفستق والتين والرمان والخوخ والمشمش والإجاص وثماراً أخرى من ثمار أوروبا. والأراضي المحيطة بها تنتج الحبوب والقطن بكثرة ويربى فيها كثيراً من القطعان. ويكاد لا يعرف عندهم شجر التوت غير أن عنبهم فاخر... ويعمل الموصليون من الزبيب الشربت. ويعمل المسيحيون منه بالتخمير والاستقطار عرقاً فاخراً[٣]».

1- جروفز، رحلة إلى بغداد، ص ٩٦.

2- مذكرات لانزا، ص ١٦.

3- رحلة أوليفييه، ص ٨. حسب المخطوطة التي في خزانتنا.

٢- الصناعة:

كان للاستقرار النسبي الذي شهدته ولاية الموصل منذ أواخر القرن السادس عشر أثره الواضح في إذكاء حركة صناعية ما انطفأت جذوتها قط إذ لم تستطع الفوضى التي أعقبت الفتح المغولي أن تقضي على رواسب الصناعات المختلفة مما اشتهرت به المدينة خلال العصور العباسية وخاصة في العهد التركي، كصناعة الأنسجة بأنواعها: الحريرية والقطنية والصوفية وصناعة التحف المعدنية[1].

على أن الاستقرار السياسي وحده ليس بكافٍ لإحراز تقدم صناعي سريع، ما لم يصاحبه نشاط تجاري يكفي لتبادل الخبرة الفنية بين مراكز الصناعات ويتيح الفرصة لايجاد أسواق كافية لتصدير المنتجات بما يخلق نوعاً من الاقتصاد المركب.

ولما كانت صناعة الأنسجة تعد من أهم الصناعات الموصلية وأكثرها حيوية، بالنسبة للتبادل التجاري، ويذكر لانزا أن نسج القطن كان يمثل – على ايامه – مهنة عامة الناس، فيقول: «... فيهتم الرجل بنسجه أشكالاً مختلفة، وآخرون بتقصيره، وغيرهم بصبغه أو رسمه بصور شتى وغيرهم بنقله وبيعه، وهكذا فالجميع تقريباً يشتغلون به»[2].

وكان طبيعياً أن يؤدي تركز النشاط الحرفي وتقدم الصناعة اليدوية في مدينة الموصل وازدياد طلب التجار لها، إلى محاولة خلق ظروف جديدة

1- سعيد الديوه جي، أعلام الصناع المواصلة، ص ٣٠.

2- مذكرات لانزا، ص ١٦.

للعمل، والخروج من نطاق الحرفة المنـــزلية إلى مجال العمل الجماعي الأكثر رقياً، وذلك لتحقيق إنتاج أكثر وأسرع يفي بمطالب التجارة الواسعة فكان من نتيجة هذا أن نشأت مصانع بسيطة الانتاج لمختلف السلع، وخاصة الأنسجة بأنواعها.

ولاحظ الرحالة البريطاني جاكسون عام ١٧٦٧ أن سكان الموصل أكثر اهتماماً بالصناعة من أي قوم آخر رآهم منذ مغادرته الهند، ويقول: «...هناك عدة مصانع يجري تشغيلها وبعض مصنوعاتها تتفوق على المصنوعات الأوروبية فسروج الخيول وأحزمتها تظهر جد أنيقة بوجه خاص، وهم يصنعون سجاد الحرير ويطرزونه بالأزهار فيظهر أحسن وأمتن من السجاد الذي نصنعه نحن وهم مبرزون في صنع المطرزات الثمينة المدهشة للرجال والنساء معاً، ولديهم العديد من مصانع النحاس والحديد، وهناك كميات كبيرة من مختلف المواد التي تصنع من هذه المعادن يتم ارسالها عبر نهر دجلة نحو الجنوب حتى البصرة».[١].

وكان الرحالة نيبور الذي زار الموصل قبل مجيء جاكسون إليها بسنة واحدة قد اشار إلى وجود «... مصانع كثيرة للنسيج والحياكة والصباغة وصياغة النقوش على المنسوجات والمهنتان الأخيرتان بيد النصارى»[٢].

واشاد أوليفييه في كتاب رحلته عام ١٧٩١ بانتاج هذه المصانع، وذكر أنها منتشرة في المدينة، وأن قيمة منسوجاتها كبيرة، حيث إنها تباع

1- جاكسون، مشاهدات بريطاني في العراق، ص ١٠٥.

2- رحلة نيبور، ص ١١٤.

في حلب إلى التجار الفرنسيين فتشحن من هناك إلى مرسيليا، ونوه رحالين عديدين بالصناعة الموصلية مثل دوبريه وبنكغهام وباجر.

فبنكغهام يقول: «والصناعة الوحيدة التي تمارس في الموصل على نطاق ما هي صنع الملابس القطنية التي تصبغ باللون الأزرق لاكساء الطبقات الفقيرة...» [١].

وأما بادجر فيصرح: «... أما مصنوعات الموصل في أيامنا فهي: الملابس القطنية، والصابون الذي له سوق في القرى المجاورة ونبات الزعتر» [٢].

٣- التجارة

لعب موقع الموصل بين أربعة أقاليم جغرافية متمايزة، هي إقليم الجزيرة وإقليم العراق والمنطقة الجبلية والبادية الصحراوية، دوراً أساسياً في نشاط الموصل الحضاري منذ أقدم عهودها. ولا ريب في أن للتجارة النصيب الأوفى والأول في ذلك النشاط بما تسببه من تأثير متبادل بين مختلف الحضارات، وقد انتبه كثير من الجغرافيين إلى أهمية موقع الموصل على تجارتها، فوصفت قديماً بأنها محط الركبان ومنها يقصد إلى جميع البلدان، فهي باب العراق ومفتاح خراسان ومنها يقصد إلى أذربيجان.

ووصفت في القرن الثامن عشر بنفس الوصف تقريباً على بعد شقة الزمن، فيقول الأب لانزا: «... إنها تستفيد من موقعها الجغرافي المتوسط

1- رحلة بكنغهام، ص ٦٦.

2- رحلة بادجر مجلة بين النهرين، عدد ٩، ١٠ سنة ١٩٧٥.

بين الجهات، فتأتيها الأعراب من البادية، والأكراد من الجبال ويبتاعون منها ما يحتاجونه، وللسفر منها إلى إيران يكفي اجتياز الجبال وكذلك إلى بغداد يكون السير منها سهلاً بالبر، وأكثر سهولة منه بالنهر، ومن بغداد فالبصرة فالهند كما يفعل كثير من التجار، والبضائع التي تجيء بها القوافل من إيران والهند إلى المملكة العثمانية تسر بالموصل، كما أنه لا بد أن تمر بها البضائع التي تنقل من الأقطار العليا الشمالية إلى الأقطار السفلى الجنوبية»[1].

ومنذ بداية القرن الثامن عشر أخذت الموصل تجني فوائد موقعها السياسي الجديد فقد اصبحت – مرة أخرى – نقطة وصل بين شبكة طرق تجارية متعددة الأطراف، وصارت قوافلها تقوم بعملية تبادل ضخمة بين منتجات بلاد متباعدة مختلفة علاوة على قيامها بتصدير ما تنتجه الموصل فإنها من مواد زراعية، أو بضائع مصنوعة أو خامات صناعية إلى الأسواق المحلية المجاورة أو إلى المراكز التجارية الأخرى كحلب وبغداد، ليتولى تجار هذه المراكز – بدورهم – تصريفها في الأسواق الخارجية.

وتقوم الموصل خلال هذه الشبكة المتشابكة من خطوط المواصلات بعمليات تجارية غير يسيرة فهي تستورد أولاً من حلب وسائر منتجات الشام وكثيراً من السلع الأوروبية الآتية عن طريق البحر المتوسط مثل الحديد والمفارش والعباءات بالنيلة على حد قول دوبريه[2]. والتي تبلغ

1- مذكرات لانزا، ص ١٧.

2- رحلة دوبريه، ص ١٢١.

قيمة ما تستورده منها ما يزيد على ألف غرش، ليستهلك برمته في صياغة المنتوجات[1] على ما يروي دومنيكو لانزا.

وجاء في تقرير فرنسي مخطوط لمترجم قنصلية فرنسا في بغداد المسيو أشيل مراديان[2] (ت عام ١٨٩٥) إنه كان يرد إلى العراق من البضاعة الفرنسية في أوائل القرن التاسع عشر عن طريق الأستانة وحلب ما تبلغ قيمته ثلاثة ملايين فرنك منها الجوخ والمخمل والقيطان والبقم (بتشديد القاف) وهو خشب أحمر يستخدم في الصباغة.

يخبرنا دومنيكو لانزا عن الحركة التجارية بقوله: «... توجد في الموصل أنواع البضائع المستوردة إليها من إيران والهند وغرباً والأقطار الأخرى التابعة إلى الإمبراطورية، إلا أن تجارة الموصل الخاصة عدا الحبوب، هي الأقمشة القطنية ويصدر منها كل سنة مقدار كبير إلى سائر الجهات. ويمكن القول إن البلد بكامله يستفيد فائدة عظيمة من هذا الصنف التجاري، فإنه في القرى التي يكثر فيها الماء يزرع القطن بكثرة لكنه لا يكفي للحاجة المحلية، ولذا فكثير من الناس يقصدون بلاد كردستان لتوريده إلى الموصل والقرى فتشتغل عامة النساء بغزله ويهتم الرجال بنسجه أشكالاً مختلفة وآخرون بقصيره، وغيرهم بصبغه أو رسمه بصور شتى وغيرهم بنقله وبيعه وهكذا فالجميع تقريباً يشتغلون به»[3].

1- مذكرات لانزا، ص ١٧.

2- غنيمة، تجارة العراق قديماً وحديثاً، ص ٧٥.

3- مذكرات لانزا، ص ١٨.

ويضيف إلى قوله: «... إن الاتجار بهذه الأنسجة رائج والربح الناتج منها للبلد وفير جداً، وبالدراهم التي يربحها الأهلون من تجارتهم هذه يستوردون من شتى الأقطار المواد التي يحتاجونها لأشغالهم ويتاجرون بها في الولايات المجاورة من كردستان وإيران فيرجعون محملين بما تنتجه تلك الأقطار بأسعار واطئة، ثم يذهبون به إلى حلب وغيرها من البلاد ويبيعونه بأرباح فائضة»[1].

ثم يتكلم عن التبادل التجاري بين الموصليين والتجار الآخرين خارج الولاية فيقول: «... إن العفص وهو كثير في جبال كردستان يحمله الموصليون بمقادير كبيرة إلى حلب لبيعه على التجار الأوروبيين ولابتياع الأجواخ والأقمشة والنيل وغيرها من البضائع الأوروبية بأثمانه، وتستورد كميات من النيل سنوياً من حلب إلى الموصل ما يربو ثمنه على ألف ألف غرش واعتقد أنه يستهلك كله في هذه المدينة لصبغ المنسوجات بأشكال شتى»[2].

إذن كانت التجارة بالبضائع الأوروبية كبيرة فقد قدرت كمية البضائع الأوروبية المستوردة عن طريق حلب والشام إلى العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بأكثر من ٧٥٠٠ بالة تشتمل على الأقمشة القطنية والأقمشة المطبوعة، واليازمات (لباس الرأس للنساء) وسائر المنسوجات القطنية والحريرية والورق ٢٢٠ بالة من الورق الأبيض و٣٠٠ بالة من الورق الملون والكتب والكتان وحجر القدح والبنادق

1- المصدر السابق، الصفحة نفسها.

2- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

وسلفات النحاس والكبريت والمسامير والأسلاك الحديدية والزجاج والمرايا وفناجين القهوة واللآلئ الصناعية. هذا بالإضافة إلى كميات كبيرة أخرى من مصنوعات حلب والشام مثل غزل القطن والسكر المصفى والنحاس والمرجان وصابون حلب ٣٠٠ بالة، وصابون الشام ٢٠٠ بالة.. إلى غير ذلك»[١].

وفي الوقت نفسه، كانت الموصل تصدر إلى حلب نسيج الموسلين والأقمشة الحريرية المطرزة والمقصبة بخيوط الذهب والفضة، حيث كانت تباع هناك إلى تجار الفرنسيين ليشحنوها إلى مرسيليا، وكميات أخرى كبيرة من (العفص) لبيعه للتجار الأوروبيين، هذا فضلاً عن السمن والماشية والتمر والطنافس الفارسية والتنباك وغيرها[٢].

وترتبط الموصل بالإمارات الكردية المجاورة بعلاقات تجارية وثيقة فكانت تستورد منها العفص بكميات كبيرة والصوف والحرير والقمح والشعير والخشب والحطب والبسط والطنافس والأحرمة وقشر الرمان والصمغ والتبغ والزبيب والفواكه والرخام والجبس والأغنام والماعز وجلودها وصوفها وسمنها، وتصدر إليها البن والشاي والسكر والأقمشة الهندية والأوروبية[٣].

1- رحلة نيجهولت ترجمة مير بصري، (جريدة البلد بتاريخ ١٩٦٧/٢/٥)

2- غنيمة، تجارة العراق قديماً وحديثاً، ص ١٠٥.

3- بادجر، النساطرة، ص ٨٠.

وينوه تافرنييه[1] في أواخر القرن السابع عشر بالعلاقات التجارية بين الموصل والمناطق الكردية المجاورة فيقول: «... وليس لهذه البقعة من شأن إلا كونها ملتقى مهماً للتجار، خاصة تجار العرب والأكراد»[2].

كما يشير نيبور إلى هذه العلاقات فيذكر أن ما يرد إلى الموصل سنوياً أكثر من ألفي قنطار من البندق واللوز والجوز فتقوم هذه بتصديره إلى حلب[3].

وينوه المقيم البريطاني ريج بما كانت تستورده الموصل من السليمانية على أيامه في سنة ١٨٢٠م فيقول: «... والمتاجرة مع الموصل مستمرة بعض الاستمرار، وتستورد منها الأحذية والغتر (لباس الراس) والخام (القماش) والقمشة القطنية الملونة، ومنتوجات الشام وديار بكر وغير ذلك، أما الصادرات إليها فالعفص وغيره»[4].

وتعتبر بغداد مركز النقل الجنوبي للتجارة الموصلية، فهي تصدر إلى الموصل أغلب ما تنتجه محلياً، أو ما تستورده من الخليج العربي ومن إيران مثل التبغ الأصفهاني والفواكه والفضة والجواهر واللؤلؤ وشالات كشمير وكرمان والسكر والشاي والفلفل والبن والصابون والشمع والكبريت

1- تافرنييه، جان باتيست، ولد في باريس سنة ١٦٠٥، رحل إلى اوربا الغربية وهو صبي يافع وخدم أهم حكامها، وحارب الترك على حدود بولندا، قصد استانبول مع راهبين ثم انفصل وحده وزار فلسطين وأرضروم وفارس والهند ورحلتين أخريين إلى أفريقيا. زار الموصل مرتين عام ١٦٤٤ وعام ١٦٥٢، توفي سنة ١٦٨٩.

2- رحلة تافرنييه، ص ٥٨ – ٥٩.

3- رحلة نيبور، ص ١١٤.

4- رحلة ريج في العراق عام ١٨٢٠، ج١، ص ٢١٧.

والعباءات والأحذية وملابس الأعراب والأدوية والفواكه المجففة والسجاد[1].

وتصدر الموصل بدورها إلى بغداد الحنطة والعفص والرصاص والزبيب والحمص والعدس ودهن السمسم والصابون والشحوم وشعر الماعز والنشوق[2].

كما تصدر إليها أيضاً ما تصنعه أنوالها من ملابس قطنية وغيرها على ما أخبرنا دوبريه، ويشير جاكسون إلى أن تجارة هامة جديدة لم تكن معروفة من قبل ازدهرت بسرعة في الفترة التي سبقت رحلته سنة ١٧٦٧ وهي تصدير النحاس بكميات ضخمة من الموصل إلى بغداد لتشحن من هناك إلى أوروبا حيث إنه: «... من نفس النوع الذي يجري صنعه في انكلترا»[3].

ولعل خير ما نختم به موضوعنا هو ما أورده الرحالة أوليفييه عن الحركة التجارية في الموصل إذ يقول: «... الموصل إحدى أسواق الشرق الكبرى، معظم الأنسجة والعقاقير والسلع الواردة من الهند إلى البصرة وبغداد تمر من هذه المدينة وتذهب إلى القسطنطينية أو تنتشر في آسيا الصغرى، ومثلها قهوة مخا وبضائع إيران، وهي مستودع للعفص والكشير وشمع كردستان وقطن الأمصار المجاورة، يصنع فيها سختيان[4] نفيس

1- رحلة نيجهولت، ترجمة مير بصري، جريدة البلد ٥ شباط ١٩٦٧.

2- المصدر السابق، الموضع نفسه.

3- جاكسون، مشاهدات بريطاني في العراق، ص ١٠٥.

4- سختيان الجلد الرقيق الناعم الفاخر والغالي الثمن والجيد الصنع.

جداً، وكثير من الأنسجة القطنية للاستعمال المحلي، وقسم منها يمر بحلب مع العفص والكثيراء يباع للتجار الفرنسيين وهؤلاء يرسلونها إلى مرسيليا، وأعطت الموصل اسمها لأنسجة قطنية سميت موسلين لأن من هذه المدينة استوردت أوروبا أول ما وردت، نقلت إليها من الهند بطريق فارس»[1].

ويضيف إلى قوله هذا: «... البضائع الأوروبية التي تحتاج إليها الموصل تمر من حلب إليها وكذلك عبي منسوجة في سوريا، ويرسل إليها من سوريا ومن ما بين النهرين والأناضول وأرمينية وكردستان النحاس العتيق ومنها يمر على بغداد والبصرة فينقل إلى الهند. ويوجد بكثرة في الموصل نوع من المن يعمل منه أقراص حلواء صغيرة بيض لها طعم ومنظر اللوزينج المحلى بالسكر أو العسل الجيد الممزوج بحلواء السمسم..»

غير أن أوليفييه أبدع ما يورد في معرض حديثه هذه الشهادة الصادقة عن علاقة التجارة بالإدارة العليا في الولاية، حيث إن الحركة التجارية الواسعة كالتي مر بنا وصفها لم يكن ان تنشط أبداً دون حماية من قبل السلطة التي أخذت على عاتقها السيطرة على الأسواق وحماية القوافل من قطاع الطرق. ولقد خلق الجليليون وما يمثلونه من قوى تجارية وضعاً جديداً غريباً من نوعه، فلقد اهتموا بحماية مصالح التجار والتخفيف عنهم حتى تناقل التجار عنهم الكرامات. واشتهر الحاج حسين باشا الجليلي بأنه قطع دابر قطاع الطرق واللصوص، كما كان الولاة الجليليون يعمدون عند خروج القوافل الكبيرة إلى إرسال فريق من الجند

1- رحلة أوليفييه، ص ٧، حسب المخطوطة التي في خزانتنا.

الزراعة وازداد عدد الأهلين كثيراً ورأى الشعب الرفاه فذاق الحياة الخالية من التحريض والاضطراب..»[1].

خامساً: الحالة العمرانية

كان سقوط الموصل بأيدي المغول في القرن الثالث عشر بداية التدهور العمراني المستمر الذي حل بالمدينة، وفي القرون التالية أخذت المدينة تنكمش تدريجياً إلى داخل أسوارها القديمة، وتضافرت النكبات الطبيعية والبشرية على تدهور المدينة وانحطاطها، وفي بداية العصر العثماني كان نصف البلدة تقريباً قد أصبح خرائب خالية من السكان.

يخبرنا راوولف الذي زار الموصل عام ١٥٩٦م قائلاً: «... وعبرنا جسراً من القوارب، وهي تابعة للامبراطورية العثمانية.. شأنها شأن البلدان التي يجاورها.. وفيها بنايات حسنة وشارع، وهي على جانب من السعة لكن اسوارها وخنادقها واهنة الشأن»[2].

أما تافرنييه الذي زار الموصل سنة ١٦٤٤ فيقول: «... والموصل مدينة تبدو للمرء من خارجها فخمة المنظر، أسوارها حجرية، بينما في داخلها تكاد تكون برمتها خربة، وليس فيها سوى سوقين معقودين، وقلعة صغيرة مطلة على دجلة يقيم فيها الباشا... وليس لهذه البقعة من شأن إلا كونها ملتقى مهم للتجار، خاصة تجار العرب والكرد، وليس في

1- المصدر السابق، ص ٨، حسب المخطوطة التي في خزانتنا.

2- رحلة راوولف، انظر سر وليس بدج، رحلات في العراق، ج١، ص ٢٧٨.

الموصل غير خانين حقيرين، كانوا مكتظين بالمسافرين حين وصولنا إليها، فطلبت أن تنصب خيمتي في الميدان، أي في السوق الكبير». [1]

وفنشنسو الذي قدم الموصل عام ١٦٥٦ فيحدثنا في مذكراته قوله: «... فبيوتها بسيطة مشيدة بالطين، وهي أشبه ما تكون بيوت الرعاة من أن تكون مساكن أناس متحضرين ومركز ولاية، وليس فيها ما يلفت النظر سوى قلعتها حيث يوجد عدد كبير من العسكر الانكشاري، ويحيط القلعة سور فيه مزاغل للدفاع ضد الهجمات على عادة الأقدمين... أما مواد البناء فهي الجص والحجر الرخو، وهذا النوع من البناء لا يقاوم عوادي الزمن... ولهذا رأينا بعض أقسام القلعة مائلة للسقوط ومتهدمة». [2]

ويضيف قوله: «... ومدينة الموصل الحالية صغيرة، ضيقة المسالك، فقيرة المنازل... وقد مررت أكثر من مرة بأسواق المدينة فأخذني العجب من الأسعار البخسة التي تطلب لمختلف البضائع، وقد اشتريت أشياء كثيرة .. فالشاة الواحدة تباع بأربع شاهات التي تعادل أربع قطع يوليسية رومانية.. وقد أعطونا حملاً كبيراً من الفواكه بدريهم واحد أي بأقجة واحدة لا غير.. أما أبقار الموصل فهي من جنس جيد جداً ولا يزيد سعره البقرة الواحدة عن قطعتين أبو شلبي وتساوي القطعة الواحدة من أبو شلبي Talero واحد لا غير. أما الخيول فحدّث عنها ولا حرج فهي من مختلف الأجناس فهناك الخيول الفارسية والتركية والخيول العربية الأصيلة.

1- رحلة تافرنييه، ص ٥٨ – ٥٩.

2- رحلة فنشسو، مجلة مجمع اللغة السريانية، مج١، ص ١٩٤ – ١٩٨.

لقد رأيت أعداداً كبيرة جيدة تباع بأربعة قروش أو خمسة، أما الحصان الذي تصل قيمته إلى اثني عشر قرشاً أو خمسة عشر قرشاً، فهذا يباع في أوروبا بخمسين دينار أو ستين على أقل تقدير»[1].

هكذا كانت حالة الموصل في القرن السابع عشر، غير أنه مع بداية القرن الثامن عشر شهدت بداية حركة عمرانية محدودة شملت تشييد بعض المؤسسات الدينية والثقافية وبعض المنشآت العامة، فجرت أول محاولة، بإيعاز الوالي ومساهمة سراة البلدة لبناء قناطر جسر المدينة العائم. وعُمِّرت بعض المساجد القديمة، وأنشأ بعض السراة عدة منشآت دينية وثقافية جديدة. وبلغت هذه الحركة العمرانية ذروتها عند استلام الجليليين السلطة، فشيدوا عدداً ضخماً من المساجد الكبيرة والمدارس والأسواق والقصور وعمروا الأسوار والقلاع، وساهم كثير من أصحاب النفوذ والوجهاء في هذه الحركة فكثرت المؤسسات الدينية والثقافية خلال هذا العهد بسرعة كبيرة. واستمر الحال هكذا حتى أوائل القرن التاسع عشر حيث انتكست الموصل ثانية.

يقول جون آشر مؤكداً لكلامنا السابق: «...واسطة الاتصال بين جانبيها الجسر من القوارب البالي الضيق المزدحم بالعابرين ولاسيما قبل الظهر... وكان فيها جسر حجري مناسب لكنه أهمل شأنه فتهدم ولم تبذل أية محاولة لإعادة بنائه من قبل الأتراك»[2].

1- المصدر السابق، ذات المجلة والصفحات.

2- رحلة جون آشر، ص ١٩٢.

الأسوار والحصون

استقرت الموصل في القرن الثامن عشر بين أسوارها القديمة، وكانت هذه الأسوار مبنية على أنقاض الأسوار الأتابكية، وكانت تحيط بالبلدة من كل جهاتها، تتخلله عدة أبواب [1] ويزيد من مناعة هذا السور وجود قلعتين فيه، الأولى في أعلى المدينة تطل على دجلة، والأخرى القلعة الداخلية التي تهدمت معظم مبانيها، وقد وصفها الرحالة هول Howel عام ١٧٨٨ وأشار إلى أن رداءة مواد بنائها جعلها غير قادرة لأن تكون حصناً قوياً.

يحدثنا تيفنو [2] الذي زار الموصل عام ١٦٤٤م عن السور والقلعة بقوله: «... يحيط بها سور مشيد بحجارة مثبتة بالجص، وتعلوه حجارة مدببة متجهة إلى الأعلى، يبلغ سمكها نحو اصبعين وعرضها أربعة أصابع أو خمسة فهي أشبه ما تكون بالأوتاد الخشبية».

ويضيف أيضاً: «... يوجد قرب النهر قلعة عالية تمتد مع النهر، أما شكلها فيكاد يكون بيضوياً، يمتد مع النهر، وقد بنيت الواجهة المطلة على

1- يقول بدج: «وكانت للمدينة تسعة ابواب هي: باب عين كبريت، وباب الشط، وباب القلعة، وباب الجسر، وباب الطوب، وباب السراي، وباب الضيق، وباب البيض، وباب سنجار (أنظر عن أبواب الموصل وسورها: كتاب الموصل في العهد العثماني للأستاذ عماد عبد السلام رؤوف، ومقالة الأستاذ سعيد الديوجي).

2- تيفنو، جان دي، ولد في باريس سنة ١٦٣٣، تجول في الأقطار المجاورة لوطنه أولاً، ثم عاد إلى فرنسا وبعده سافر إلى تركيا والشرق الأوسط وانطلق إلى فلسطين ومصر وإيران والهند. وافاه الأجل في ارمينيا سنة ١٦٧٧.

النهر بحجارة منحوتة ويرتفع السور المحدق بها حوالي ستة أمتار. أما من جهة اليابسة فهي منفصلة عن المدينة بخندق عميق جداً عرضه عشرة أمتار أو أكثر... وللقلعة مدخل من جهة اليابسة والبوابة في وسط برج جسيم مربع الشكل مشيد فوق قنطرة كبيرة يجري من تحتها ماء الخندق. وهناك جسر متنقل لا بد من عبوره للوصول إلى البوابة، وقد كان البرج فيما مضى مزوداً بمدفعية، وقد قيل لي أن هذه القلعة كانت قد بنيت من قبل المسيحيين، وأن فيها كنيسة جميلة». [١]

وأوتر الذي قدم ١٧٣٦ يقول: «فيها سورين قديمين وكبيرين ويقوم اليوم أحد الأسوار وكله حفر وأنقاض على شاطئ النهر». [٢]

ونيبور الذي زار الموصل عام ١٧٦٦ فيقول: «... ويربط نينوى بالموصل جسر يطفو على عشرين عوامة، فإذا سقط المطر بشدة أو ذاب الثلج فإن مستوى ماء النهر يرتفع وتياره يشتد بحيث يقطع اتصال الجسر... وقد حدث ذلك في اليوم ٢٣ آذار فقد جرف التيار الجسر...»

ويضيف إلى قوله: «... والموصل كأية مدينة كبيرة في هذه البلاد، فنحو نصفها الواقع على الطريق البري محاط بسور قديم وضخم، ولا يزال قسم كبير من السور الواقع على ضفة النهر قائماً، وللقسم الجنوب الشرقي من المدينة، سور متقطع له أبراج ولكنه غير قديم، وفي مواضع كثيرة منه تلتصق البيوت مع بعضها البعض فتشكل قسماً من السور، والقسم الأكبر من المدينة مهدم تغطيه الأنقاض..»

1- رحلة تيفنو، مجلة بين النهرين، عدد ٨، سنة ١٩٧٤.

2- رحلة أوتر، ص ٢٤٣.

ويصف كذلك القلعة الداخلية، بقوله: «وهذه القلعة على جزيرة صغيرة مستطيلة الشكل في نهر دجلة وتتخذ الآن مستودعاً للذخيرة والعتاد».[١]

غير أن أوليفييه الذي زار الموصل عام ١٧٩١ فيتكلم عن السور بقوله : «... سورها يشابه أسوار المدن التركية أو العربية، مرتفع وله بروج عديدة، محاط بخندق عميق نوعاً ما ... وكان السور يمتد قبلاً مع دجلة لكن الآن لا يرى له إلا بقايا فلم يعمل على ادامته واصلاحه...»

وسرعان ما أهمل أمر السور وتحصيناته، فامتلأ الخندق بالتربة، وتهدم السور، حتى غدا – كما رأى بكنغهام – حاجزاً لا أهمية له أمام جيش مزود بالمدفعية.

ويؤكد ويكرام هذا بقوله: «... ويحيط بها من سائر جهاتها سور وخندق.. وربما كان السور الحالي مقاماً على سور أثري عتيق، إلا أن عمر السور القائم لا يزيد عن مائة عام، وقد أسرع إليه الخراب وتكسرت أجزاءه لسوء بنائه وساعد في خرابه استخدام الحكومة والأهالي حجارة أنقاضه للبناء...» [٢]

1- المصدر السابق، ص ٢٤٤.

2- ويكرام، مهد البشري، ص ٧١. وقد نهض الوالي أحمد باشا الجليلي بتعمير السور تعميراً شاملاً عام ١٨٢١، فعمره وجدد بعض الأبواب وأصلح قلعة باشطابيا. وجدد القلعة الداخلية وعمر ما كان قد انهدم منها، وأحكم سورها وجدد ابوابها، وعمر الخندق الذي كان يفصلها عن المدينة وجدد مسجدها وكان هذا آخر ترميم للأسوار قام بها الولاة الجليليون حتى انتهاء حكمهم.

ويعود بكنغهام ليقص لنا حالة القلعة الماثلة للخراب وكان قد رآها سنة ١٨١٦ فيقول: «... وتتألف تحصينات المدينة التي تمتد خارجاً، من سور مغلق ليست فيه مدافع، أما من ناحية النهر فتقوم إحدى القلاع بالدفاع عن المدينة، وهذه القلعة صغيرة مخربة تقع على جزيرة اصطناعية نشأت عن امتداد نهر دجلة من الضفاف التي تقع عليها القلعة إلى الخندق العميق الذي يحط بها وهي تقع على مقربة من جسر القوارب الذي يعبر به النهر. والبناية مثلثة الزوايا وقد شيدت على مقربة من القلعة بضعة مدافع من البرنز ألقيت هناك مهملة غير صالحة للاستعمال[1].



1- رحلة بكنغهام، ص ٦٥. ويضيف إلى قوله: «وقد لاحظت على أحد هذه المدافع شعارين أوروبيين أحدهما صورة صليب تحتل الماسورة كلها، أما الآخر فكان مربعاً رسم صليب على القسم الأعلى من يساره وعلى الجزء الواطئ الأيمن منه ورسمت على مدفعين آخرين صورة ذراع ممتدة بيد مفتوحة ووشاح مطرز فوق الرسغ. أما التاريخ المدون على المدفع فهو السنة ١٥٢٦م، ولم أعرف الوسيلة التي وصل بها إلى هذا المكان.

الدور والقصور

قدر عدد بيوت الموصل في القرن الثامن عشر ما بين العشرين ألف بيت والأربعة والعشرين ألف بيت على حد تقدير نيبور[١]. أما المنشيء البغدادي قدر عدد البيوت في القرن التاسع عشر بثلاثين ألف بيت أو أكثر[٢].

وتخترق الموصل في هذا العهد، شبكة من الأزقة والطرق، وقد وصفها أكثر من رحالة بأنها كانت: «مستقيمة جافة في الصيف وموحلة في الشتاء، على حد قول دوبريه وسيستيني[٣].

ويقول نيبور: «... وشوارع الموصل وأزقتها ضيقة وغير منتظمة، .. ولجميع الشوارع مداخل في نهاياتها، ومعظم هذه الشوارع والطرقات معبدة»[٤]. أما جمس بكنغهام فيشير: «... فالشوارع ضيقة غير معبدة واستقامتها ليست منتظمة»[٥].

ويرجع جون آشر فيخبرنا: «... أما الشوارع والأزقة فهي أنظف وأحسن مما توصف به من الخارج عادة، لأنها كانت على شيء من الاتساع ومبلطة أحياناً من دون أن تكثر فيها الأوساخ»[٦].

1- رحلة نيبور، ص ١٠٧؛ رحلة هود، ص ٢١٨.

2- رحلة المنشيء البغدادي، ص ٧٩.

3- رحلة دوبريه، ص ١٤٨؛ رحلة سيستيني، ص ١٤٧.

4- رحلة نيبور، ص ١٠٧.

5- رحلة بكنغهام، ص ٦٠.

6- رحلة جون آشر، ص ١٩٤.

أما بدج فيقول: «... شوارع الموصل ضيقة وتبليطها رديء... والبيوت مبنية في الأحيان بالرخام الرمادي.. ويستخدم في صنع الاسكفات وعمد الأبواب وتبليط أفنية الدور».[1]

وتميزت دور البلدة، عهد الجليليين – القرن الثامن عشر – وحتى التاسع عشر، بأنها كانت ذات طراز واحد تقريباً.

يقول نيبور: «...والبيوت مبنية بالجص والحجر وأكثرها مقببة»[2] وأن بعض دور سراتها كانت على النسق الذي عرف في ديار بكر. وكانت المادة التي تستعمل في بناء المنشآت في المدينة تتكون عادة من الصخر والطابوق (الطوب المشوي) والجص، وقد استخدم الرخام الذي يجلب من أطراف المدينة والجبال القريبة بوفرة في زخرفة المداخل، وفي صناعة الأعمدة الرخامية، داخل الدور وفي رصف الحجرات وصنع المحاريب، أما الجدران الخارجية فكانت تبنى بالآجر الأحمر»[3].

يخبرنا أوليفييه بأن: «... بعض الدور مبني بالحجارة، لكن أكثرها من طين، على أن الحيطان مكسوة بطبقة من الجص، يتخذون للأبواب وتبليط الدور نوعاً من الجبس يشبه لأول وهلة الرخام الرمادي والأبيض، يظهر أن استعماله قديم جداً لأنّا وجدناه يستخرج بكثرة من الأنقاض

1- رحلة بدج، ج١، ص ٢٨٨.

2- رحلة نيبور، ص ١٠٨.

3- رحلة نيبور، ص ١٠٨.

التي قلنا إنها في جنوب المدينة فالقطع الكبيرة كانت تنحت وتصقل ثانية والبقية يصنع منها الجص..»

ويضيف إلى قوله هذا: «... بناء البلدة رديء نوعاً ما، والأزقة ضيقة غير منتظمة، المبلط منها قليل جداً، بحيث تمشي الناس ستة أشهر في الوحل وستة أشهر في الغبار، لكل دار سطح أو سطوح في وضع لا يمكن الجار رؤية ما يجري عليها، تصعد إليها النساء في ليالي الصيف لاستنشاق الهواء[1].

أما جمس بكنغهام فيورد وصفه بما يلي: «... ونظراً لندرة الأخشاب ... فأن معظم هذه الأبنية لها بدلاً من السقوف الخشبية، سقوف معقودة تقوم فوقها غرف وسطوح معقودة تسند شرفاتها المنبسطة، ومداخل هذه المنازل والشبابيك التي تنفتح على الباحات الداخلية، متوجة بطاق من المرمر المجزع... وهو مشيد على الطراز الغوطي المدبب، أو النورماندي المستقيم أو الأقواس العربية... وتحلى قطع المرمر في بعض الحالات برسوم أزهار منحوتة وهي متقنة الصنع غالباً... ومن بين الزخارف التي شاهدتها على أركان المداخل وسجفها التي تتكرر كثيراً أحد الأعمدة المحلاة بما يشبه رأس الكبش، ونقوش أخرى من مثلثين منطبقين على بعضهما بالتخالف ونجمة في الوسط.

ويضيف إلى حديثه كلاماً وصفياً ثانياً عن المنازل العامة فيقول: «... وهناك بعض المنازل البسيطة التي يقطنها النساجون يكون نصفها

1- رحلة أوليفييه، ص ٥، حسب المخطوطة التي في خزانتنا.

تحت الأرض، والجزء الأسفل منها مغلق أثناء النهار حيث تقوم فيها المناسج، بينما يرقدون على سطوحها أثناء الليل والكثير من هذه السطوح مسورة، بجدران تحجب الذين ينامون فيها من تعرضهم للأنظار ولهذه المنازل منافذ مصنوعة من أسطوانات فخارية مجوفة وفيها مزاغل لتثبيت البنادق في الجدران استعداداً لأسباب الدفاع»[1].

والأب دومينيكو لانزا الذي سكن الموصل فترة من الأعوام طويلة يصف لنا بيوت المدينة وصفاً دقيقاً فيقول: «...دور المدينة جيدة وقوية، مبنية بالأحجار والطابوق والجص، وهي مريحة وكلها على طراز واحد تقريباً وأن هندستها المألوفة هي على الصورة التالية: كل دار لها في الوسط منطقة مفتوحة من جهة الفناء أشبه بغرفة، ومن الجهة الأخرى تقوم غرف في الطبقة السفلى جميلة البناء بأعقادها وتتصل بها خزانة...»

ويردف بقوله: «... ولشدة الحر ينام الأهلون أربعة أو خمسة أشهر الصيف على السطوح آمنين المطر والندى، وللغاية عينها يوجد في كل من البيوت الواسعة غرفة تحت الأرض متقنة البناء (السرداب) لاتقاء حر الصيف...»

ثم يصف لنا مخازن الحبوب في الدور ويثني على فوائدها بحفظ الحنطة والشعير فيقول: «... ومن بنايات هذه المدينة الخاصة نوع آخر من البنايات تحت الأرض لحفظ الحنطة، الكبيرة منها متوسطة الحجم، ويتسع الصغير منها من ١٠٠ إلى ٢٠٠ كيس من الحنطة، والكبير إلى

1- رحلة بكنغهام، ص ٦١.

٤٠٠، وهي عميقة بشكل ناقوس تحيط بها جدران قوية مطلية بالزفت لحفظ الحنطة التي يحتاج إليها الأهلون وتسد باهتمام وأحياناً يسد فم الحفرة إلى عمق ذراع تحت الأرض بحيث لا يشك أحد بوجود شيء في ذلك المحل. وهكذا كانوا يحافظون على سلامة الحنطة لمدة عشرين سنة أو أكثر، لذلك فإن الحنطة عند الموصليين تبقى محفوظة عندهم بكميات كبيرة لبيعها متى شاؤوا لأكراد الجبال وأعراب الصحراء عدا التي يبعثون بها إلى بغداد عن طريق النهر[١].

ويصف ويكرام بيوت الموصل بقوله: «... إن باحات المنازل من الداخلي لطيفة المنظر وأقل ما يقال عن طرز هندستها أنه أثري الطابع فهو مطابق تماماً لما وجد في المنازل الأشورية... ومدخل المنازل الموصلية مبني بشكل يحول دون رؤية ما بداخل المنـــزل بالنسبة إلى المارة في الشارع أو عند فتح الباب. وهو يفضي إلى صحن الدار الذي يحط به رواق من طابقين مدعم بالأساطين المدورة من المرمر الأزرق المحلي وصحن الدار مبلط بالمرمر. وغالباً ما تبلط واجهة الدار بالمواد نفسها. وثم إيوان في جانب من البناء يستخدم للقيلولة زمن الصيف وقناة الماء القذر (البالوعة) وتكون عادة في باحة الدار. وفي وسط الصحن قد توجد حديقة صغيرة، ويضم الغني إلى مشتملات بيته سردابا، وهو المقيل الصيفي تحت الأرض تجد فيه أقصى ما يمكنك الحصول من البرودة في قيظ الصيف اللاقح»[٢].

1- مذكرات الأب لانزا، ص ١٣.

2- ويكرام، مهد البشرية، ص ٧٢ – ٧٣.

الخانات والأسواق والحمامات

كان للتقدم الاقتصادي التجاري الذي أحرزته الموصل خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أثره البين في تنشيط بناء بعض المرافق الحيوية في المدينة. فقد أدى ازدهار الحركة التجارية وازدياد نشاط القوافل بين الموصل وسائر المدن الأخرى، وتحول الموصل بالتالي إلى سوق كبيرة، إلى اهتمام كثير من الأسر التجارية وصاحبة النفوذ بإنشاء الأسواق والمتاجر والخانات، كما أنشئت الحمامات العامة والمقاهي.

وليس أدل على مدى النشاط المعماري الذي طرأ على الموصل خلال هذا العصر، أن تافرنييه الذي زارها سنة ١٦٤٤ كان قد وصف المدينة بأنها: «تكاد تكون برمتها خربة، وليس فيها سوى سوقين معقودين.. وخانين حقيرين مكتظين بالمسافرين..»

هذا في حين كان في الموصل في أواسط القرن الثامن عشر — على ما يذكر نيبور — الذي زارها سنة ١٧٦٦: «... في الموصل خمسة عشر خاناً أو بيوتاً عامة يأوي إليها الغرباء، وبينها خمسة خانات صغيرة ورديئة أما البقية فهي كبيرة وواسعة وقد بنيت خصيصاً لتوفير الراحة. أما المقاهي والحمامات والأسواق فإن القسم الأعظم منها جميل وخلاب، على أن أجمل وأحسن هذه المحلات العامة تعود إلى أقرباء والي الموصل الحالي وهو أمين باشا[1].

1- رحلة نيبور، ص ١١١.

ويقدر دوبريه عدد الخانات الرئيسية بالموصل في أوائل القرن التاسع عشر، باثني عشر خاناً منها اثنان هما خان العلوة وخان المفتي لكل منهما ست وعشرين حجرة ويستعملان أيضاً لأغراض شتى كاعتقال الغرباء، وكمخزن لبضائع الكمارك التي تفرض عليها الرسوم...

ويصف بكنغهام المقاهي والحمامات في الموصل وكان قد زارها عام ١٨١٦ بقوله: «... والمقاهي في الموصل كثيرة وواسعة بوجه عام، والبعض منها قد يحتل أحد الشوارع بطوله ويمتد زهاء مئة يارد حيث تصف المقاعد على جانبي الشارع يظلله سقف من الحصر... ويقدر عدد الحمامات بحوالي الثلاثين، ومع أنني قصدت بعض الحمامات الكبيرة إلا أنني لم أر فيها ما يمكن مقارنته بحمامات القاهرة أو دمشق[١]».

وذهب الرحالة هود الذي زار الموصل عام ١٨١٧ أنه في الموصل: «... حمامات بديعة وهي أجمل ما رأيته في هذا المضمار فإن واجهتها هي من المرمر وهي لطيفة ونظيفة، وبين الفنادق (الخانات) الستة عشر المفتوحة لايواء المسافرين عشرة أو اثنا عشر خاناً منها كبير جداً. وفيها يجد المرء كل ما يحتاج إليه حسب عادات الشرق وتقاليده[٢]».

أما عن أسواق الموصل فيصفها لنا أولاً فنشنسو بقوله: «... وقد مررت أكثر من مرة بأسواق المدينة فأخذني العجب من الأسعار البخسة التي تطلب لمختلف البضائع وقد اشتريت أشياء كثيرة... فالشاة الواحدة تباع بأربع شاهيات التي تعادل أربع قطع بولية رومانية... أما أبقار

1- رحلة بكنغهام، ص ٦٠- ٦١.

2- رحلة هود، ص٢، حسب النسخة الخطية في خزانتنا.

الموصل فهي من جنس محسن جيد جداً ولا يزيد سعر البقرة عن قطعتين أبو شلبي. وتساوي القطعة الواحدة من أبو شلبي Talero واحد لا غير. أما الخيول فحدّث ولا حرج، فهي من مختلف الأجناس فهناك الخيول الفارسية والتركية والخيول العربية الأصيلة. لقد رأيت أعداداً كبيرة جيدة تباع بأربعة قروش أو خمسة، أما الحصان الذي تصل قيمته إلى اثني عشر قرشاً أو خمسة عشر قرشاً فهذا يباع في أوربا بخمسين دينار أو ستين أقل تقدير».[1]

ويصف بكنغهام أسواق الموصل بقوله: «...أما الأسواق فأنها وإن لم تكن مثل أسواق القاهرة في جمالها إلا أنها تتميز عنها بشيء واحد هو كثرتها ووفرة ما فيها من الحاجات والضروريات التي تأتيها من المناطق الجبلية. على أن هذه الأسواق مفتوحة ومغطاة بسقوف وهي قذرة بصفة عامة وغير متناسقة مما يشاهد أمثاله في هذا الضرب من المدن الشرقية. ولا توجد سوى سوف واحدة تباع فيها السلع الغالية وهي أفضل الأسواق في بنائها وتصميمها. وهي تغص على الدوام بأصناف عديدة من السلع الثمينة مما تنتجه أوربا والهند».[2]

وجون آشر الذي زار الموصل عام ١٨٦٤ يصف لنا الأسواق بقوله: «... الأسواق واسعة، لكنها قذرة ومحرومة من العناية اللازمة، مزدحمة في أغلب الأحيان يلتقي فيها الأكراد والأعراب للتعامل ومبادلة السلع والمنتجات، أصحاب الدكاكين أغلبهم مسيحيون ومعظمهم من

1- رحلة فنشسو، مجلة اللغة السريانية، المجلد ١، ص ١٩٤- ١٩٨.

2- رحلة بكنغهام، ص ٦١.

الأرمن الذين يبدو في قابلياتهم ومقدرتهم في شؤون التجارة... وأغلب السلع في الأسواق الأصباغ والأقمشة القطنية بجانب الأطعمة والمأكولات التي يحتاجها السكان وفيها كثير من مصنوعات مانجستر وشفيلد»[1].

ويتكلم بدج عن أسواق الموصل أيضاً وقد شاهدها سنة ١٨٨٨ ويصف لنا السلع المعروضة فيها فيقول: «... السوق بنايات عالية نسبياً وهي ناشطة التجارة، ولم أجد فيها حوانيت تبيع العاديات كما ليس لدى باعة الأقمشة إلا ما استورد من مانجستر، ومنسوجات حديثة جيء بها من حلب وعبثاً حاولت العثور على القماش المعروف بالموصلي الذي انبثق اسمه من اسم مدينة الموصل واشتهر في الشرق كله بسبب من لونه اللطيف، ونعومة ملمسه. إن كل ما عرض عليّ كان من صنع انكلترا وقد لف حوله ألواح انكليزية، وغُلّف بورق انكليزي وطبعت عليه أسماء صانعيه من الانكليز... ورأيت في دكان جرار أدوية ايطالية عليها أسماء العقاقير باللغة اللاتينية... وكان عرض الخضر أيام السوق لطيفاً حقاً، لكن الأسعار على ما تراءت لي كانت عالية، ولا توجد في المدينة سكائر (التتن) هو الشيء الوحيد الذي يمكن شراءه وهو يستنبت في جبال كردستان. إنه يباع بشكل أوراق ضخمة، ويقوم المشتري بتقطيعها وسحقها باليد ثم يوضع في ورق خاص ويلف ويدخن. إن هذا النوع القديم من سكائر رفيع من طرف وغليظ من الطرف الآخر وكثيراً ما تنفك فيتساقط ما فيها وهو متقد على المدخن».[2]

1- رحلة جون آشر، ص ١٩٣.

2- رحلة بدج، ج١، ص ٢٨٨- ٢٨٩.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة، الفترة التي تولى فيها ولاية الموصل ولاة أتراك عثمانيون والذين استخدموا السلطة المركزية مع الباب العالي مباشرة بعد أن كانت الموصل تتمتع بالحكم المحلي الذاتي على عهد الأسرة الجليلية ما بين عامي ١٧٢٦ – ١٨٣٤ وذلك من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية.

ولقد تميزت هذه الفترة – كما أشرت – إلى السيادة العثمانية والتي خضعت فيها للسلطان والباب العالي خضوعاً مركزياً تاماً بعد كان الحكم بيد الأسر الاقطاعية المحلية كالأسرة الجليلية.

ففي ميدان الحياة السياسية كان حكم هذه الولاية يتمثل بالوالي الخاضع خضوعاً مركزياً للباب العالي أو المرتبط به وبالسلطان ارتباطاً قوياً. وحفلت هذه الفترة بإبعاد الموصليين من دست الولاية فلم يتعين والياً موصلياً واحداً خلال القرن التاسع عشر موضوع هذا البحث حتى سقوط السلطان عبد الحميد الثاني.

كما حدث في هذه الفترة عدداً من الفتن الداخلية والانتفاضات الشعبية بوجه الحكام العثمانيين إزاء سياستهم المتزمتة والتي انقلبت بعدئذ إلى سياسة التتريك.

ملحق

ولاة الموصل في القرن التاسع عشر

١٨٠٠-١٩٠٩

١- محمد باشا بن محمد أمين باشا الجليلي	١٧٨٩-١٨٠٦.
٢- نعمان باشا بن سليمان باشا الجليلي	١٨٠٦-١٨٠٨.
٣- أحمد باشا بن بكر أفندي	١٨٠٨-١٨٠٩.
٤- محمود باشا بن محمد باشا الجليلي	١٨٠٩-١٨١٠.
٥- سعد الله باشا بن الحاج حسين باشا الجليلي	١٨١٠- ١٨١٢.
٦- أحمد باشا بن سليمان باشا الجليلي	١٨١٢-١٨١٧.
٧- حسن باشا بن الحاج حسين باشا الجليلي	١٨١٨-١٨١٨.
٨- أحمد باشا الجليلي (ثانية)	١٨١٨-١٨٢١.
٩- عبد الرحمن باشا بن محمود باشا الجليلي	١٨٢١-١٨٢٢.
١٠- يحيى باشا بن نعمان باشا الجليلي	١٨٢٢-١٨٢٧.
١١- عبد الرحمن باشا بن محمود باشا الجليلي	١٨٢٧-١٨٢٨.
١٢- محمد أمين باشا بن عثمان بك الجليلي	١٨٢٩-١٨٢٩.
١٣- قاسم باشا بن حسن أفندي العمري	١٨٣٠-١٨٣١.
١٤- محمد سعيد آل ياسين المفتي	١٨٣١-١٨٣٣.
١٥- يحيى باشا الجليلي (ثانية)	١٨٣٢-١٨٣٤.
١٦- محمد سعيد آل ياسين (ثانية)	١٨٣٤-١٨٣٥.
١٧- محمد باشا اينجه بيرقدار	١٨٣٥-١٨٤٤.
١٨- الوزير محمد شريف باشا	١٨٤٤-١٨٤٥.
١٩- الوزير كربدلي محمد باشا	١٨٤٥-١٨٤٦.
٢٠- الوزير اسعد باشا	١٨٤٦-١٨٤٧.

٢١- الوزير وجيهي باشا	١٨٤٧-١٨٤٨.
٢٢- الوزير علي أشقر باشا	١٨٤٨-١٨٤٩.
٢٣- الوزير محمد كامل باشا	١٨٤٩-١٨٥٠.
٢٤- الوزير مصطفى مظهر باشا	١٨٥٠-١٨٥٠.
٢٥- المتصرف حلمي باشا	١٨٥٠-١٨٥٧.
٢٦- ساطورجي مصطفى باشا	١٨٥٧-١٨٥٨.
٢٧- ويس باشا	١٨٥٨-١٨٥٩.
٢٨- بابان عبد الله باشا السليماني	١٨٥٩-١٨٦٠.
٢٩- الحاج يوسف باشا الحلبي	١٨٦٠-١٨٦١.
٣٠- قائمقام عطا الله بك	١٨٦١-١٨٦١.
٣١- كنعان باشا	١٨٦١-١٨٦٨.
٣٢- المتصرف آصف أفندي	١٨٦٧-١٨٦٨.
٣٣- ضياء باشا	١٨٦٨-١٨٦٩.
٣٤- آصف أفندي (ثانية)	١٨٦٩-١٨٧٠.
٣٥- شبلي باشا	١٨٧٠-١٨٧١.
٣٦- الحاج علي باشا	١٨٧١-١٨٧١.
٣٧- شبلي باشا (ثانية)	١٨٧١-١٨٧١.
٣٨- عبدي أفندي	١٨٧١-١٨٧٣.
٣٩- ويس باشا (ثانية)	١٨٧٣-١٨٧٤.
٤٠- وكيل الفريق نافذ باشا	١٨٧٤-١٨٧٥.
٤١- مصطفى نجيب باشا	١٨٧٥-١٨٧٦.
٤٢- أحمد ناظم بك	١٨٧٦-١٨٧٧.
٤٣- فيضي باشا	١٨٧٨-١٨٧٨.
٤٤- عبد النافع أفندي	١٨٧٨- ١٨٧٩
٤٥- الفريق منير باشا (وكيل الوالي)	١٨٧٩-١٨٨٠.

٤٦– تحسين باشا	١٨٨٠–١٨٨٥.
٤٧– فائق باشا	١٨٨٥–١٨٨٦.
٤٨– رشيد باشا	١٨٨٦–١٨٨٧.
٤٩– طاهر باشا	١٨٨٧–١٨٨٩.
٥٠– عبد القادر كمال باشا	١٨٨٩–١٨٩٠.
٥١– عثمان باشا	١٨٩٠–١٨٩١.
٥٢–عزيز باشا	١٨٩١–١٨٩٣.
٥٣–صالح باشا	١٨٩٣–١٨٩٤.
٥٤–الفريق عبد الله باشا	١٨٩٤–١٨٩٤.
٥٥–زهدي بك	١٨٩٤–١٨٩٥.
٥٦–عبد الوهاب باشا	١٨٩٥–١٨٩٦.
٥٧–المشير عارف باشا	١٨٩٦–١٨٩٨.
٥٨–ناظم بك	١٨٩٨–١٩٠١.
٥٩–الحاج رشيد باشا	١٩٠١–١٩٠١.
٦٠–نوري باشا	١٩٠١–١٩٠٢.
٦١–مصطفى يمني بك العابد	١٩٠٢–١٩٠٥.
٦٢–الفريق زكي باشا الحلبي	١٩٠٥–١٩٠٩.
٦٣–رشيد باشا	١٩٠٩ – حتى خلع السلطان عبد الحميد

جريدة المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات

بدريه، بهنان، (الخوري).

١- مذكرات، تبتدئ منذ عام ١٨٨٠ وتنتهي عام ١٩٣٠ نسخة خطية منقولة عن الأصل في خزانتنا.

دانيال، بولص، (المطران).

٢- يوميات ومذكرات، تبتدئ منذ عام ١٨٥٠ وتنتهي عام ١٩١٦، النسخة الأصلية في خزانتنا.

نهاب، نهنام (القس).

٣- يوميات، تبتدئ عام ١٩٠٠ وتنتهي عام ١٩٥٠، النسخة الأصلية في خزانتنا.

قاشا، سهيل.

٤- الموصل في العهد الجليلي،

كتاب تاريخ الموصل منذ عام ١٧٠٠-١٨٥٠.(مخطوط في خزانتنا)

ثانياً: الاطروحات غير المنشورة.

أحمد، إبراهيم خليل، (الدكتور).

٥- ولاية الموصل، دراسة في تطوراتها السياسية ١٨٠٩- ١٩٢٢، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الآداب في جامعة الموصل ١٩٧٥.

حسن، جاسم محمد.

٦- العراق في العهد الحميدي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب / جامعة بغداد ١٩٧٥.

ثالثاً: الاطروحات المنشورة

الارحيم، فيصل.

٧- تطور العراق تحت حكم الاتحاديين، الموصل، ١٩٧٥.

رؤوف، عماد عبد السلام، (الدكتور).

٨- الموصل في العهد العثماني، فترة الحكم المحلي، النجف الاشرف، ١٩٧٥.

رابعاً: الكتب العربية

الأعظمي، أحمد عزت

٩- القضية العربية، جزءان، بغداد ١٩٣١.

الجلبي، داود (الدكتور).

١٠- مخطوطات الموصل، بغداد، ١٩٢٧.

البغدادي، المنشي (محمد بن أحمد الحسيني).

١١- رحلة المنشئ البغدادي، سنة ١٨٢٢ ترجمها عن الفارسية عباس العزاوي (بغداد، ١٩٤٨).

الجليلي، محمد صديق (الدكتور).

١٢- محمد الفهمي، بغداد، ١٩٦٩.

الحسني، عبد الرزاق.

١٣- اليزيديون، ط٢، صيدا، مطبعة العرفان، ١٩٥٣.

١٤- تاريخ الصحافة العراقية، ج١.

الدملوجي، صديق.

١٥- إمارة بهدينان أو إمارة العمادية، الموصل، ١٩٥٢.

الدملوجي، صديق.

١٦- اليزيدية، الموصل، ١٩٤٩.

السهروردي، عبد المحسن.

١٧- نبذة من تاريخ حوادث ولاة بغداد، مجلة المرشد، ١٩٢٩.

صفوة، نجدة فتحي،

١٨- العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، بغداد ١٩٦٩.

الصوفي، أحمد.

١٩- المحاكم والنظم الإدارية، الموصل، بلا تاريخ.

٢٠- المماليك في العراق، الموصل، ١٩٥٢.

العباسي، محفوظ.

٢١- إمارة بهدينان العباسية، الموصل، ١٩٦٩.

العلاف، عبد الكريم.

٢٢- بغداد القديمة، ط١، بغداد، ١٩٦٠.

العمري، ياسين.

٢٣- غرائب الأثر في حوادث ربع القرن الثالث عشر، نشرة محمد صديق الجليلي، الموصل، ١٩٤٠.

٢٤- غاية المرام في تاريخ محاسن بغداد دار السلام، نشرته دار البصري، بغداد، ١٩٦٧.

العزاوي، عباس (المحامي).

٢٥- العراق بين احتلالين، ج٦، بغداد، ١٩٥٤.ج٧، بغداد ١٩٥٥، ج٨، بغداد، ١٩٥٦.

الصائغ، سليمان (المطران)

٢٦- تاريخ الموصل، ج١، جونيا، ١٩٢٦.

غرابيه، عبد الكريم.

٢٧- مقدمة تاريخ العرب الحديث، دمشق، ١٩٦٠.

الغلامي، عبد المنعم.

٢٨- الضحايا الثلاث، الموصل، مطبعة الهدف، ١٩٥٥.

٢٩- أسرار الكفاح الوطني في الموصل ١٩٠٨-١٩٢٥.

الجزء الأول، بغداد، مطبعة شفيق، ١٩٥٨.

فيضي، سليمان.

٣٠- في غمرة النضال، بغداد، ١٩٥٢.

القيسي، عبد الوهاب.

٣١- حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وتأثيرها في العراق، بغداد، ١٩٦١.

نوار، عبد العزيز سليمان (الدكتور)

٣٢- تاريخ العراق الحديث، القاهرة، ١٩٦٨.

٣٣- داود باشا والي بغداد، القاهرة، ١٩٦٨.

الوردي، علي (الدكتور).

٣٤- لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٣، بغداد، ١٩٧٠.

أحمد، إبراهيم خليل (الدكتور)

٣٥- نشأة الصحافة العربية في الموصل، الموصل ١٩٨٢.

خامساً: الكتب المعرّبة

جب وبويون،

٣٦- المجتمع الاسلامي والغرب، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم، ج١، القاهرة، ١٩٧١.

سليمان فائق،

٣٧- مرآة الزوراء في تاريخ الوزراء، ترجمة موسى كاظم نورس، ونشرة بعنوان «تاريخ بغداد» بغداد، ١٩٦٢.

٣٨- تاريخ المماليك، الكوله مند في بغداد، ترجمة محمد نجيب أرمنازي، بغداد، ١٩٦١.

رسول حاوي الكركوكلي،

٣٩- دوحة الوزراء في تاريخ بغداد الزوراء، ترجمة موسى كاظم نورس، بيروت، بلات.

ستيفن، لونكريك،

٤٠- أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر خياط، ط٢، بغداد ١٩٦٢.

ريتشارد كوك،

٤١- بغداد دار السلام، ترجمة فؤاد جميل، والدكتور مصطفى جواد، ج٢، بغداد، ١٩٦١.

إلما ولتن (الدكتورة)

٤٢- عبد الحميد ظل الله على الأرض، ترجمة راسم رشدي القاهرة، ١٩٥٠.

سيتون لويد.

٤٣- الرافدان، موجز تاريخ العراق منذ أقدم العصور حتى الآن، ترجمة طه باقر وبشير فرنسيس، بغداد ١٩٤٣.

سادساً: المجلات

مجلة المرشد،

٤٤- عبد المحسن السهروري، نبذة من تاريخ حوادث ولاة بغداد، بغداد ١٩٢٩.

مجلة المقتطف،

٤٥- الجزء السابع مجلد ٣٣، ١٩٠٨. مجموعة مقالات.

مجلة بين النهرين،

٤٦- د.إبراهيم خليل أحمد، الموصل والانتخابات العثمانية الموصل، ١٩٨٥، العدد.

د. إبراهيم خليل وآخرون.

٤٧- نينوى في الماضي والحاضر، مطبعة الجامعة الموصل، ١٩٨٧.

٤٨- الوطن العربي في العهد العثماني، مطبعة الجامعة الموصل، ١٩٨٤.

سرد المصادر الموجودة في الكراس (الموصل لدى الرحالين).

الفهرس


@Ahmedyassin90



تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90